دورة التخطيط للبرامج الإنسانية لعام 2025م

تم الإصدار في يناير 2025م

اليمن
خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية

لمحة

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

	الإجمالي	النساء	الفتيات	الرجال	الفتيان	ذوو الإعاقة	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
الأشخاص المحتاجون	19.5 مليون	4.2 مليون	5.3 مليون	4.5 مليون	5.5 مليون	%15	2.47 مليار
المستهدفون	10.5 مليون	2.3 مليون	2.9 مليون	2.4 مليون	2.9 مليون	%15	

19.5 مليون ذوو الاحتياج بحسب الفئة السكانية

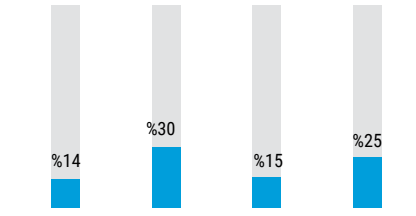

10.5 مليون المستهدفون بحسب الفئة السكانية

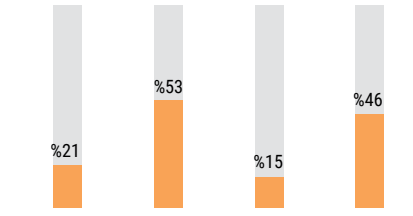

الشركاء بحسب نوع المنظمة

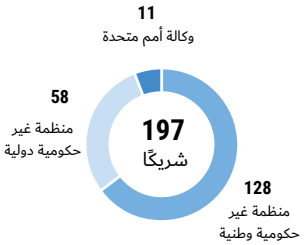

شدة الاحتياجات في عام 2025م

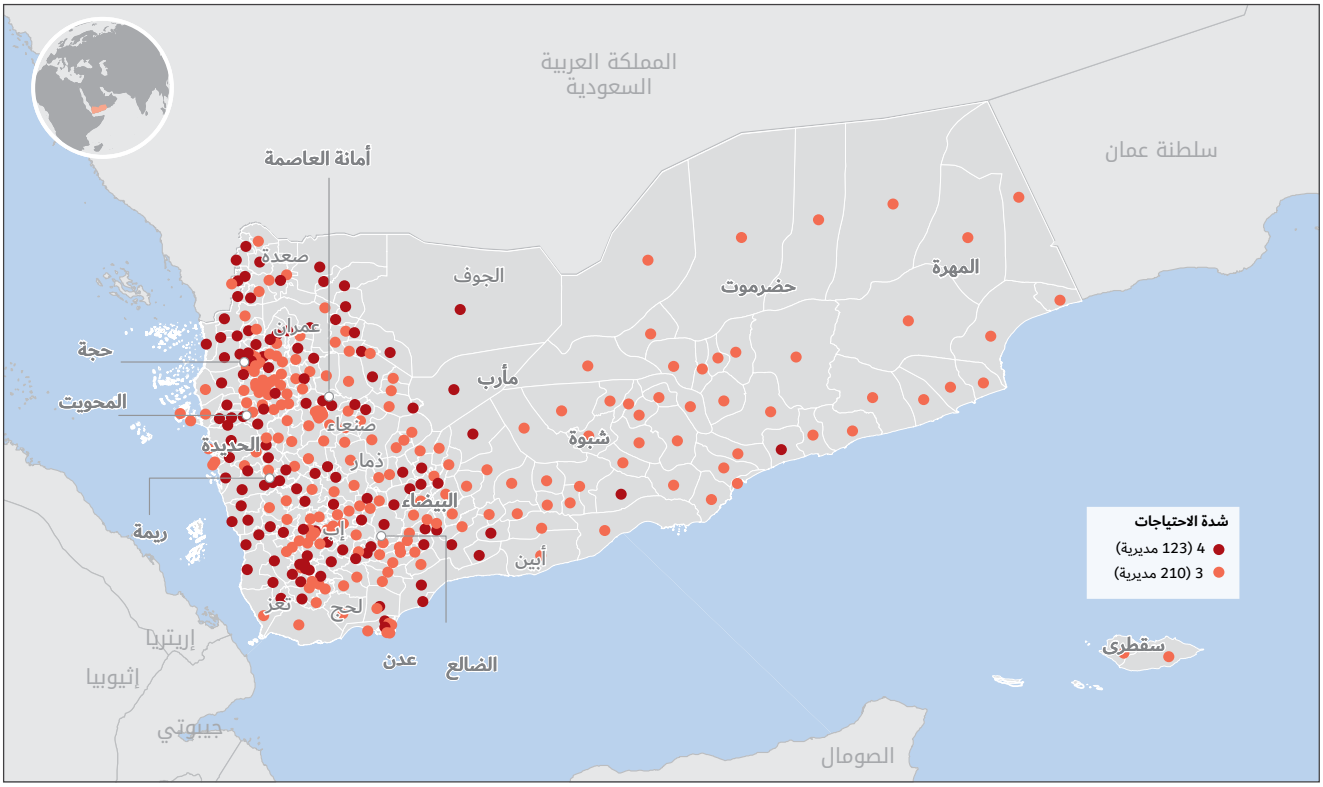

المصدر: إطار التحليل المشترك بين القطاعات 2.0

ذوو الاحتياج (2024م – 2025م)

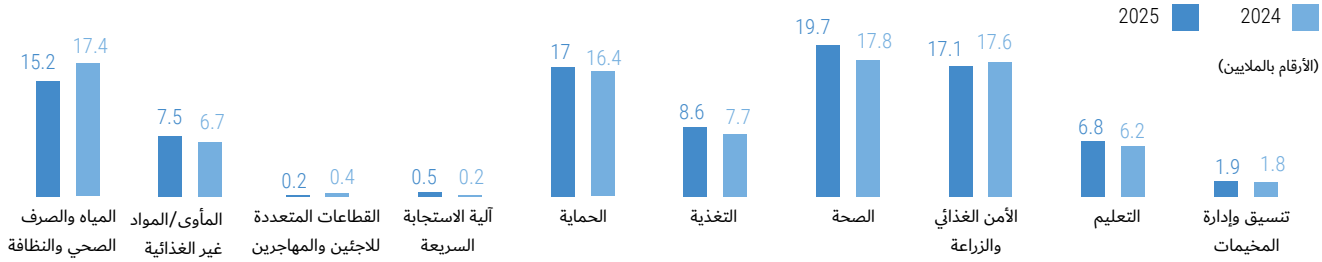

افتراضات التخطيط لعام 2025م

الصراع | الديناميكيات الإقليمية | النزوح | الوصول | الاقتصاد | أسعار السلع الأساسية | تفشي الأمراض | تغير المناخ

اتجاهات خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية (2019م – 2024م)

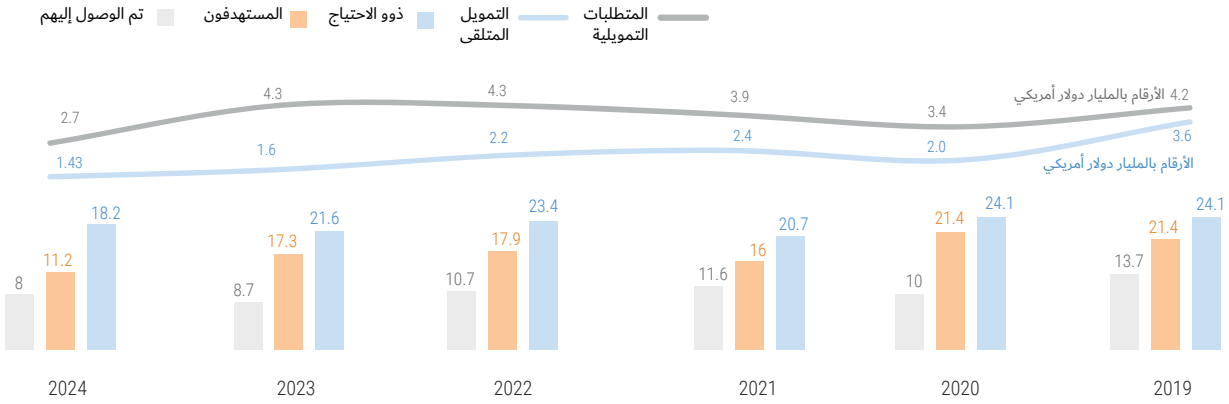

الهدف الاستراتيجي :1

تقليل معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات المرتبطة بالأزمات من خلال المساعدات والخدمات المنقذة للأرواح ذات الأولوية والمستهدفة والمتكاملة ومتعددة القطاعات لمن هم في أمس الحاجة إليها، مما يضمن السلامة والمساواة والشمولية.

الهدف الاستراتيجي :2

تحسين إمكانية الوصول دون تمييز إلى الخدمات الأساسية والحفاظ عليها، وبناء القدرة على الصمود، والمساهمة في إيجاد حلول مستدامة للأشخاص الضعفاء من خلال تقديم استجابات آمنة وعادلة ومتكاملة تُعزز تقوية النُظم.

الهدف الاستراتيجي :3

تحسين حماية وكرامة السكان الأشد ضعفًا المتضررين من الأزمة من خلال ضمان تقديم المساعدات والحلول الإنسانية في الوقت المناسب والقائمة على المبادئ وغير تمييزية بواسطة تعزيز القواعد والمعايير الدولية.

ذوو الاحتياج والمستهدفون في عام 2025م

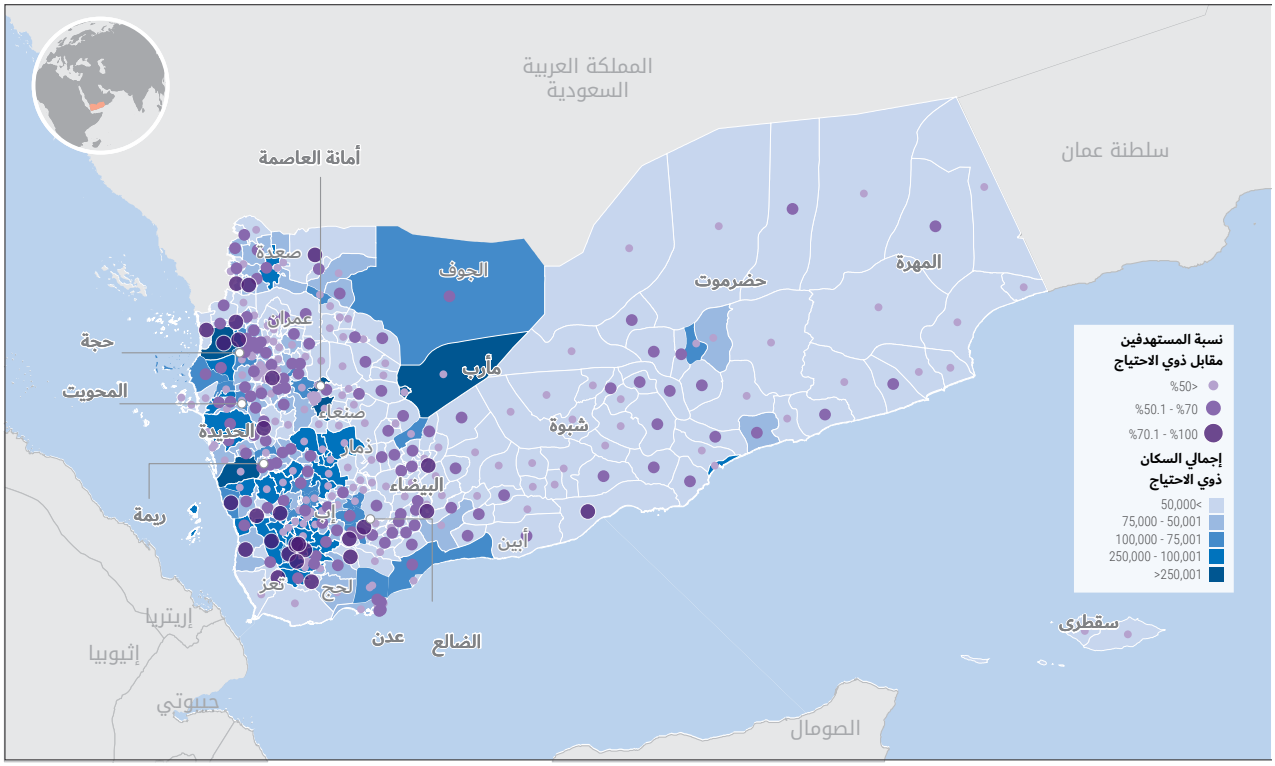

المصدر: إطار التحليل المشترك بين القطاعات 2.0

آثار الأزمة والظروف الإنسانية

19.5 مليون
5 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في 2025 م، بما في ذلك

15 مليون
امرأة وطفل

4.8 مليون
مليون نازح داخليًا مما يجعل اليمن خامس أكبر أزمة نزوح على مستوى العالم

17.1 مليون
يعاني 49% من سكان اليمن من انعدام الأمن الغذائي و 55% من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن

3.2 مليون
3.2 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس (1.7 مليون فتى و1.5 مليون فتاة)

40%
من المرافق الصحية في اليمن تعمل بشكل جزئي أو خارجة عن الخدمة تمامًا

253,380
حالة إصابة بالإسهالات المائية الحادة/كوليرا تم تأكيدها حتى شهر ديسمبر 2024م (من بينها 672 حالة

17 مليون
لا يمكنهم الوصول إلى المياه الكافية لتغطية احتياجاتهم اليومية الأساسية

تأتي اليمن في المرتبة
186 من **191**
على مؤشر التنمية البشرية (2022)

أكثر من
307 آلاف
شخص في 186 مديرية يحتاجون إلى الوثائق المدنية

43%
من الأطفال النازحين ليس لديهم شهادات ميلاد

6.19 مليون
مليون امرأة وفتاة يواجهون مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتفتقر 90% من المناطق الريفية إلى خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي

308 آلاف
308شخص يتعرضوا بشدة لمخاطر الإخلاء جراء إيجارات تفوق قدرتهم المالية

اليمن هي **ثالث** البلدان الأكثر عرضة لخطر تغير المناخ (مؤشر إنفورم لمخاطر تغير المناخ 2022م)

هناك أكثر من **5 ملايين**
شخص من ذوي الإعاقة في اليمن، كما أن هناك ارتفاعًا في معدل انتشار الإعاقة بين الأطفال (21٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عامًا)

حوالي **1.9 مليون**
نازح يعيشون في 2,290 موقعًا، منها 40٪ معرضة بشدة لمخاطر الحرائق و/أو السيول

52%
من التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن تم تلقيها (تم الحصول على 1.4 مليار دولار من أصل 2.71 مليار مطلوبة). كما تم تقديم 768 مليون دولار أمريكي خارج المتطلبات التمويلية لخطة الاستجابة الإنسانية.

نظرة عامة حول استجابة المجموعات القطاعية/القطاعات (2024م – 2025م)

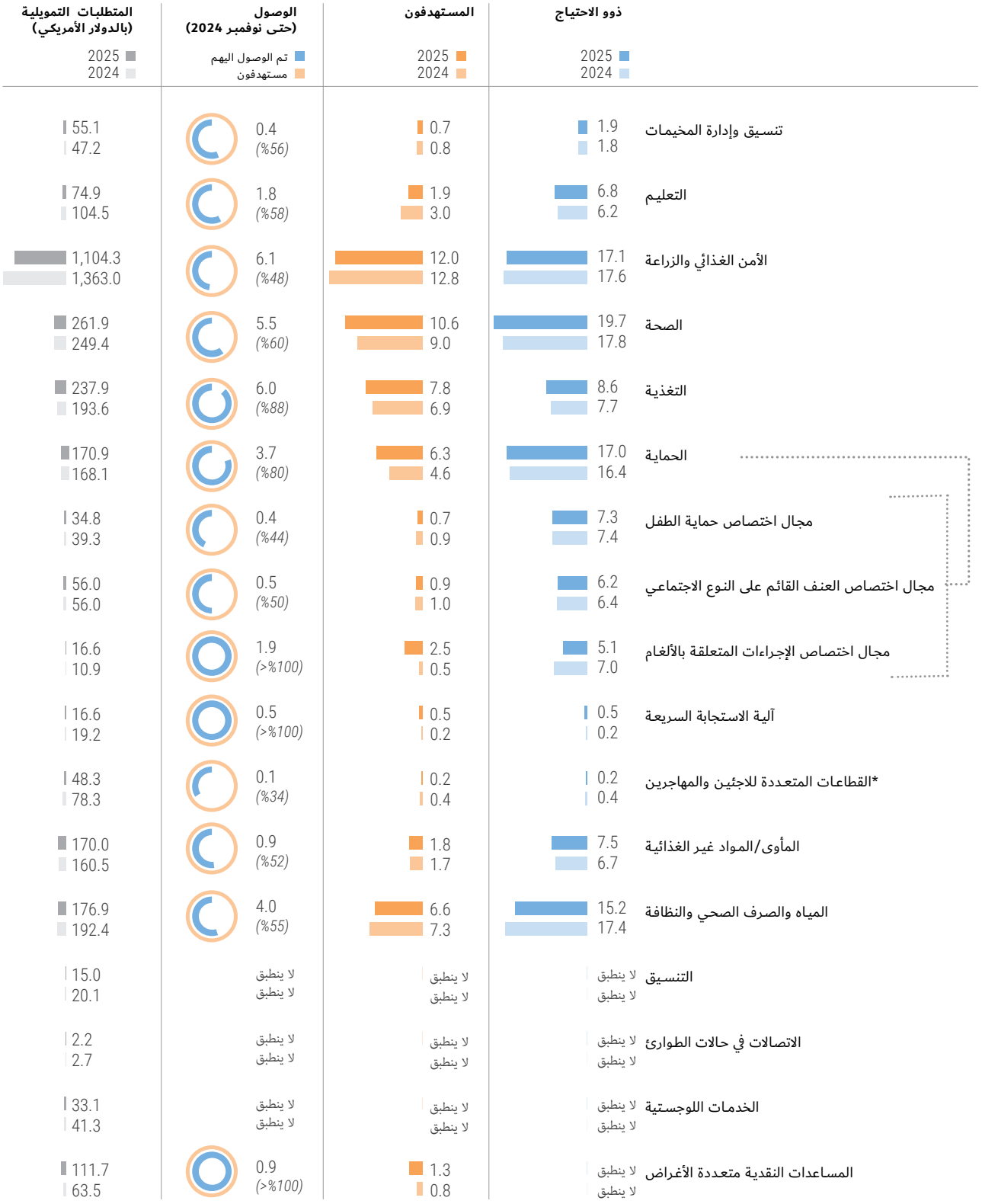

* الأرقام قابلة للتغيير في انتظار الانتهاء من عمليات التقييم المتعلقة بالمهاجرين في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع

ملخص تنفيذي

لا يزال ملايين اليمنيين يتحملون ويلات الصراع ويعانون من ظروف معيشية قاسية، حيث يواجهون صعوبة متزايدة في إطعام أسرهم وزيارة الطبيب وإلحاق أطفالهم بالمدارس.

كما أن اقتصاد البلاد آخذ في التدهور، بينما تتسبب الصدمات المناخية بالنزوح وتعطيل سُبل العيش. لا يزال انعدام الأمن الغذائي مرتفعًا بشكل مقلق، ويواجه الملايين مخاطر شديدة تتعلق بالحماية. تشتد حدة الواقع على نحو خاص بالنسبة للفئات الأشد ضعفًا وتهميشًا في اليمن، من بينها النساء والفتيات وذوو الإعاقة والمهمشون واللاجئون والمهاجرون والنازحون.

في عام 2025م، يحتاج ما يقدر بنحو 19.5 مليون شخص في أنحاء اليمن إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية، بزيادة قدرها 1.3 مليون شخص مقارنة بالعام الماضي.

تضع خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2025م إطارًا لاستجابة تحركها الجهود المحلية وترتكز على آراء المجتمعات المتضررة، وهي قابلة للتكيف بحسب الاحتياجات والمخاطر المتغيرة وتضع بعين الاعتبار بيئة التشغيل الديناميكية والقدرات الحالية. تحدد الخطة الأولويات بشكل كبير وهي ناتجة عن ممارسة دقيقة لوضع الحدود لتشمل فقط الأنشطة المنقذة للأرواح والتي تحافظ على الحياة. كما أنها تطرح طرقًا ملموسة لضمان برامج ذات جودة وقليلة التكاليف، وتحسين الاستهداف وتقليل مخاطر تحويل مسار المعونة.

يسعى المجتمع الإنساني للحصول على 2.47 مليار دولار أمريكي من أجل تنفيذ الخطة وتقديم المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية للسكان الأشد ضعفًا، البالغ عددهم 10.5 مليون شخص.

تقوم الخطة على التقدم المحرز في العام الماضي. في عام 2024، قدمت 197 منظمة إغاثية استجابة قائمة على المبادئ، حيث وصلت إلى أكثر من 8 ملايين شخص بالمساعدات والخدمات المنقذة للأرواح. حققت المنظمات ذلك بالرغم من القيود التشغيلية المستمرة، بما في ذلك العوائق البيروقراطية والتدخلات. كما واجه العاملون في المجال الإنساني المزيد من العنف وتهديدات تمس سلامتهم وأمنهم، بما في ذلك عمليات الاحتجاز التعسفي، التي أعاقت الاستجابة الإنسانية.

أثبت العقد الماضي كيف أن العمل الإنساني ينقذ الأرواح ويصون كرامة الناس. مع ذلك، لا يستطيع العاملون في المجال الإنساني وحدهم إنهاء معاناة المدنيين، هناك حاجة إلى المزيد لتقليل الاحتياجات وتحقيق السلام وإنعاش الاقتصاد وبناء قدرة المجتمعات على الصمود من خلال أنشطة التنمية المستدامة.

تعز، اليمن
امرأة تخبز لأسرتها في المنزل عقب حصولها على سلة غذائية
الصورة: برنامج الأغذية العالمي/أحمد باشا

جدول المحتويات

02 **لمحة**

06 **ملخص تنفيذي**

09 **الجزء الأول: الاحتياجات الإنسانية**

10 1.1 نظرة عامة حول الأزمة والأسباب الكامنة وراء الاحتياجات الإنسانية
17 2.1 الفئات السكانية الأشد ضعفًا والمهمشة
18 3.1 شدة الاحتياجات والمخاطر والصدمات

20 **الجزء الثاني: الاستجابة الإنسانية**

21 1.2 استراتيجية الاستجابة الشاملة
25 2.2 محاور الاستجابة
32 3.2 القدرات التشغيلية والوصول
34 4.2 قسم المساعدات النقدية متعددة الأغراض ولمحة حول المساعدات النقدية والقسائم
36 5.2 عمليات التقييم والمراقبة
37 6.2 تقدير تكاليف الاستجابة

38 **الجزء الثالث: احتياجات المجموعات القطاعية والاستجابة لها**

39 1.3 تنسيق وإدارة المخيمات
42 2.3 التنسيق
44 3.3 التعليم
47 4.3 الاتصالات في حالات الطوارىء
48 5.3 الأمن الغذائي والزراعة
53 6.3 الصحة
56 7.3 الخدمات اللوجيستية (الإمداد والتموين)
58 8.3 التغذية
61 9.3 الحماية
68 10.3 آلية الاستجابة السريعة
72 11.3 القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين
75 12.3 المأوى والمواد غير الغذائية
78 13.3 المياه والصرف الصحي والنظافة

81 **الهوامش**

83 **كيفية المساهمة؟المساهمة لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية**

83 **نبذة عن هذه الوثيقة**

الجزء الأول:
الاحتياجات الإنسانية

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

حجة، اليمن
مريم في حضن والدها في مأواهم الهش في مديرية عبس.
الصورة: منظمة رعاية الأطفال

1.1 نظرة عامة حول الأزمة والأسباب الكامنة وراء الاحتياجات الإنسانية

في عامه العاشر من الصراع، لا يزال اليمن يواجه أزمة كبيرة في الوضع الإنساني والحماية. يزيد اقتصاد البلاد المتدهور، والصراع الذي طال أمده، والخدمات الأساسية المتعثرة، من مفاقمة الاحتياجات الإنسانية في أنحاء البلاد. في الوقت ذاته، تزيد الصدمات المناخية، والتوترات الإقليمية المتزايدة، ونقص التمويل المزمن للقطاعات الإنسانية الحيوية من مفاقمة أوجه ضعف الناس ومعاناتهم.

في عام 2025م، يحتاج 19.5 مليون شخص في اليمن إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية، وهو تدهور بنسبة سبعة في المائة مقارنة بعام 2024م عندما كان 18.2 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات.[1] بالنسبة للعديد من الناس في اليمن، ظل الوضع الإنساني مترديًا أو ازداد سوءًا خلال العام الماضي، خاصة في المناطق المتضررة من انقطاعات المساعدات الإنسانية وفجوات الدعم الإنمائي.

ومع ذلك، بالنسبة لثلث إجمالي المديريات في اليمن، شهدت المجتمعات تحسنًا في الأوضاع الإنسانية، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى المساعدات الإنسانية المتواصلة، التي أتاحت للأسر تلبية احتياجاتها الأساسية وتجنب اللجوء إلى استراتيجيات التكيف السلبية، بالإضافة إلى انخفاض حدة الصراع.

ذوو الاحتياج (2013 – 2025)[2]

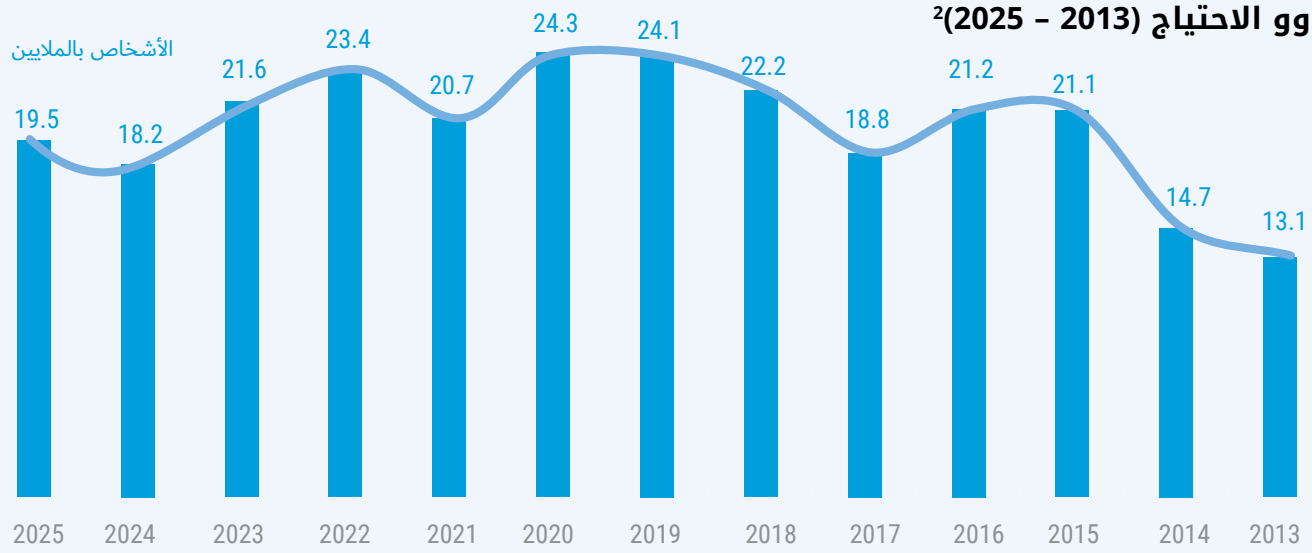

بدأ إطار التحليل المشترك بين القطاعات في عام 2020م وعمل على تغيير طريقة حساب أعداد الأشخاص ذوي الاحتياج. بموجب إطار التحليل المشترك بين القطاعات 2.0، يتم حساب إجمالي عدد ذوي الاحتياج من خلال تجميع أعلى أرقام لذوي الاحتياج للمجموعة القطاعية على مستوى المديرية. تقدم هذه الطريقة أسلوبًا أوضح وأكثر اتساقًا لتقييم الاحتياجات عبر القطاعات المختلفة. ساهمت التغييرات في منهجية إطار التحليل المشترك بين القطاعات، مثل تحسين جمع البيانات وتحليلها، في حدوث اختلافات من سنة إلى أخرى بالنسبة لأعداد ذوي الاحتياج.

للمزيد من المعلومات، انظر إلى مصادر إطار التحليل المشترك بين القطاعات 2.0

في حين استفاد اليمنيون من انخفاض الأعمال القتالية نتيجة الهدنة القائمة في الواقع التي توسطت فيها الأمم المتحدة في عام 2022، إلا أن الصراع لا يزال السبب الرئيسي للاحتياجات الإنسانية. كما انخفض النزوح الناجم عن الصراع بشكل أكبر في عام 2024م، في حين أدى فتح الطرق مؤخرًا، خاصة في تعز ومأرب، إلى تعزيز حرية حركة المدنيين وتدفق السلع التجارية والوصول إلى الخدمات العامة، بالإضافة إلى تسهيل العودة عبر خطوط المواجهات. مع ذلك، لا يزال سقوط ضحايا من المدنيين جراء انهيار القانون والنظام، والحوادث المتعلقة بالألغام الأرضية، والصراعات المحلية قائمًا بنفس المعدل الذي كانت عليه في عام 2023م.

في ذات الوقت، ظهرت مخاطر أخرى. أثر التصعيد القائم في البحر الأحمر والمنطقة ككل سلبًا على المدنيين والبنى التحتية المدنية. في ديسمبر 2024م، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة مجددًا عن قلقه البالغ إزاء خطر المزيد من التصعيد في المنطقة وطالب جميع الأطراف بممارسة أقصى درجات ضبط النفس. يشكل التصعيد الإقليمي خطرًا على تدفق المواد الغذائية الأساسية والوقود والواردات الأخرى، ويعرض سبل العيش والبنى التحتية للخطر. وبالفعل، أثرت الهجمات في البحر الأحمر وما حوله سلبًا على قطاع صيد الأسماك، الذي يعتبر العمود الفقري للمجتمعات الساحلية والمصدر الرئيسي للدخل والغذاء للعديد من الأسر. أدت الأزمة الحالية إلى تقييد مجتمعات الصيد وعرضت الصيادين لمخاطر انعدام الأمن بشكل متزايد.[3] بالإضافة إلى ذلك، أجبرت المخاطر الناجمة عن الصراع الصيادين على الانتقال إلى مناطق أخرى، مما تسبب بتوترات مع المجتمعات المضيفة بشأن فُرص كسب العيش.[4]

أدى الصراع إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الهش في اليمن، الذي انكمش بنسبة 54 في المائة بين عامي 2015 و2023.[5] فعرقلة صادرات النفط، ومحدودية الحصول على التمويل الخارجي، والقيود المفروضة على المصارف المحلية، والسياسات الاقتصادية المتضاربة، والاضطرابات القائمة في وظائف التجارة والسوق، جميعها ساهمت في استمرار التدهور الاقتصادي. في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، انخفضت قيمة الريال اليمني إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق، حيث فقد ربع قيمته على مدار عام 2024م وتم تداوله بحلول نهاية ديسمبر عند 2,052 ريال يمني مقابل دولار أمريكي واحد. بحلول مايو 2025م، من المتوقع أن تنخفض قيمة الريال اليمني إلى حوالي 2,400 – 2,500 ريال يمني لكل دولار أمريكي واحد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية.[6] في الوقت نفسه، تؤثر أزمة السيولة المتنامية، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع، بشكل متزايد على الاستقرار الاقتصادي الأوسع نطاقًا وعلى العمليات الإنسانية.

في بلد يعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية الاحتياجات الأساسية، بالإضافة إلى معاناة الناس من فقدان سبل العيش بشكل جماعي جراء الصراع، رفعت هذه الاتجاهات الاقتصادية أسعار الغذاء والوقود والسلع والخدمات الأساسية الأخرى إلى مستويات ليست في متناول معظم السكان. اليوم، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 80 في المائة من الناس في اليمن يعيشون في فقر متعدد الأبعاد.[7] تسببت جميع هذه العوامل، التي تفاقمت جراء تعليق عمليات توزيع المساعدات الغذائية العامة في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع منذ أواخر 2023م، في تواصل ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في أنحاء اليمن (انظر أدناه).

سعر الصرف (2016 – 2024)

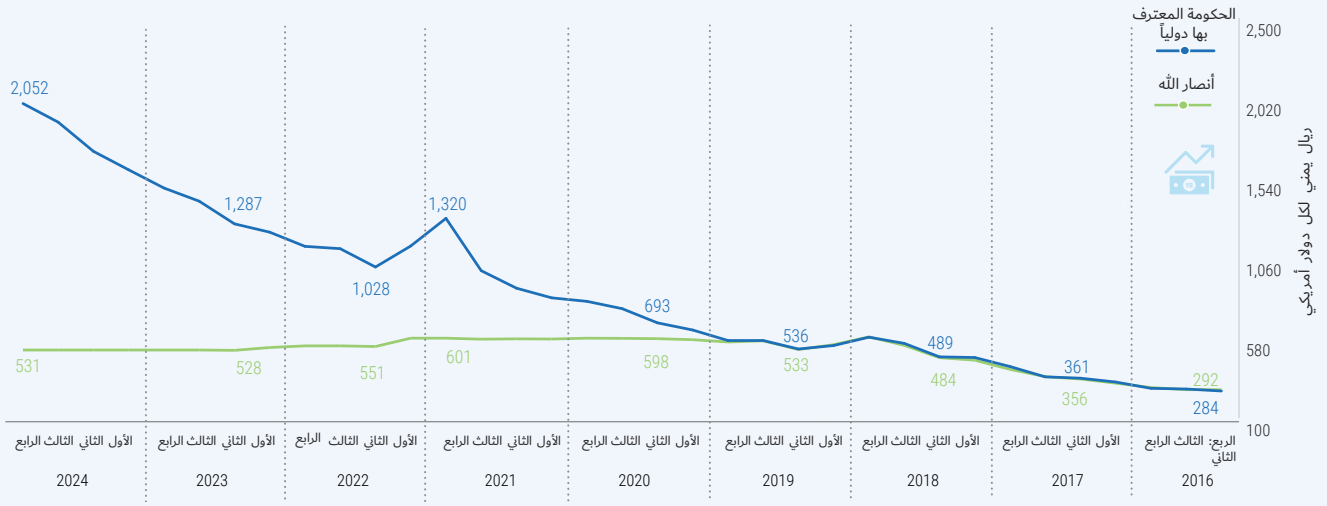

المصدر: نُظم معلومات الأمن الغذائي والتغذية

لا يزال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية منتشرين في أجزاء كثيرة من البلاد، مع آثار وخيمة بشكل خاص على الفئات الأشد ضعفًا وتهميشًا، بما في ذلك النساء والفتيات والنازحون والمهمشون. في هذا العام، سيعاني أكثر من 17 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، أي ما يقرب من نصف عدد سكان البلاد، ومن المتوقع أن يعاني 5 ملايين شخص من مستويات انعدام الأمن الغذائي الطارئة. تؤدي مستويات الجوع التي تنذر بالخطر إلى مفاقمة أوجه الضعف لدى الناس، من بينها الاعتماد على آليات التكيف السلبية مثل عمالة وزواج الأطفال.

يواجه نحو 3.5 مليوناً من الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات سوء التغذية الحاد. خلص تحليل أُجري في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية ما بين نوفمبر 2023م ويونيو 2024م إلى أن ثلاث مديريات شهدت مستويات "سوء التغذية الحاد الحرج للغاية" –المستوى الأشد خطورة – المرحلة الخامسة من سوء التغذية الحاد في إطار التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. وكان من المتوقع أن تشمل المرحلة الخامسة من سوء التغذية الحاد مديرية أخرى خلال الفترة من يوليو إلى أكتوبر 2024م. ينطبق هذا المستوى الحرج على المناطق التي يتجاوز فيها معدل انتشار سوء التغذية الحاد 30 في المائة وترتفع فيها مستويات الإصابة بالمرض.

3 من 5

مشمولة بالمسح في اليمن (61%) غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية في نوفمبر.

واحد من كل طفلين

دون سن الخامسة يعاني من سوء التغذية الحاد، من بينهم 537,892 طفلًا يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، مما يجعل تعرضهم لمخاطر الوفاة أعلى بمقدار 9 – 12 مرة من الأطفال الذين يتمتعون بتغذية جيدة.

لا يزال ما يقدر بنحو 4.8 مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال، نازحين داخليًا. يؤدي النزوح المتكرر إلى محاصرة الأسر في دائرة الاعتماد على المساعدات الإنسانية. يعتبر النازحون المقيمون في المواقع من أكثر المجتمعات ضعفًا في اليمن. يوجد نحو 1.6 مليون يمني نازح في 2,290 موقعًا. يعيش نحو 3.3 مليون نازح في ترتيبات استضافة عائلية ومساكن بالإيجار.

الاتجاهات الخاصة بالنازحين (2019 – 2025)

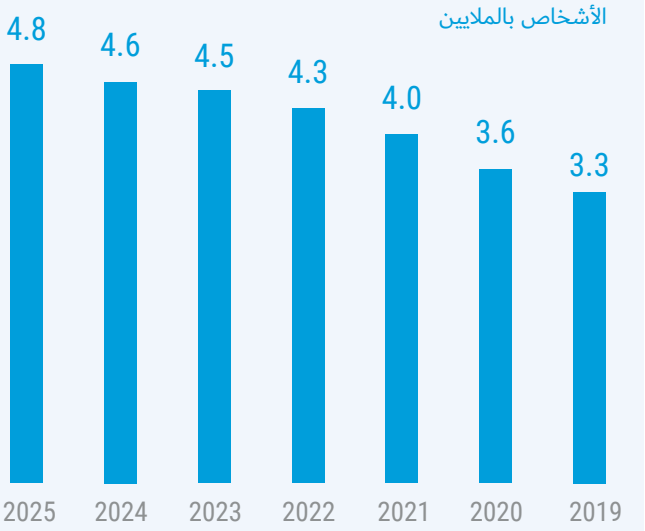

يواجه اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون والفئات المهمشة (المهمشون) مخاطر حماية جسيمة، والتمييز المنهجي، والعوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الحيوية. ترتفع المخاطر بشكل خاص بالنسبة للنساء والفتيات، اللواتي لا زلن يواجهن مخاطر متعددة تهدد سلامتهن وكرامتهن وعافيتهن. فاقم الصراع من أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين، وأثر على الوصول إلى سبل العيش، وعزز الأعراف الاجتماعية التي تميز بين الجنسين وتضر بمصلحة النساء والفتيات، وساهم في زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرها من الانتهاكات لحقوقهن الأساسية. تواجه نحو 6.2 مليون امرأة وفتاة مخاطر التعرض لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتفتقر 90 في المائة من المناطق الريفية إلى خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي المنقذة للأرواح. يتعرض الناجون الذين لا يستطيعون الوصول إلى خدمات إدارة الحالات، والدعم النفسي والاجتماعي، والإحالة إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات، والمساعدات القانونية لمخاطر جسدية وعاطفية واجتماعية واقتصادية طويلة المدى، مع عواقب تهدد حياتهم.

أدى الدمار الذي لحق بالمساكن، ودورات النزوح، والظروف المعيشية المتدنية، إلى زيادة كل من احتياجات الحماية وانتشار استراتيجيات التكيف الضارة، بما في ذلك أشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل زواج الأطفال والعنف الأسري والعنف الجنسي، بالإضافة إلى عمالة الأطفال والتسول وتجنيد الأطفال والتسرب من المدارس وبيع الأصول الأساسية وتراكم الديون. تؤدي محدودية فرص كسب العيش وارتفاع مخاطر الإخلاء إلى تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث تواجه النساء والأطفال والمجتمعات المهمشة تحديات إضافية في تأمين السكن الآمن والتعليم والرعاية الصحية من بين خدمات أخرى.

لا يوجد لدى مئات الآلاف من الأشخاص، خاصة النازحين، وثائق مدنية ويواجهون مشكلات حرجة تتعلق بالإسكان والأراضي والممتلكات، بما في ذلك الإخلاء القسري. إن انعدام الوثائق المدنية بشكل مزمن، بما في ذلك تسجيل الولادات، يحد من وصول النازحين إلى الخدمات الأساسية والحماية القانونية، بالتالي يزيد من عزلهم. في عام 2024م، تم تحديد أكثر من 300 ألف شخص يحتاجون إلى الوثائق المدنية للوصول إلى الخدمات الأساسية، بزيادة قدرها 50 في المائة عن عام 2023م.[8] يعكس هذا الارتفاع تدهور الظروف والعوائق الإدارية التي تؤثر على النازحين والمهمشين، بالإضافة إلى تحسين الوصول الإنساني وجهود تحديد الهوية، مما أتاح صورة أوضح لأولئك الذين يحتاجون إلى الدعم.

أظهر عام 2024م ارتفاعًا ملحوظًا في تهديدات إخلاء النازحين في أنحاء اليمن، يُعزى ذلك إلى تفاقم انعدام الأمن السكني، وارتفاع قيمة الأراضي، وكذلك إلى عامل التحسن في تحديد السكان المعرضين للخطر. تبين من إحدى عمليات التقييم أن 93 في المائة من 34,000 أسرة نازحة تعيش في مساكن بالإيجار غير قادرة على الاستمرار في دفع الإيجار، مما يجعلها معرضة بشدة لخطر الإخلاء.[9]

في الوقت نفسه، لا تزال تهديدات الإخلاء في مواقع النزوح عالية، حيث أن أكثر من 36 موقعًا في مأرب وحدها واقعة تحت تهديد الإخلاء، مما قد يؤدي إلى نزوح أكثر من 41,000 شخص. تتفاقم هذه المخاطر جراء قيام أصحاب الأراضي باستعادة أراضيهم بسبب زيادة الطلب، وفرص الاستثمار، والاستخدام لفترة طويلة دون تعويض. تُبلغ مديريات مثل خنفر وتبن ومعين والقاهرة باستمرار عن ارتفاع تهديدات الإخلاء، في حين شهدت مناطق مثل الظهار ومدينة مأرب زيادة ملحوظة.

على الرغم من هذه التحديات، انخفضت حالات الإخلاء الفعلية بشكل كبير، من 1,104 حالة في عام 2023م إلى 305 حالات في عام 2024م، مما يعكس نجاح جهود الوساطة والتعاون في إطار حزمة التدخلات المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات. مع ذلك، لا تزال بعض المديريات، من بينها التعزية والخوخة، تواجه أوجه ضعف مستمرة.[10]

تؤكد هذه النتائج الحاجة الماسة إلى تدخلات مستدامة ومستهدفة، مع إعطاء الأولوية لرصد عمليات الإخلاء في كل من المساكن المستأجرة ومواقع النزوح، وتعزيز آليات الوساطة، وتعزيز الدعم القانوني والإسكاني لضمان استقرار السكن ومنع المزيد من النزوح.[11]

لا تزال الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار تشكل خطرًا مميتًا للمدنيين، حيث تتسبب بالنزوح وإعاقة الحلول المستدامة بما في ذلك عودة النازحين. يعتبر اليمن أحد أكثر البلدان تلوثًا بالألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار على مستوى العالم، وتحتل المرتبة الخامسة في أعلى عدد للضحايا الذين تم تسجيلهم جراء هذه التهديدات في عام 2023م.[12]

تمنع هذه المخاطر العودة الآمنة للمجتمعات المتضررة، وتُقيد الأنشطة المدرة للدخل، وتحد من حرية التنقل والوصول إلى الخدمات العامة الأساسية في المناطق الملوثة. يتفاقم الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار جراء السيول الجارفة، حيث تنتقل هذه الأجسام المتفجرة إلى مناطق جديدة مما يتسبب بالمزيد من الآثار المميتة. تعد محافظة الحديدة الأكثر تضررًا، حيث قُتل نحو 106 أشخاص بسبب الألغام الأرضية وحدها ما بين يناير 2023م وأغسطس 2024م. يتأثر الناجون من حوادث الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار وذويهم بشكل كبير، مما يتطلب دعمًا نفسيًا واجتماعيًا وجسديًا وسبل كسب العيش بصورة مكثفة. يتأثر طفل واحدكل ثلاثة أيام جراء الذخائر المتفجرة.

يتعرض اليمن بشدة للكوارث الناجمة عن المناخ، من بينها السيول والجفاف وغيرها من الأحوال المناخية القاسية التي تشكل مخاطر متزايدة على الوضع الإنساني الهش بالفعل. يصنف مؤشر المخاطر "إنفورم" اليمن في المرتبة الرابعة بين البلدان الأكثر عرضة للأزمات الإنسانية والكوارث على مستوى العالم، بدرجة ضعف تبلغ 8، وثالث أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ (درجة 8.1).[13]

يعتبر اليمن أحد أكثر البلدان التي تعاني من شحة المياه في العالم، ولا يزال توافر المياه في انخفاض مستمر. تساهم الممارسات الزراعية غير المستدامة، مثل حفر الآبار بدون رقابة لأغراض الري، في استنزاف الموارد المائية وتدهور التربة. يتم استخراج المياه الجوفية في اليمن بمعدل يساوي ضعف معدل التجديد الطبيعي للموارد، حيث تشهد أحواض المياه الحيوية استنزافًا يتراوح من 3 إلى 8 أمتار سنويًا.[14] تشير التوقعات أن مخزون المياه الجوفية سينضب قبل عام 2050م،[15] سيتسارع ذلك بشكل أكبر بسبب تغير المناخ.

يعتمد ما يقرب من 70 في المائة من سكان اليمن على الزراعة، التي تعتمد بشكل كبير على هذه الموارد المائية المتناقصة.

كما تواجه المراكز الحضرية نقصًا حادًا في المياه جراء تدفقات السكان، بينما تعتمد المناطق الريفية في كثير من الأحيان على مصادر المياه غير المستدامة وغير الآمنة، مما يزيد من تفاقم الأزمات الصحية وتفشي الأمراض. بالإضافة إلى ذلك، تسبب التنافس على موارد المياه الشحيحة بنزاعات محلية في العديد من المناطق، مما زاد من زعزعة استقرار المجتمعات المحلية ومفاقمة أوجه الضعف، خاصة الفئات الضعيفة مثل النساء والفتيات وذوي الإعاقة وكبار السن.

كانت السيول الجارفة شديدة بوجه خاص في عام 2024، حيث ألحقت الأضرار بـ1.3 مليون شخص -بزيادة قدرها 61 في المائة مقارنة بعام 2023 - بما في ذلك نزوح أكثر من 480,000 شخص، ووفاة 427 شخصًا. أصبحت حالات الطوارئ المتعلقة بالمناخ السبب الرئيسي لحالات النزوح الجديدة داخل البلاد، إذ شكلت 93 في المائة من الأشخاص الذين تم دعمهم من خلال آلية الاستجابة السريعة في عام 2024م. تعطل السيول بانتظام الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد السيئة أصلا في البلاد. لا تزال الصدمات المناخية الأخرى، من بينها الظواهر الجوية الشديدة مثل الجفاف والأعاصير، تستهلك قدرة الناس على الصمود.

يتحمل نظام الرعاية الصحية في اليمن فوق طاقته. تفشي الأمراض آخذ في الارتفاع مع تعثر الخدمات الأساسية. تعمل40% من المرافق الصحية في اليمن بشكل جزئي وبعضها خارج الخدمة تمامًا بسبب النقص في الموظفين والتمويل والكهرباء والأدوية والمعدات وسلامة البنية التحتية، مما يترك الملايين دون رعاية كافية.[16]

يوجد في اليمن أحد أعلى معدلات وفيات الأمهات على المستوى الإقليمي، حيث يبلغ 183 حالة وفاة أوساط الأمهات لكل 100,000 ولادة للمواليد الأحياء. تعد خدمات الصحة الإنجابية محدودة للغاية، حيث لا تستطيع العديد من النساء الوصول إلى رعاية الأمومة وموارد تنظيم الأسرة، مما يزيد من المخاطر الصحية على الأمهات والرضع.

كما أن النظام الصحي الهش في اليمن يجعل من الصعب معالجة تفشي الأمراض الحالية في البلاد، بما في ذلك فيروس شلل الأطفال الدائر المشتق من اللقاح من النمط 2، والإسهالات المائية الحادة/الكوليرا، والحصبة، والدفتيريا، والسعال الديكي، وحمى الضنك. في عام 2023م، انخفضت تغطية التطعيم بين الأطفال في اليمن إلى أقل من 50 في المائة لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات، مما ساهم في سرعة انتشار الأمراض باستمرار.[17] لم يحصل حوالي 70 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و48 شهرًا على دورة التطعيم الكاملة الموصى بها في جدول التحصين الوطني، مما يجعلهم عرضة للأمراض المتفاقمة جراء المخاطر الصحية المرتبطة بالمناخ.[18]

آثار تغير المناخ

يصنف اليمن كثالث أكثر دول العالم ضعفًا تجاه تغير المناخ

يتعرض حوالي 50% من سكان اليمن لخطر مناخي كبير واحد على الأقل مثل الحرارة الشديدة أو الجفاف أو السيول

في إطار سيناريوهات المناخ المتشائمة، يمكن أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لليمن بمتوسط قدره 3.9% بحلول عام 2040م

بحلول عام 2050، من المتوقع أن تصل تكاليف الرعاية الصحية المرتبطة بالمناخ إلى 5 مليارات دولار أمريكي.

المصدر: نتائج وبيانات تغير المناخ بحسب تقرير إنفورم؛ تقرير البنك الدولي عن المناخ والتنمية في البلاد

%22

من مراكز الرعاية الصحية الأولية و50% من مستشفيات المديريات تقدم حزمة متكاملة من الخدمات الصحية للأمهات وحديثي الولادة[19]

%35

من أصل **5,345** من المرافق الصحية التي تم تقييمها كانت تعمل بشكل جزئي و5% لا تعمل، في حين أن العديد من المرافق العاملة بكامل طاقتها (3,241 مرفقًا) يتم تشغيلها بدعم من قبل الشركاء في مجال الصحة[20]

41 ألف

طفل توفوا قبل بلوغهم سن الخامسة، أي ما يعادل وفاة 5 أطفال تقريبًا كل ساعة، بشكل رئيسي جراء حالات مرضية يمكن الوقاية منها أو قابلة للعلاج في عام 2023م

شبكات المياه والصرف الصحي والنظافة في حالة حرجة. تعرضت البنى التحتية الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة لأضرار واسعة النطاق ولم تتم صيانتها بشكل كافٍ إلى جانب السيول المتكررة ومحدودية الوصول إلى المياه الآمنة، مما يدل أن العديد من اليمنيين، خاصة النازحين، يواجهون أزمة مياه حادة. تفتقر أكثر من 40% من مواقع النازحين إلى المراحيض، مما يؤدي إلى قضاء الحاجة في العراء، وارتفاع مخاطر الأمراض، وزيادة مخاطر الحماية خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، ومشاكل كبيرة على الصحة البيئية. يتسبب غياب المياه الآمنة والصرف الصحي بتداعيات مباشرة على تفشي الأمراض ومعدلات سوء التغذية، خاصة بين الأطفال وأولئك الذين يعيشون في المناطق المتضررة من الصراع والتي يصعب الوصول إليها.

تتحمل اليمن العبء الأكبر من حالات الكوليرا على مستوى العالم. شهدت البلاد استمرار انتقال عدوى الكوليرا لعدة سنوات، بما في ذلك أكبر تفشي تم تسجيله في التاريخ الحديث بين عامي 2017 و2022. في عام 2024، واجه اليمن مرة أخرى تفشيًا كبيرًا للإسهالات المائية الحادة والكوليرا، مع الإبلاغ عن أكثر من 253,000 حالة يشتبه إصابتها و670 حالة وفاة مرتبطة بالمرض بحلول نهاية العام.

لحج، اليمن
عاملات في المجال الصحي يقدمن لقاح شلل الأطفال في موقع للنازحين. الصورة: منظمة الصحة العالمية/شركة غابريز للإنتاج

يحتاج نحو 7.5 مليون شخص من الضعفاء، من بينهم النازحون والعائدون والمجتمعات المضيفة، إلى المأوى والمواد المنزلية الأساسية. من بين هؤلاء ذوي الاحتياج، يعيش أكثر من الثلثين (69 في المائة) في ظروف إيوائية حرجة وكارثية. كثيرًا ما تتضرر العديد من مواقع النازحين بالسيول الجارفة، مما يتسبب بخسائر في الأرواح وأضرار في الممتلكات. يفاقم غياب فرص كسب العيش من معاناة الأسر الضعيفة، مما يترك لها وسائل محدودة لشراء أو استبدال المواد المنزلية الأساسية، بما في ذلك تلك اللازمة للحفاظ على ظروف معيشية آمنة وكريمة. تؤثر أزمة المأوى في اليمن بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، مما يعرضهن لمخاطر عالية تتعلق بالحماية.

في الوقت الراهن، هناك نحو 3.2 مليون طفل يمني غير ملتحقين بالمدارس. يعيش ما يقرب من 1.6 مليون طفل في سن الدراسة في حالة نزوح مطولة، حيث تكافح الأسر من أجل القيام باستثمارات طويلة المدى في تعليم أطفالهم بسبب محدودية الوصول إلى سبل العيش. يتأثر تعلم الطلاب سلبًا بظروف عمل المعلمين، حيث لا يحصل نحو ثلثي (65 في المائة) المعلمين اليمنيين على رواتب أو حوافز. أدى اكتظاظ الفصول الدراسية، وضعف تدريب المعلمين، وعدم كفاية مواد التدريس والتعلم، والهجمات على المؤسسات التعليمية، إلى ابتعاد المعلمين عن المهنة وتعطيل تعلم الطلاب وانخفاض معدلات البقاء في المدارس. إن الحالة المزرية لنظام التعليم في اليمن لها تداعيات عميقة على حماية الطفل، خاصة زيادة مخاطر عمالة الأطفال وتزويجهم وتجنيدهم في الجماعات المسلحة.

2.1 الفئات السكانية الأشد ضعفًا والمهمشة

النازحون: 4.8 مليون

فر معظم النازحين في اليمن من منازلهم منذ عدة سنوات ويعانون منذ ذلك الحين من ظروف معيشية صعبة للغاية. تعتبر محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وظروف المأوى السيئة، وفرص كسب العيش القليلة، وخطر الإخلاء، من المخاوف المشتركة التي تعبر عنها مجتمعات النازحين.

نزح 538 ألف شخص في عام 2024م، منهم 93% جراء الصدمات المناخية.

يسكن 1.6 مليون نازح في مواقع نزوح غير رسمية، معظمهم من المهمشين

40% من مواقع النازحين معرضة بشدة لخطر الحرائق و/أو السيول[21]

1.9 مليون نازح لا يحصلون على الصرف الصحي الكافي

308 آلاف شخص معرضين لخطر الإخلاء جراء عدم القدرة على تحمل تكاليف الإيجار[22]

النساء والفتيات: 9.6 مليون

لا تزال النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالأزمة الإنسانية في اليمن، حيث يواجهن مخاطر شديدة تتعلق بالحماية، من بينها زيادة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في عام 2024م، بالإضافة إلى محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، خاصة الرعاية المتعلقة بصحة الأمومة والصحة الإنجابية.

2 مليون من النساء والفتيات معرضات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي

90% من المناطق الريفية تفتقر إلى خدمات الدعم المتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

32% من النساء يتزوجن قبل سن الـ 18[23]

1.3 مليون من النساء الحوامل والأمهات الجدد يعانين من سوء التغذية

ربع عدد الأسر النازحة تعيلها نساء

تتم 6 من كل 10 ولادات دون مساعدة قابلة متخصصة

4 من كل 10 نساء لا يحصلن على رعاية ما قبل الولادة من مقدمي خدمات متخصصين

المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء: 193 ألفاً

في عام 2024م، كان هناك ما يقرب من 132,330 مهاجرًا و60,000 لاجئ وطالب لجوء في اليمن، معظمهم من إثيوبيا والصومال، وهم مستبعدين إلى حد كبير من أنظمة الدعم المحلية والحماية المجتمعية. تتزايد الاحتياجات المتعلقة بحماية المهاجرين من حيث شدتها جراء الاستغلال على أيدي المهربين، والعنف الذي يواجهونه في المناطق الحدودية، والتمييز على نطاق واسع، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والجنس من أجل البقاء، والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

504 من المهاجرين تم الإبلاغ عن غرقهم أو أنهم في عداد المفقودين في عام 2024م أثناء محاولاتهم المرور عبر اليمن للوصول إلى دول الخليج المجاورة. غالبًا ما يواجهون الاتجار والاستغلال والإساءة. من المتوقع أن يكون العدد الفعلي أعلى بكثير من العدد المذكور.

المعاقون: 5.2 مليون

استنادًا إلى التقدير العالمي لمنظمة الصحة العالمية الذي يبلغ 15 في المائة، يعاني نحو 5.2 مليون شخص في اليمن من أحد أنواع الإعاقة. من المرجح أن يكون الرقم الفعلي أعلى بكثير جراء آثار الصراع، مثل انتشار الألغام الأرضية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار. لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يتعرضون للتهميش ويعانون من مستويات عالية من التمييز والحرمان.

43% من نقاط توزيع المواد غير الغذائية، والمراحيض والحمامات، ونقاط المياه في المواقع، يتعذر الوصول إليها من قِبل النازحين من ذوي الإعاقة.

المهمشون

ينتمي معظم المقيمين في مواقع استضافة النازحين إلى مجتمع المهمشين. تأثر المهمشون بشكل غير متناسب بالأزمة المستمرة، حيث يتأثرون بشكل كبير جراء نقص الوثائق المدنية، ويتم استبعادهم بصورة منهجية من الوصول إلى أسواق الأراضي والإسكان الرسمية، ويواجهون معدلات مرتفعة من البطالة والفقر، ولا يستطيعون الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية. كما أن عدد التقارير عن العنف الذي يستهدفهم، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، مرتفع.

تواجه النساء والفتيات المهمشات على وجه الخصوص ضعفًا متزايدًا، بما في ذلك الاستبعاد الاجتماعي والتمييز العنصري، والنزوح، والمأوى غير الملائم، ومحدودية الحركة، والعنف الأسري والإكراه. تتعرض العديد من الفتيات المهمشات لزواج الأطفال ولا يستطعن الحصول على فرص التعليم وسبل العيش، مما يضطرهن إلى اللجوء إما إلى التسول أو قبول أساليب العمل غير الرسمية. يقدر معدل التحاق الفتيات المهمشات بالمدارس بين 2 إلى 3 في المائة، مع وصول أقل من 1 في المائة إلى المستوى الجامعي.24 لهذه المظاهر عواقب طويلة المدى على الصحة النفسية للناس وحقوقهم وتعليمهم وفرصهم الاقتصادية ومحدودية وصولهم إلى الخدمات العامة.

عمران/اليمن
عنود، في عمر الـ10 سنوات، تمشي رحلة طويلة تصل إلى 3 كيلومترات لجلب المياه لأسرتها في محافظة عمران. الصورة: منظمة كير/عبدالرحمن الحبيشي

3.1 شدة الاحتياجات والمخاطر والصدمات

تختلف شدة الاحتياجات وأنواع الصدمات التي يتعرض لها الناس اختلافًا كبيرًا عند السكان. بالنسبة لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2025م، أجرى الفريق القُطري الإنساني تحليلًا متكاملًا لتقديم فهم أكثر دقة للاحتياجات الإنسانية على مستوى المديريات، ولتحديد المواقع والسكان الأشد ضعفًا في البلاد.

يُستخدم هذا التحليل لإثراء وتمكين عملية التخطيط القائمة على المناطق وتعزيز أولويات الاستجابة بغرض تحقيق استجابة متكاملة ومتعددة القطاعات في المناطق الأشد احتياجًا. كما أن هذا التحليل يعزز الفهم المشترك للمخاطر والاحتياجات، ويؤدي بالتالي إلى تعزيز التنسيق وتجنب ازدواجية الجهود.

في جميع أنحاء البلاد، يعيش 9.5 مليون شخص في 123 مديرية مصنفة ضمن مستوى الشدة 4 (الطوارئ) في عام 2024م. ويعيش 10 ملايين آخرين في 210 مديريات مصنفة ضمن مستوى الشدة 3 (الأزمة).

مقارنة بالعام السابق، تغيرت مناطق الهشاشة وشدة الاحتياجات بشكل كبير في جميع أنحاء البلاد عن عام 2024م. شهدت أكثر من ربع مديريات اليمن (87 مديرية) تحسنًا في الوضع الإنساني بشكل ملحوظ، مما يؤكد الآثار الإيجابية للمساعدات الإنسانية النوعية والمستدامة. من العوامل المهمة الأخرى التي أسهمت في هذا التحسن، الانخفاض المستمر في مستويات الصراع النشط، مما أدى إلى انخفاض النزوح المرتبط بالصراع، وتعزيز حرية حركة المدنيين، وفتح الطرق وتحسين الوصول إلى التجارة والخدمات العامة على طول خطوط المواجهة الرئيسية مثل تعز ومأرب.

بالرغم من ذلك، ظلت مستويات الشدة كما هي في 187 مديرية (نصف إجمالي عدد المديريات) وتفاقمت في 59 مديرية، حيث شهدت بعضها تدهورًا كبيرًا (التدهو إلى مستوى الشدة 4)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى توقف أو انقطاع المساعدات من قطاعات حيوية مثل الأمن الغذائي والزراعة، والمأوى، وتنسيق وإدارة المخيمات، جراء نقص التمويل بشكل رئيسي. تثير المديريات التي تدهورت إلى مستوى الشدة 3 مخاوف إضافية وتسلط الضوء على الحاجة إلى تدخلات إنمائية مستدامة لمنع المزيد من انزلاق المناطق التي كانت في السابق في مستويي الحد الأدنى أو الشدة إلى احتياجات إنسانية في مستويي الأزمة أو الطوارئ.

خارطة توضح الشدة والصدمات

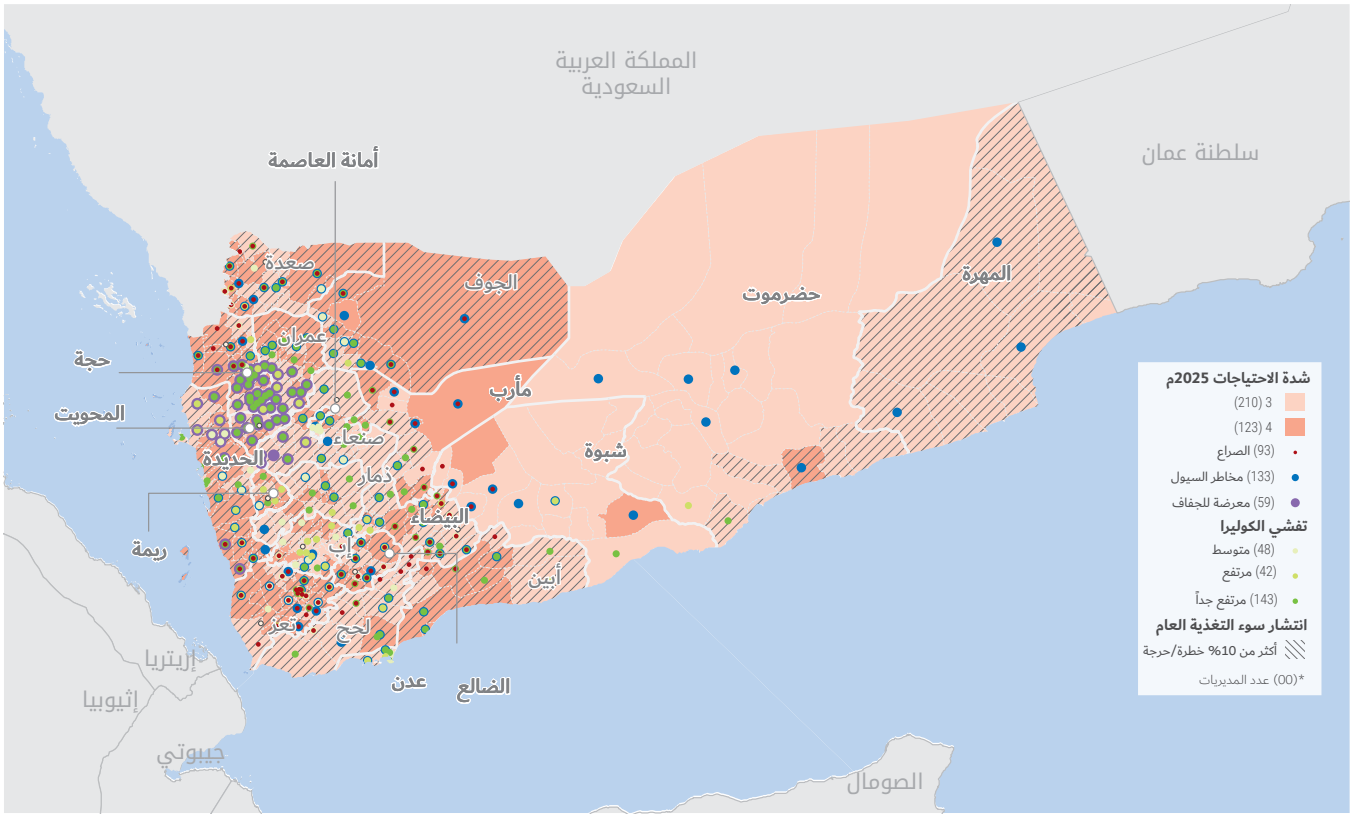

المصدر: إطار التحليل المشترك بين القطاعات 2.0

كجزء من التحليل، قام الفريق القُطري الإنساني برسم خرائط للمخاطر والصدمات المختلفة، من بينها الصراعات والسيول والجفاف والأمراض المُعدية وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. كشف التحليل أنه من المتوقع أن تواجه 146 مديرية صدمات متعددة في عام 2025م، مع ما يقرب من 60 في المائة منها هو أصلًا عند مستوى الشدة 4. من بين 31 مديرية من المحتمل أن تواجه ثلاث صدمات أو أكثر، تم تصنيف جميعها تقريبًا (26 مديرية) عند مستوى الشدة 4.

بالإضافة إلى ذلك، تتعرض 133 مديرية فيها مواقع نزوح لخطر السيول من المستوى المتوسط إلى المرتفع، وأكثر من نصفها في مستوى الشدة 4، في حين أن 44 في المائة معرضة لمخاطر متزايدة للصدمات المرتبطة بالجفاف. وبالمثل، من بين 93 مديرية يحتمل زيادة تعرضها للتأثيرات المرتبطة بالصراع، تواجه 38 مديرية خطرًا كبيرًا للغاية لتفشي الكوليرا.

من خلال هذه المخاطر والصدمات ومستويات الشدة مجتمعة، يسلط التحليل الضوء على المديريات الأشد عرضة للتهديدات المتفاقمة، التي تؤدي إلى احتياجات إنسانية كبيرة تتطلب تدخلات عاجلة ومستدامة متعددة القطاعات. في الوقت نفسه، ستستفيد المديريات التي تعاني من مستويات شدة أقل وصدمات محدودة من التدخلات الإنمائية التي تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع على الصمود لمنع المزيد من التدهور في الوضع الإنساني.

الجزء الثاني:
الاستجابة الإنسانية

تعز، اليمن
نازحات يجتمعن لحضور جلسة الفريق الصحي المتنقل التابع للمنظمة الدولية للهجرة، ويتلقين المعلومات والدعم الضروري في مجال الصحة.
الصورة: المنظمة الدولية للهجرة/ماجد محمد

1.2 استراتيجية الاستجابة الشاملة

في عام 2025م، يسعى المجتمع الإنساني إلى تقديم المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية المنقذة للأرواح ذات الجودة والقائمة على المبادئ إلى 10.5 مليون من ذوي الاحتياج. ستكون الاستجابة واعية بالمخاطر وشاملة ومحددة للأولويات. تم التخطيط للاستجابة بالتعاون الوثيق مع الشركاء المحليين والمتضررين، وفقًا لالتزام الفريق القُطري الإنساني الراسخ بتقديم استجابة تركز على الناس وبقيادة محلية.

تسترشد وتستند الاستجابة الإنسانية لعام 2025م إلى ثلاث أوراق تقدير للوضع اعتمدها الفريق القُطري الإنساني في عام 2024م بخصوص

- نهج منظم وقابل للقياس للعمل الإنساني القائم على المبادئ؛
- إحداث تحول في الاستجابة الإنسانية؛
- خفض تكلفة الاستجابة الإنسانية بشكل جماعي.

يرجى الاطلاع على المرفقات 2.1، 2.2، 2.3

الأهداف الاستراتيجية لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2025م

الهدف الاستراتيجي 1 (1.94 مليار دولار أمريكي)

تقليل معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات المرتبطة بالأزمات من خلال مساعدات وخدمات منقذة للأرواح محددة الأولويات ومُستهدِفة ومتكاملة ومتعددة القطاعات لمن هم في أمسّ الحاجة إليها، مما يضمن السلامة والمساواة والشمولية.

الهدف الاستراتيجي 2 (305 ملايين دولار أمريكي)

تحسين إمكانية الوصول دون تمييز إلى الخدمات الأساسية والحفاظ عليها، وبناء القدرة على الصمود، والمساهمة في إيجاد حلول مستدامة للأشخاص الضعفاء من خلال تقديم استجابات آمنة وعادلة ومتكاملة تُعزز تقوية النُظم.

الهدف الاستراتيجي 3 (227 مليون دولار أمريكي)

تحسين حماية وكرامة السكان الأشد ضعفًا المتضررين من الأزمة من خلال ضمان تقديم المساعدات والحلول الإنسانية القائمة على المبادئ وغير تمييزية في الوقت المناسب بواسطة تعزيز القواعد والمعايير الدولية.

خارطة ذوي الاحتياج ونسبة المستهدفين المشتركة بين القطاعات

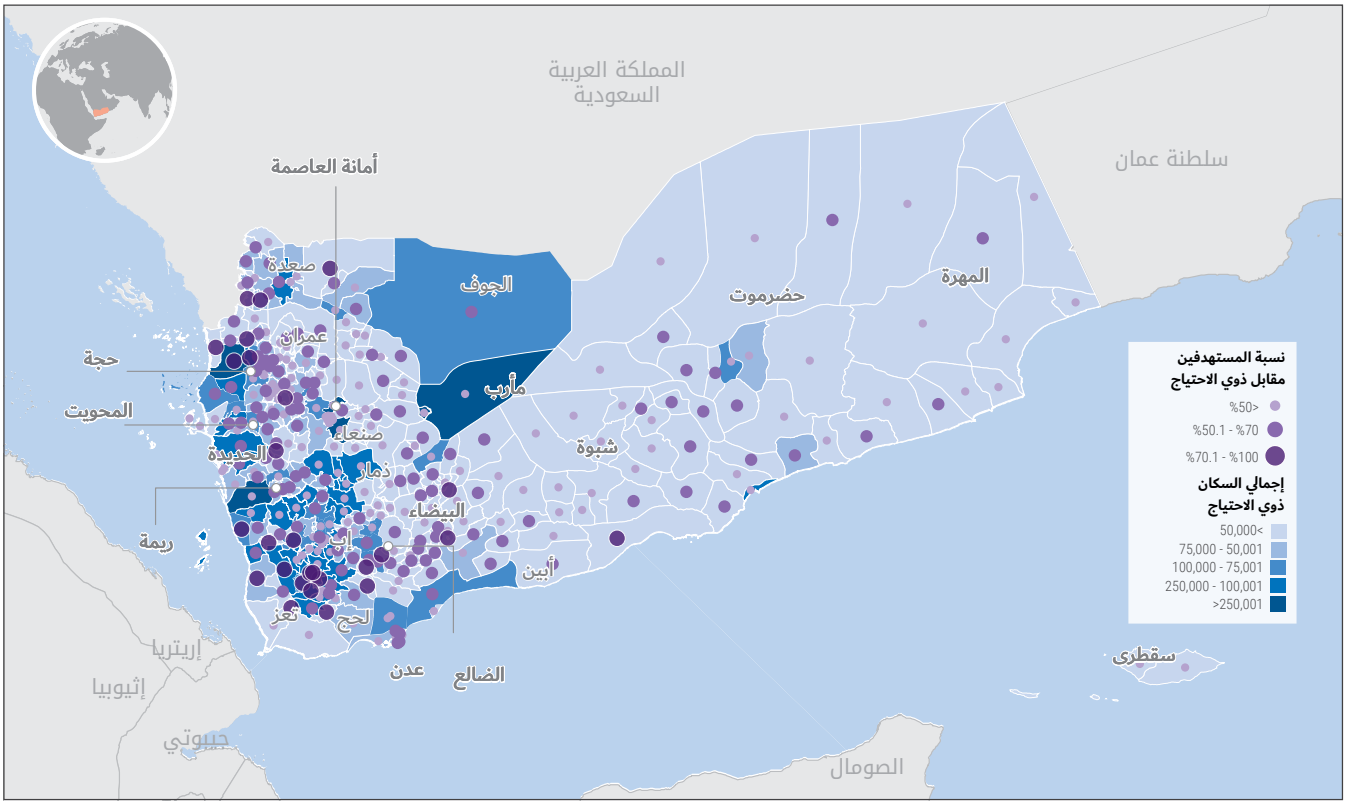

المصدر: إطار التحليل المشترك بين القطاعات 2.0

عمران، اليمن
فتاة تملأ الدبات بالمياه النظيفة من نقطة توزيع مياه تم إنشاؤها مؤخرًا بالقرب من منزلها. الصورة: منظمة كير/عبد الرحمن الحبيشي.

تحدد الاستجابة الأولويات بشكل كبير لضمان تقديم المساعدات بفعالية وكفاءة إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها. تتطلب الاستجابة 2.47 مليار دولار أمريكي، ما يمثل انخفاضًا بالمقارنة مع الأعوام السابقة. من إجمالي متطلبات التمويل، تم تخصيص 2.16 مليار دولار أمريكي للأنشطة المنقذة للأرواح و305 ملايين دولار أمريكي للأنشطة التي تدعم استمرار الحياة.

من خلال الأهداف الاستراتيجية، سيواصل المجتمع الإنساني التركيز على جودة المساعدات المقدمة، بما يتماشى مع الأطر والمعايير العالمية، ويكون مطّلعًا على الاحتياجات من خلال آليات المشاركة المجتمعية المعززة لضمان أن التدخلات الإنسانية تستجيب لاحتياجات الناس وأولوياتهم وظروفهم الواقعية. ستركز الجهات الإنسانية على تكامل الاستجابات في المناطق التي تعاني من احتياجات ماسة، مع الاستثمار في عملية التخطيط للتأهب الملم بالمخاطر والحفاظ على المرونة لمواجهة حالات الطوارئ. تم تحديد الأولويات ووضع الحدود من خلال تحليل مركز للبيانات الخاصة بالاحتياجات المشتركة بين القطاعات في مستويي الشدة 3 و4، المضافين إلى صدمات مختلفة مثل الظواهر المناخية (السيول والجفاف)، والضغوط المرتبطة بالصراع وانعدام الأمن، ومخاطر الحماية من بينها الخاصة بالنساء والأطفال، وتفشي الأمراض مثل الكوليرا. وفقًا لهذا التحليل، تواجه 36 مديرية تعاني من مستويي الشدة 3 و4 المشتركة بين القطاعات، صدمتين أو أكثر، وتتطلب زيادة عاجلة في المساعدات متعددة القطاعات. في هذه المديريات، ستستهدف المجموعات القطاعية أكثر من 70 في المائة من ذوي الاحتياج البالغ عددهم مليوني شخص.

المشاورات القائمة على المناطق

لإثراء خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية، عقد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عشر مشاورات قائمة على المناطق تغطي جميع المحافظات، وورشتي عمل على المستوى المركزي في عدن وصنعاء. ضمت ورش العمل هذه أكثر من 1,100 مشارك، من بينهم ممثلين عن المجتمعات المتضررة، والسلطات والمؤسسات المحلية، والجهات الإنسانية (شاملة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والمنظمات التي تقودها نساء، وجمعية الهلال الأحمر) والشركاء في المجال الإنمائي لفهم احتياجات وأولويات وتفضيلات المجتمع بشكل أفضل على المستوى المحلي. كان إشراك المتضررين في المشاورات أمرًا بالغ الأهمية لتوفير رؤى أعمق حول الأولويات المحددة للمجتمعات ومواطن ضعفهم وتفضيلاتهم ومتطلباتهم.

يرجى الاطلاع على المرفقات 1.1 و1.2

نظرة عامة حول المشاورات القائمة على المناطق وعلى المستوى المركزي لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2025م

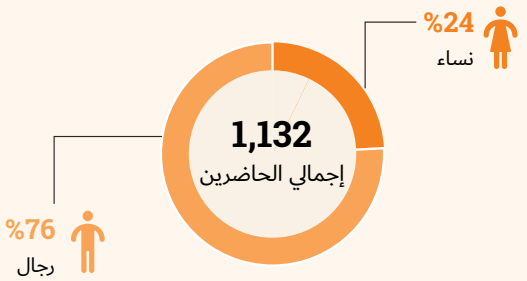

الحاضرون في المشاورات القائمة على المناطق بحسب نوع المنظمة

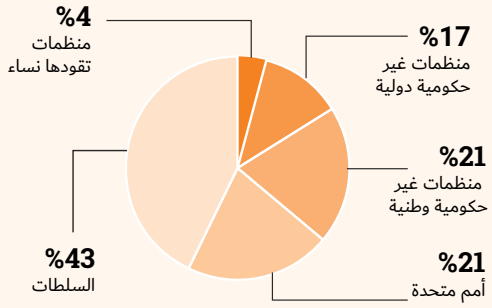

خلال ورش عمل المشاورات القائمة على المناطق، سلط المشاركون الضوء على أهمية تعزيز إعداد البرامج متعددة القطاعات والمتكاملة لمعالجة أوجه الضعف المتنوعة من خلال استجابات مخصصة. كما أكدوا على ضرورة تحسين التأهب لحالات الطوارئ. شملت الأولويات الرئيسية دعم مشاريع الصمود وسبل العيش للفئات الضعيفة، وتكثيف استخدام المساعدات النقدية وتحسين جودة الخدمات الأساسية وإمكانية الوصول إليها. تم التأكيد بشكل خاص على العلاقة بين جهود الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام والحلول الدائمة في المديريات التي ترتفع فيها مستويات التلوث بمخلفات الحرب القابلة للانفجار. في المناطق الأشد تضررًا بتغير المناخ، اقترح المشاركون تعزيز أنظمة الإنذار المبكر وقدرات الاستجابة للكوارث على المستوى المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، أكد المشاركون على ضرورة إعادة تأهيل البنى التحتية العامة والحفاظ على الخدمات بما يتجاوز الاستجابات الإنسانية قصيرة المدى، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق مع السلطات المحلية لتبسيط الإجراءات. أُثيرت مشكلة وصول الأشخاص والمواد وانعدام الأمن، لا سيما بالقرب من خطوط المواجهة، باعتبارها أحد المخاوف الكبيرة لكل من العاملين في المجال الإنساني والمجتمعات المحلية.

مواقع المشاورات القائمة على المناطق

الموقع	إجمالي المشاركين
عدن	65
الحديدة	62
المخا	34
المكلا	77
حجة	54
إب	94
مأرب	80
صعدة	63
صنعاء	77
تعز	54

تعزيز استجابة إنسانية تشمل مسائل الإعاقة

لتحسين المشاركة المباشرة والشمولية، عقد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جلسات تشاورية مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والكيانات العاملة مع ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية بهم لتضمين آرائهم بشكل أفضل في عملية خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية.

كشفت هذه المشاورات عن العديد من المخاوف، بما في ذلك انخفاض المشاريع التي تركز على الإعاقة بسبب نقص التمويل، مما يؤدي إلى عدم كفاية خدمات الحماية، وانقطاع التعليم، واللجوء إلى آليات التكيف الضارة للفئات المهمشة، خاصة النساء والأطفال. ترك نقص التمويل المنظمات تواجه صعوبة في توظيف موظفين متخصصين أو توفير التدريب المناسب. أشار المشاركون إلى أن المنظمات الإنسانية أخفقت إلى حد كبير في مجال تعميم الحماية خلال تصميم المشاريع، مما تسبب باستبعاد ذوي الإعاقة من الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية والمنظمات ذات الصلة، مما يفاقم الفجوات والازدواجية في الخدمات.

مأرب، اليمن
نازحة تعيش مع أسرتها في مخيم للنازحين في مأرب، تحمل كتابها المدرسي خلال أحد الفصول الدراسية المدعومة من قبل اليونيسف. الصورة: اليونيسف/أصيل رضوان

2.2 محاور الاستجابة

ترتكز الاستجابة الإنسانية لعام 2025م على الالتزام المشترك بالجودة، والقيادة المحلية، والفعالية، والمساءلة. سيحقق المجتمع الإنساني هذه التطلعات من خلال تنفيذ استجابة متعددة القطاعات قائمة على مجموعة من ثمانية محاور.

وفقًا لتوصيات تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات الذي تم إصداره في عام 2022م ووثيقة الفريق القُطري الإنساني بشأن "إحداث تحول في الاستجابة الإنسانية في اليمن"، بدأ الفريق القُطري الإنساني مراجعة متعمقة لهيكل العمل الإنساني في ديسمبر 2024م لتسهيل تنسيق العمليات الإنسانية وتحسينها. ستعمل هذه المراجعة على تعزيز سُبل التعاون بشكل أقوى وتحسين كفاءة تدفق المعلومات وتعزيز صنع القرارات من أجل استجابة إنسانية فعالة على المستوى المحلي حتى تتمكن منظومة التنسيق من معالجة الاحتياجات المعقدة والمتغيرة للسكان في اليمن بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، ستبحث المراجعة المجالات التي يتداخل فيها التنسيق للعمل الإنساني والإنمائي، وتحدد فُرص سد الفجوة بين العمل الإنساني والإنمائي وتقديم استجابات مستدامة.

استجابة مشتركة بين القطاعات مصممة خصيصًا لاستهداف الأشد احتياجًا

تسترشد الاستجابة الإنسانية في عام 2025م بتحليل دقيق لشدة الاحتياجات المصاحبة للصدمات المتوقعة. يسمح هذا النهج للمجتمع الإنساني بتحديد وترتيب أولويات المديريات التي تتطلب استجابات متعددة القطاعات. على سبيل المثال، سيتم استهداف المناطق التي تواجه تفشي الكوليرا من خلال استجابة متعددة القطاعات أثناء إعداد برامج المياه والصرف الصحي والنظافة، والتغذية، والصحة، وتعزيز السلوكيات المجتمعية الإيجابية. سيتم استهداف مواقع النازحين التي تواجه مخاطر السيول المتوسطة إلى العالية من خلال برامج تنسيق وإدارة المخيمات والمأوى، بالإضافة إلى عمليات الاستجابة المقدمة من آلية الاستجابة السريعة. كما سيتم إعطاء الأولوية للمناطق التي تواجه صدمتين أو أكثر والتي تعاني من أعلى مستويات الشدة المشتركة بين القطاعات من خلال البرامج متعددة القطاعات. بالمقابل، سيتم عرض المناطق المصنفة ضمن مستوى الشدة 3 المشتركة بين القطاعات، التي تواجه صدمة واحدة أو لا تواجه أي صدمات، على جهات العمل الإنمائي من أجل ضمان تدخلات مستدامة لبناء القدرة على الصمود، التي ستكون أكثر فعالية في معالجة الاحتياجات طويلة المدى.

تأهب طوارئ مرن لضمان الاستجابة في الوقت المناسب وبصورة فعالة

بناءً على النجاحات التي حققتها جهود التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في عام 2024م، خاصة خلال موسم الأمطار، وعلى خلفية تزايد انعدام الأمن والتصعيد الإقليمي، قام المجتمع الإنساني بتضمين خطط الطوارئ وتدابير التأهب في خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2025م.

كجزء من التخطيط لحالات الطوارئ، وضعت جهات العمل الإنساني سيناريوهين: سيناريو التصعيد الأول الذي من المتوقع أن يؤدي إلى نزوح 33 ألف أسرة (231 ألف شخص)؛ وسيناريو ثانٍ خاص بالتصعيد الكبير في أنحاء البلاد، الذي من الممكن أن يؤدي إلى نزوح 390 ألف أسرة (2.7 مليون شخص). تم وضع خطة التأهب لضمان وجود التدابير الكافية والقدرة على تغطية الاحتياجات العاجلة في السيناريو الأول (33 ألف أسرة)، الذي يتطلب 93 مليون دولار أمريكي لضمان توفير الموارد الكافية للاستجابة القطاعية.

كجزء من هذا النهج الملم بالمخاطر، عززت المجموعات القطاعية استراتيجياتها الخاصة بالتأهب والاستجابة. تم تحديد المعلومات المتاحة بشأن الإنذار المبكر، والمواقع ذات المخاطر العالية، والأنشطة ذات الأولوية، والفرص السانحة لتنفيذ وتمويل هذه الإجراءات بالنسبة لجميع الصدمات الرئيسية. يجري العمل حاليًا على تعزيز أوجه التكامل بين جهود الحد من مخاطر الكوارث، من بينها ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وأنشطة الاستجابة الرئيسية. كما تشمل الجهود الرامية إلى تعزيز أنظمة الإنذار المبكر لحالات الطوارئ المفاجئة والكوارث الطبيعية (تشمل مثلًا تحسين أدوات التوقع والتواصل) وبناء القدرات المحلية من خلال التدريب على تقييم مخاطر الكوارث والاستجابة الطارئة.

التنسيق الخاص بالتأهب والاستجابة للطوارئ

ثبت نجاح غرفة عمليات الطوارئ المخصصة في صنعاء، التي تم إنشاؤها في عام 2023م، في تعزيز التنسيق بين المجموعات القطاعية والمنظمات الإنسانية وسلطات الدفاع المدني والهلال الأحمر اليمني والوزارات المعنية الرئيسية. يهدف هذا النهج إلى تحسين التحديد السريع للمناطق الأشد تضررًا خلال موسم الأمطار، وتوفير بيانات فورية لمساعدة المنظمات الإنسانية في جهود التنسيق والاستجابة، وتضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وتعزيز الوصول الإنساني إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها. تمت إعادة هيكلة غرفة العمليات والكوارث الطارئة وتوسيعها للإشراف على جهود التأهب والاستجابة للطوارئ المفاجئة المرتبطة بالصراع. كانت هناك جهود مماثلة جارية في عدن مع الوزارات المعنية، بما في ذلك الدفاع المدني، ووزارة الداخلية، ووزارة المياه والبيئة، ووزارة الزراعة والثروة السمكية، والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، ووزارة الصحة العامة والسكان، والوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين.

تعزيز استجابة بقيادة محلية

يلتزم الفريق القُطري الإنساني بالنهوض ببرنامج أعمال التوطين (تعزيز العمل المحلي) من خلال إحداث تحول في الاستجابة الإنسانية الراهنة، وتعزيز نهج القيادة المحلية بما يتماشى مع الأطر الدولية. في عام 2024م، تم تقديم العديد من المبادرات العملية، بما في ذلك إعداد وثيقة وضع خاصة بالفريق القُطري الإنساني بشأن إحداث تحول في الاستجابة الإنسانية وخطة عملها، وتم إنشاؤها من خلال التشاور الوثيق مع المنظمات غير الحكومية الوطنية ومجموعة متنوعة من الأطراف المعنية. تم إنشاء فريق عمل معني بالتوطين (بقيادة مشتركة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الوطنية) للمضي قدمًا في هذه الجهود من خلال إجراءات معينة ومحددة زمنيًا تقوم على التقدم المحرز من خلال خطة استجابة إدارة تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات الخاصة بالفريق القُطري الإنساني واستراتيجية التوطين لعام 2023م.

تم إنجاز الكثير في استراتيجية التوطين الخاصة بالفريق القُطري الإنساني، حيث كثف العديد من المانحين جهودهم لدعم هذا الهدف. على سبيل المثال، خصص تحالف الإغاثة الهولندي 5 في المائة من ميزانيته لبناء القدرات الداخلية تحت بند الشركاء المحليين. قاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الجهود الرامية إلى تحسين تقرير خدمة التتبع المالي من خلال توضيح النسبة المئوية الخاصة بالتمويلات المخصصة لوكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. أظهر التقرير أن 3 في المائة فقط من التمويلات الإنسانية تم توجيهها مباشرة عبر المنظمات غير الحكومية المحلية، مما أوجد دليلًا قويًا لضرورة المزيد من المناصرة.

في عام 2025م، سيجري رئيس منتدى المنظمات غير الحكومية الوطنية، وهي منظمة محلية، بالشراكة مع منظمة غير حكومية دولية، تحليلاً شاملاً يركز على مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية في مجموعات العمل وقيادة المجموعات القطاعية.

وضع الفريق القُطري الإنساني في اليمن مؤشرات توطين تتسم بالطموح لعام 2025م كجزء من استراتيجية التوطين (تعزيز العمل المحلي) 2024م2026-م، وورق تقدير الوضع التابعة للفريق القُطري الإنساني وخطط العمل الخاصة بها. تشمل الأهداف الرئيسية ما يلي:

1. **زيادة القيادة المحلية:** تعزيز القيادة المحلية من خلال إضفاء الطابع اللامركزي على هياكل التنسيق وصنع القرارات، وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية الوطنية في فرق التنسيق الإقليمية والقيادة عبر أنظمة الاستجابة، وضمان مشاركتها الفعالة في المنتديات الخاصة بالتخطيط والتنفيذ وصنع القرارات.
2. **تعزيز صنع القرارات:** يتم توجيه المزيد من الحالات التي تستدعي صنع القرارات إلى المنظمات الوطنية والمحلية لضمان أن تكون الاستجابات أكثر ملاءمة واستدامة من ناحية السياق.
3. **تعزيز القدرات المحلية:** بناء قدرات المنظمات المحلية في مجال تصميم وتقديم وقياس أثر التدخلات الإنسانية.
4. **تعزيز النُهُج المستجيبة لاحتياجات الجنسين:** ضمان مشاركة المنظمات التي تقودها نساء، وكذلك الفئات المهمشة، بشكل فعال، وتمكينهم من توصيل آرائهم الخاصة بالاستجابة الإنسانية.
5. **الشراكات والمشاركة:** بناء شراكات مع المجتمع المدني المحلي، من بينها مراكز الفكر، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وذلك لتعزيز التعاون. ويشمل ذلك منظمات المجتمع المدني التي لا تستفيد عادة من التمويل الإنساني.
6. **تبسيط إجراءات التمويل والحصول على الموارد:** نشر تقارير النجاح المتعلقة بالتوطين، وتبسيط عمليات المنح وإزالة العوائق التمويلية لزيادة الدعم المباشر للمنظمات المحلية.

سيظل صندوق التمويل الإنساني في اليمن أداة رئيسية لدعم التوطين، ليس فقط من خلال البناء على نهج تصاعدي من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي في تحديد الأولويات عبر دور مركزي أكبر للفرق القُطرية الإقليمية، ولكن أيضًا من خلال العمل مع شبكة أوسع من الشركاء الذين يتمتعون بقدرات محلية قوية في جميع أنحاء اليمن. سيتم إطلاق عملية تقييمات القدرات الجديدة في الربع الأول من عام 2025م.

يرجى الاطلاع على المرفقات 2.2

تعزيز الشراكات مع المنظمات التي تقودها نساء

في عام 2025م، سيواصل الفريق القُطري الإنساني استثماره في المنظمات التي تقودها النساء، بما في ذلك من خلال مواصلة دعم مشاركتهن ودعمهن بصورة كاملة ومتساوية وفعالة في الاستجابة الإنسانية والتنسيق وعمليات صنع القرارات. تم تخصيص نصف المقاعد المخصصة للمنظمات غير الحكومية المحلية في الفريق القُطري الإنساني للمنظمات التي تقودها النساء..

الاستماع إلى المجتمعات المتضررة وتعديل استجابتنا

نظرًا للواقع التشغيلي السائد، لم يتمكن شركاء العمل الإنساني من إجراء مسح تصورات المجتمع السنوي في عام 2024م. بالرغم من ذلك، تظل النتائج والتوصيات الصادرة عن المسح الذي أجري في أواخر عام 2023م ملائمة، وستستمر في وضع توجيهات لشركاء العمل الإنساني في اليمن لتعزيز تدخلاتهم. تضمنت التوصيات الرئيسية ما يلي: تحسين المشاركة المباشرة؛ وتعزيز المشاركة المجتمعية؛ وسد فجوات المعلومات؛ وضمان تدابير الصون؛ والإسراع في عمليات آليات الملاحظات.

ستظل المساءلة أمام المتضررين أحد الأركان الأساسية في استراتيجية الاستجابة. ستمثل المساءلة أمام المتضررين ركيزة أساسية في مراجعة هيكل العمل الإنساني، بما في ذلك طرق الحفاظ على نهج قائم على المناطق في بيئة تعاني من محدودية الموارد لضمان استمرار القرب من المجتمعات المتضررة.

في عام 2025، سيواصل المجتمع الإنساني الاستثمار في آلية الملاحظات المشتركة المعززة وتحسين قبول المجتمع، بما في ذلك مسح تصورات المجتمع. تشمل الأهداف الرئيسية للمسح ما يلي:

1. **تقييم مستويات الرضا:** فهم مدى رضا المجتمع عن جودة الخدمات الإنسانية وتحديد المجالات القابلة للتحسين؛
2. **تقييم الوصول إلى المعلومات:** قياس مدى معرفة المجتمع بشأن الوصول إلى المساعدات وتحديد الفجوات في التواصل؛
3. **تعزيز المشاركة المجتمعية:** جمع الملاحظات حول كيفية إشراك المجتمعات بشكل أفضل في عمليتي تخطيط وتنفيذ الجهود الإنسانية؛
4. **تحسين آليات رفع الملاحظات:** تحديد طرق تعزيز آليات رفع الملاحظات والشكاوى لضمان المساءلة والاستجابة/التجاوب.

تسعى هذه الجهود إلى الحفاظ على نهج منظم لإدراج آليات رفع الملاحظات الفورية، ومعالجة مخاوف المجتمع، وحماية السكان المتضررين، وصنع القرارات المبنية على المعلومات في إطار الاستجابة.

تقديم استجابة خاضعة للمساءلة

خَطت مجموعة العمل المعنية بالمشاركة المجتمعية والمساءلة أمام المتضررين خطوات ملحوظة في تعزيز منظومة آلية الملاحظات المشتركة على المستوى الوطني. تم إنشاء آلية الملاحظات المشتركة على المستوى الوطني في عام 2022م لتنظيم العمليات المتعلقة بالملاحظات، وتصحيح الوضع، وتقديم معلومات لصنع القرار، لضمان ملاءمة البرامج وجودتها. استكمالًا لآليات تقديم الملاحظات الراهنة، تعمل آلية الملاحظات المشتركة كمنصة حيوية للأفراد المتضررين لمشاركة احتياجاتهم وتفضيلاتهم والتحديات المتعلقة بالاستجابة الإنسانية في اليمن. حتى ديسمبر 2024م، تم وضع حلول لأكثر من 80 في المائة من الحالات التي تم تسجيلها عبر آلية الملاحظات المشتركة في عام 2024م. سيتم إجراء تعديلات مستمرة على آلية الملاحظات المشتركة لمعالجة المخاوف التي يرفعها الأشخاص الذين نخدمهم بشكل أفضل.

إجمالي عدد الحالات المتلقاة عبر آلية الملاحظات المشتركة

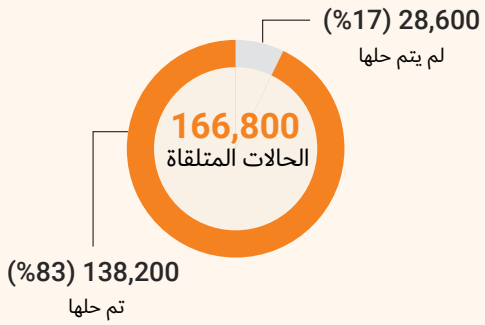

إعمال التزامنا المتعلق بمركزية الحماية

ستواصل الجهات الإنسانية وضع مركزية الحماية في صميم الاستجابة، مما يضمن دمج سلامة الناس وكرامتهم وحقوقهم عبر جميع المجموعات القطاعية. تؤكد خطة العمل على الاستجابة المتكاملة ومتعددة القطاعات، ومعالجة مخاطر الحماية الحرجة، وتعزيز آليات المساءلة، وتشجيع إعداد البرامج الشاملة والقائمة على المبادئ. سيتم تفعيل مركزية الحماية من خلال مجموعة من الإجراءات الإستراتيجية والتدابير العملية، مما يضمن دمج اعتبارات الحماية عبر الاستجابة الإنسانية في اليمن.

لمعالجة مخاطر الحماية بشكل فعال، ستحدد عمليات تحليل ورصد المخاطر المنتظمة التهديدات الناشئة والفئات الضعيفة وآليات التكيف السلبية، باستخدام مؤشرات موحدة لإثراء عملية تحديد الأولويات القائمة على الأدلة بين القطاعات وإدراج النتائج في التدخلات الإنسانية. سيتيح التعاون عبر المجموعات القطاعية مثل تنسيق وإدارة المخيمات، والتعليم، والصحة، والتغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة، مع المساعدات النقدية متعددة الأغراض، القيام بعمليات تدقيق مشتركة للسلامة، وعمليات التخطيط، والتحليل المشترك والاستهداف، والإحالات للتخفيف من المخاطر متعددة الأبعاد. ستعطي المشاركة المجتمعية الأولوية للنهج الشامل من خلال إشراك الفئات المهمشة في صنع القرار، باستخدام آليات مثل آلية الملاحظات المشتركة، والمشاورات مع ذوي الإعاقة، لتعزيز الشفافية والمساءلة. أخيرًا، سيهدف بناء القدرات -من خلال التدريب الموجه على تعميم الحماية والتصميم الشامل والنهج التي تركز على الناجين- إلى ضمان الجودة والاستدامة والمساءلة في الاستجابات الخاصة بالحماية.

تعزيز ثقة وقبول المجتمع

تستمر الجهود لتعزيز القبول من جانب المجتمعات المتضررة والتواصل معها، ومكافحة المعلومات المغلوطة والمضللة، وتعزيز الثقة. يتضمن ذلك بناء علاقات على المستوى المحلي بين الجهات الإنسانية والمجتمعات المحلية والأطراف المعنية الرئيسية الأخرى، بحيث تكون البرامج مصممة بشكل أفضل لتلبية الاحتياجات المحلية ومفهومة بشكل واضح من المجتمعات نفسها. سيواصل المجتمع الإنساني توسيع جهوده في مجال تبادل المعلومات، من خلال الاستفادة من المنصات الرقمية، ووسائل الإعلام المحلية، والمبادرات التي يقودها المجتمع، لتقديم المستجدات في الوقت المناسب بشأن أنشطة البرامج. تهدف هذه الجهود، جنبًا إلى جنب مع الآليات الخاصة بالمساءلة أمام المتضررين التي تسمح للمجتمعات بالتعبير عن مخاوفها من خلال القنوات القائمة، إلى معالجة المعلومات المغلوطة والمضللة بشكل مباشر، مع المساعدة في "سد ثغرة المساءلة"، وتعزيز قدر أكبر من الشفافية والثقة.

النهوض بالبرامج الشاملة

في عام 2025م، سيعطي شركاء العمل الإنساني الأولوية للمشاركة الهادفة للأقليات والفئات المهمشة، بما في ذلك المهمشين واللاجئين والمهاجرين، في جميع جوانب إعداد البرامج. سيركز الشركاء على المساعدات متعددة القطاعات المنقذة للأرواح مع معالجة أوجه الضعف العامة. سيتم إتاحة الوصول الفوري إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، والمساكن الإيوائية الحافظة للكرامة، والتغذية، والتعليم، والحماية. ستتضمن الاستجابة استراتيجيات تراعي احتياجات الجنسين للتخفيف من مخاطر الحماية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي وزواج الأطفال، مما يضمن الإدماج. سيتم توجيه التدخلات المتخصصة، مثل الفرق المتنقلة والخدمات الملائمة للواقع المحلي، إلى الفئات السكانية التي يصعب الوصول إليها. ستعزز مبادئ تعميم الحماية -بما في ذلك السلامة والكرامة والإدماج- جميع الجهود.

تنسيق المجموعات القطاعية ومركزية الحماية

مراقبة مركزية الحماية وإطار التنفيذ

رصد المخاطر بطريقة موحدة

- ستعتمد جميع المجموعات القطاعية مؤشرات مخاطر الحماية وستقدم تقارير عنها لضمان اتخاذ قرارات قائمة على البيانات
- سوف تعمل التقييمات المنتظمة وتحليلات المخاطر على تتبع الأخطار الناشئة وتوفير المعلومات لاتخاذ تدابير التخفيف.

آليات تنسيق معززة

- تعزيز مسارات الإحالة عبر المجموعات القطاعية (مثلًا فيما بين تنسيق وإدارة المخيمات، والصحة، والمساعدات النقدية متعددة الأغراض، والتغذية، والحماية، والمأوى).
- تسهيل استجابات متكاملة لمواطن الضعف وضمان الوصول في الوقت المناسب إلى الاحتياجات والخدمات الأساسية

الإبلاغ المنتظم

- مواءمة أطر الإبلاغ عبر المجموعات القطاعية لمراقبة التقدم المحرز بشأن مخاطر الحماية وأوجه الضعف.
- استخدام هذه البيانات لتوجيه عملية التحليل، وتحديد الأولويات، وتخصيص التمويل بشكل فعال.

تنمية القدرات

- تدريب الجهات الإنسانية على دمج مبادئ الحماية في جميع مراحل الاستجابة.
- التركيز على النهج الشامل الذي يركز على الناجين لتعزيز العمل القائم على المبادئ والخاضع للمساءلة.

يرجى الاطلاع على المرفق 3.2

عمل إنساني مصمم للاستجابة لاحتياجات الجنسين

تؤثر الأزمة الإنسانية وأزمة الحماية في اليمن على النساء والفتيات وذوي الإعاقة والنازحين والمهاجرين واللاجئين والمهمشين وغيرهم من الفئات المهمشة بشكل غير متناسب. تكون هذه الفئات أكثر عرضة لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي -وهو أمر يتفاقم أكثر بسبب الصراع والنزوح وتغير المناخ- وتكافح من أجل الوصول بشكل عادل إلى الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح، والمشاركة بشكل كامل وعلى قدم المساواة وبشكل فعال في الاستجابة الإنسانية. في ظل هذه الخلفية، يواصل شركاء العمل الإنساني في اليمن الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، خاصة من خلال ضمان استجابة إنسانية مستجيبة لاحتياجات الجنسين.

تماشيًا مع استراتيجية المساواة بين الجنسين التابعة للفريق القُطري الإنساني وخارطة الطريق الخاصة بها، وبالتعاون مع مجموعة العمل المعنية بالأسرة، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجموعة التنسيق بين المجموعات القطاعية تعزيز مشاركة وقيادة النساء والفتيات المتضررات من الأزمات، والمنظمات المحلية التي تقودها نساء، في عمليات الاستجابة الإنسانية والتنسيق وصنع القرارات، بما في ذلك المشاركة في الفريق القُطري الإنساني. كما ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجموعة التنسيق بين المجموعات القطاعية تسهيل عملية التحليل المتعلقة بالجنسين من قبل الشركاء المحليين والوطنيين والدوليين لدعم التخطيط والاستجابة الإنسانية؛ وإعطاء الأولوية لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف منه والاستجابة له في العمل الإنساني، بما في ذلك عن طريق تعزيز خدمات الحماية مثل الإدارة الشاملة للحالات؛ وضمان تطبيق مؤشر النوع الاجتماعي والعمر الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جميع جهود الاستجابة.

بناءً على العمل الذي تم إنجازه في عام 2024م، ستطلق هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجموعة عمل مخصصة لمراعاة احتياجات الجنسين في العمل الإنساني. تضم مجموعة العمل ممثلين من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المحلية، خاصة المنظمات المحلية التي تقودها نساء، مما يضمن الإدماج المتسق والفعال لاحتياجات الجنسين في الاستجابة الإنسانية. كما تُبذل الجهود حاليًا لرسم خارطة القدرات القائمة المعنية بمسائل الجنسين في الاستجابة الإنسانية في أنحاء اليمن، وذلك لتعزيز وتنظيم إدماج النوع الاجتماعي عبر أنشطة المجموعات القطاعية، وتقديم تدريب مستمر يركز على احتياجات الجنسين.

منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين

تواصل "الشبكة المشتركة بين الوكالات لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في اليمن" -التي تشترك في ترأسها اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية- توجيه وتنسيق مبادرات منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما يتماشى مع خطة عملها.

الإنجازات المتعلقة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين

- **6,608** من عاملي الإغاثة والأطراف المعنية الرئيسية تم تدريبهم على تدابير منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين
- **6.2 مليون** شخص تمكنوا من الوصول إلى آليات الإبلاغ الآمنة والمحترمة للخصوصية
- **6 ملايين** شخص تم الوصول إليهم بجهود التوعية الخاصة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، المسنودة بإعداد مواد وأدوات ملائمة ثقافيًا

في عام 2025، ستركز الشبكة على زيادة إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في اليمن من خلال تعزيز التعاون مع المجموعات القطاعية ومجموعات العمل والأطراف المعنية. تشمل الأولويات دمج منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في آليات المساءلة أمام المتضررين، ونشر مواد لرفع مستوى الوعي وبناء القدرات، وتحسين خدمات الاستجابة التي تركز على الناجين، وتعزيز تدابير المساءلة. تهدف هذه الجهود إلى ضمان وجود أنظمة وقاية واستجابة قوية مع حماية ودعم المتضررين.

العمل مع الجهات الإنمائية للحد من الاحتياجات

يحدد إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة 2022 - 2026 الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة في اليمن. هذا الإطار، الذي تم تمديده مؤخرًا حتى عام 2026م، يعتبر منصة غاية في الأهمية لربط الاحتياجات الإنسانية الفورية بالصمود والإنعاش طويل المدى وأهداف التنمية المستدامة. لتعزيز هذا التعاون، يعطي الفريق القُطري الإنساني، بالتنسيق الوثيق مع الفريق القُطري للأمم المتحدة، الأولوية للتكامل بين خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية، وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، للتعامل مع التحديات متعددة الأوجه في اليمن.

لحج، اليمن
رجل بالقرب من خلايا النحل الخاصة به، تمكن من إنشاء مشروعه الخاص في إنتاج العسل من خلال منحة مقدمة من المجلس الدنماركي للاجئين. الصورة: المجلس الدنماركي للاجئين/محمود فاضل.

تعتبر الحلول الدائمة للنازحين، خاصة النازحين في مناطق المواجهات والفئات المهمشة (المهمشين) أمرًا أساسيًا في هذه الجهود. يستمر العمل من أجل حشد مشاريع القطاع الخاص اليمنية لخلق فرص اقتصادية للنازحين.

في عام 2025م، تهدف وكالات الأمم المتحدة تحت "إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة" إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع جهات القطاع الخاص لتحفيز الاستثمارات في سلاسل القيمة التي تتماشى مع المزايا النسبية المحلية لليمن، لتعزيز الدخل المحلي وفرص العمل، وتحفيز تعافٍ يقوده المجتمع المحلي في المناطق المتضررة من النزوح.

تعمل مجموعة الشركاء في اليمن، والفريق الفني للشركاء في اليمن، ومجموعة العمل المعنية بالحلول الدائمة، كمنصات حيوية لتنسيق هذه الجهود وتعزيزها.

حددت مجموعة الشركاء في اليمن مجالات التنمية على مستوى المناطق باعتبارها نهجًا استراتيجيًا لتعزيز أسس السلام والاستقرار في اليمن. قام الفريق القُطري للأمم المتحدة بإعداد هذه المبادئ التوجيهية للمساهمة في تكوين فهم مشترك لما تعنيه مجالات التنمية على مستوى المناطق من الناحية العملية في اليمن. على وجه الخصوص، عملية التنمية على مستوى المناطق بقيادة يمنية التي أ) تكمل الجهود الوطنية وتسهم في بناء الدولة تصاعديًا (انطلاقا من المستوى المحلي)، و ب) تطبيق الربط بين المجالات الإنسانية والإنمائية والسلام.[24]

3.2 القدرات التشغيلية والوصول

خريطة تواجد المنظمات

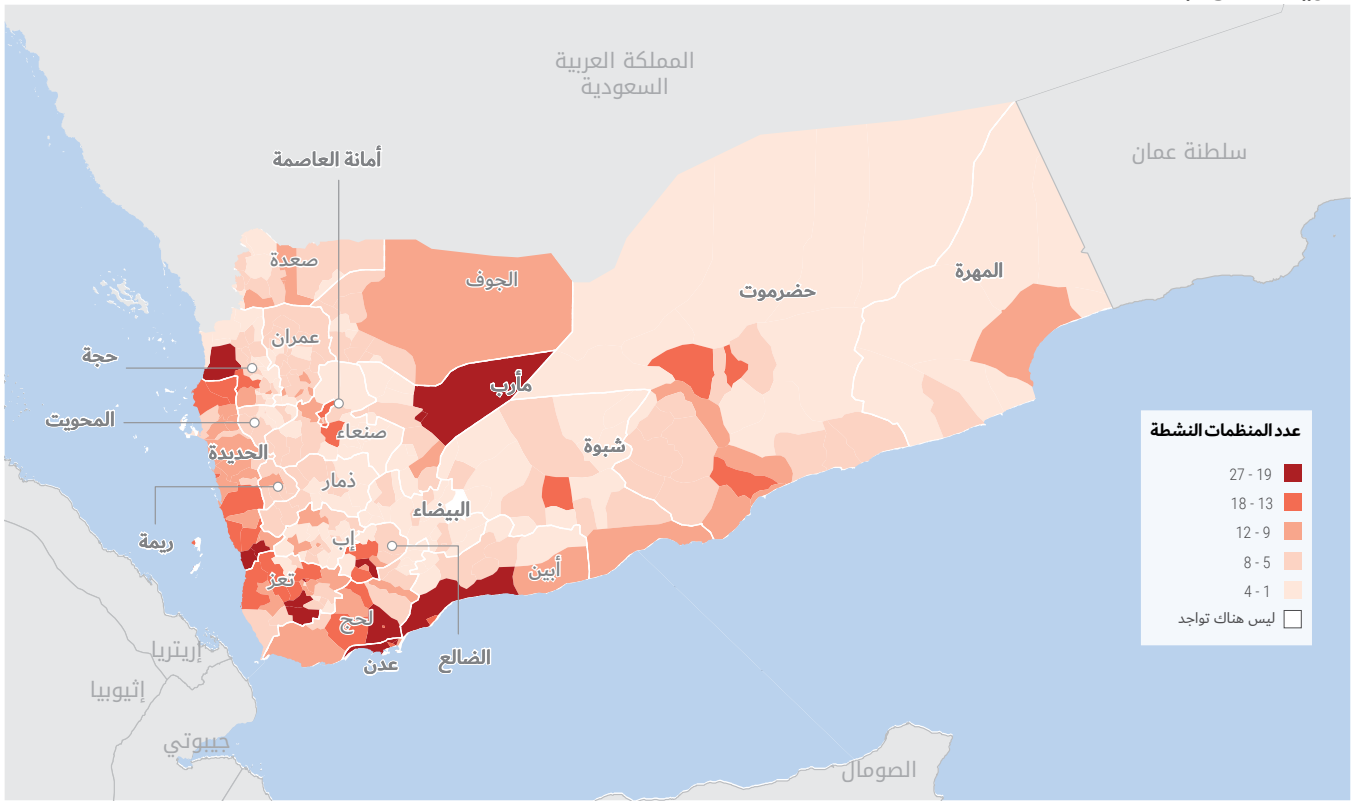

المصدر: تقرير تواجد المنظمات من يفعل ماذا وأين ومتى – حتى نوفمبر 2024م

في عام 2024م، ظل حيز العمل الإنساني في اليمن يواجه تحديات جراء الأعمال القتالية المستمرة، والعوائق البيروقراطية، والتدخلات، والعنف المُوجه ضد عمال الإغاثة.

في عام 2024م، سجل شركاء العمل الإنساني 1,331 من الحوادث الأمنية والمرتبطة بالوصول، خاصة الأعمال الأمنية والقتالية الفعلية، والقيود على الحركة، وتأخير أو رفض الموافقات على التأشيرات والإقامة، وتأخير الموافقة على الاتفاقيات الفرعية للمشاريع.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حالات من التدخل في إعداد البرامج، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتعيين الموظفين، واختيار المستفيدين، والعطاءات، والطلبات غير المبررة للحصول على المعلومات.

كما تم الإبلاغ عن أعمال عنف ضد العاملين في المجال الإنساني والأصول الخاصة بها، بما في ذلك الاحتجاز والتهديدات والاعتداءات الجسدية والمضايقات، بالإضافة إلى النهب والإضرار بالموارد الإنسانية. أدت هذه التحديات إلى تأخيرات كبيرة في تقديم الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح للسكان الذين يواجهون احتياجات عاجلة.

تفاصيل حوادث الوصول التي تم الإبلاغ عنها

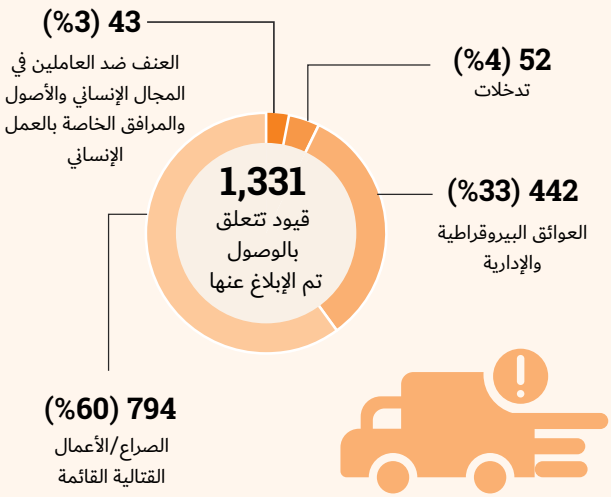

المصدر: إطار المراقبة والإبلاغ عن حوادث الوصول

شكلت القيود المفروضة على حركة العاملات المحليات في مجال الإغاثة في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع تحديًا أمام توفرالخدمات الحيوية، مما أثر سلبًا بشكل خاص على صحة النساء والفتيات. كما تسبب ذلك بخفض إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات بشكل كبير، وتضاءل فهم الجهات العاملة في المجال الإنساني لاحتياجاتهن جراء الحد من وجود العاملات في المجال الإنساني في عمليات التقييم.

الاحتجازات التعسفية

في يونيو 2024م، تم احتجاز أكثر من 50 شخصًا يعملون لدى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية بشكل تعسفي من قبل سلطات الأمر الواقع. ولا يزال أربعة زملاء إضافيين رهن الاحتجاز منذ عامي 2021م و2023م. يشكل هذا الاحتجاز المستمر انتهاكًا للقانون الدولي، وأعاق بشكل كبير العمليات الإنسانية. تُعرِّض عمليات الاحتجاز سلامة موظفي العمل الإنساني للخطر، وتقوض عملية جمع البيانات، وبالتالي تؤثر على الجهود المبذولة لمساعدة الملايين من ذوي الاحتياج. تعمل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء الدوليين ذوي الصلة من خلال جميع القنوات الممكنة لضمان إطلاق سراح المحتجزين تعسفيًا فورًا.

في عام 2024، تم تعزيز الموقف المشترك للفريق القُطري الإنساني بشأن تحديات الوصول من خلال إكمال عملية التوقيع على مبادئ العمل المشتركة من قبل 70 منظمة تعمل في المجال الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. بالإضافة إلى ذلك، وضعت لجنة تسيير مبادئ العمل المشتركة خطة عمل تحدد الأنشطة ذات الأولوية لدعم الالتزام بهذه المبادئ وتنفيذها.

يؤدي التصعيد المستمر في البحر الأحمر والبيئة الأمنية شديدة التقلب إلى عدم القدرة على توقع وضع العمليات الإنسانية، الأمر الذي سيتطلب استراتيجيات وصول أكثر مرونة وقابلة للتكيف، بالإضافة إلى جهود جماعية متجددة، وإشراك المجتمع الإنساني بشكل متسق. يعد نظام الإخطارات الخاصة بالعمل الإنساني في اليمن مثالا ملموسًا على هذا النهج التكيفي. في عام 2024م، تم توسيع الآلية لتشمل إخطارات إلى القيادة المركزية الأمريكية (سينتكوم).

حتى 31 ديسمبر 2024م، تم تقديم 5,736 إخطارًا إنسانيًا متعلق بالتحركات الإنسانية والمواقع الثابتة ذات الصلة بالعمل الإنساني إلى خلية الإجلاء والعمليات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم 479 إخطارًا متعلقا بالتحركات الإنسانية برًا والمواقع الثابتة ذات الصلة بالعمل الإنساني إلى القيادة المركزية الأمريكية (سينتكوم). خلال عام 2024م، استمر العمل المتواصل مع المانحين ومراقبة محاور الوصول من خلال مجموعة المراقبة الفنية. يواصل الفريق القُطري الإنساني العمل بشان البيئة التشغيلية مع كل من الحكومة اليمنية وسلطات الأمر الواقع.

لدعم المنظمات والمجموعات القطاعية الإنسانية في التخطيط وتدابير الطوارئ، يجري إعداد خرائط مستويات شدة الوصول على مستوى المديريات. علاوة على ذلك، طوال عام 2024م، واصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تيسير الزيارات المشتركة، خاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، لتوسيع نطاق جهود الاستجابة الجماعية، بالإضافة إلى عمليات التقييم المشتركة مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لتمكين وصول الأشخاص والمواد.

ستستمر هذه الجهود المعززة في عام 2025م لمواصلة حماية وتوسيع حيز العمليات الإنسانية. وفقًا لورقة تقدير الوضع الخاصة بالفريق القُطري الإنساني بشأن العمل الإنساني القائم على المبادئ وخطة العمل الخاصة به، حددت مجموعة العمل المعنية بالوصول الإنساني سبع أولويات مع توصيات رئيسية لتحسين حيز العمل، على وجه الخصوص: 1) تبسيط إجراءات الاتفاقيات الفرعية؛ 2) متطلبات إعداد التقارير؛ 3) التأشيرات وتصاريح العمل والإقامة للموظفين الدوليين لدى المنظمات غير الحكومية الدولية؛ 4) حرية الحركة؛ 5) أدوات التقييم والمراقبة؛ 6) سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني؛ و7) قبول المجتمع.

يرجى الاطلاع على المرفق 2.5

4.2 قسم المساعدات النقدية متعددة الأغراض ولمحة حول المساعدات النقدية والقسائم

تظل المساعدات النقدية أحد الأساليب الأكثر كفاءة وفعالية لتلبية احتياجات الأشخاص الأشد ضعفًا وتهميشًا في اليمن. تساعد المساعدات النقدية والقسائم، بما في ذلك المساعدات النقدية متعددة الأغراض، الأسر المتضررة من الأزمة على تلبية احتياجاتها الأساسية بطريقة كريمة ومرنة، مما يقلل من خطر لجوء الأشخاص إلى آليات التكيف السلبية.

وفقاً لأنشطة المراقبة المنتظمة التي تجريها الجهات الإنسانية في مجال المساعدات النقدية في اليمن، أفاد أكثر من 80 في المائة من الأسر بأن هناك عوائق رئيسية مرتبطة بصعوبة الوصول إلى السلع في الأسواق ومحدودية القوة الشرائية. من خلال معالجة هذه العوائق، تقوم عملية تقديم المساعدات النقدية متعددة الأغراض والمساعدات النقدية والقسائم بشكل منتظم بدعم السكان المتضررين بشكل فعال، كما تم تأكيد جدواها وفعاليتها من خلال جمع البيانات وتحليلها. يُظهر قياس درجات وظائف السوق -الذي تم تجريبه في عام 2024م بواسطة مبادرة مراقبة الأسواق المشتركة بقيادة منظمة ريتش- أن الأسواق تعمل ويمكن الوصول إليها فعليًا في معظم المجالات التي تغطيها المراقبة. بالإضافة إلى ذلك، سلطت الدراسات الحديثة التي أجرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واتحاد المساعدات النقدية في اليمن، الضوء على زيادة كفاءة تكلفة استخدام الوسائل النقدية، فضلاً عن آثارها الإيجابية المضاعفة داخل الأسواق المحلية.

سيركز تقديم المساعدات النقدية متعددة الأغراض والمساعدات النقدية والقسائم في عام 2025 على زيادة جهود التنسيق وإزالة ازدواجية البيانات بين الجهات العاملة في مجال المساعدات النقدية على المستوى القطاعي والمشترك بين القطاعات، بناءً على التجارب والإنجازات السابقة. تظل المساعدات النقدية متعددة الأغراض وسيلة الاستجابة الوحيدة التي يتم فيها إجراء إلغاء ازدواجية البيانات بفعالية على مستوى الأسر. ستعمل الجهات المقدمة للمساعدات النقدية متعددة الأغراض، من خلال البيانات الشاملة التي تم جمعها ومعالجتها، إلى جانب أنظمة المراقبة القوية، على تعزيز التنسيق الموسع، بما في ذلك مع الجهات غير العاملة في مجال المساعدات النقدية، وستعمل على المناصرة من أجل تعزيز توافق البيانات وإنشاء معرّف مميز من شأنه تمكين التنسيق الفعال، مع ضمان حماية البيانات.

سيقوم 12 شريكًا بتقديم استجابة المساعدات النقدية متعددة الأغراض المخطط لها في عام 2025م، بمتطلبات تمويلية تقديرية تبلغ 111,674,160 مليون دولار أمريكي لتقديم المساعدة الفورية للمجتمعات الأشد ضعفًا. يركز التمويل المطلوب فقط على قيمة التحويلات المباشرة التي سيحصل عليها المستفيدون، إلى جانب رسوم التحويل المرتبطة بها.

تستند أهلية الحصول على مساعدات نقدية متعددة الأغراض (لدفعات متعددة) إلى عمليات تقييم أوجه الضعف التي تقوم بتقييم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مثل الدخل، وانعدام الأمن الغذائي، ومخاطر الحماية، والوصول إلى الخدمات. في حين تستهدف المساعدات النقدية متعددة الأغراض الطارئة (لمرة واحدة) الأسر النازحة حديثًا عبر آلية الاستجابة السريعة عقب الصدمات مثل السيول أو الصراع. يعطي الاستهداف الجغرافي الأولوية للمناطق التي تعاني من مستوى شدة فوق الدرجة الثالثة لانعدام الأمن الغذائي، والمناطق التي تعاني من محدودية الخدمات الأساسية.

متطلبات ميزانية المساعدات النقدية متعددة الأغراض في عام 2025م

الاستجابة	المستهدفون	إجمالي المتطلبات (بالدولار الأمريكي)
تقديم المساعدات النقدية متعددة الأغراض لمرة واحدة عند حدوث إحدى حالات الطوارئ بما في ذلك النزوح، والصدمات المناخية، ومخاطر الحماية (آلية الاستجابة السريعة)	520,000	15,600,000
تقديم جولات متعددة من المساعدات النقدية متعددة الأغراض المنتظمة لدعم المستفيدين في الحفاظ على احتياجاتهم الأساسية	800,618	96,074,160
الإجمالي	**1,320,618**	**111,674,160**

ملاحظات المجتمع بشأن المساعدات النقدية متعددة الأغراض

المصدر: مسوحات مراقبة ما بعد عملية التوزيع

عمليات حساب سلة الحد الأدنى من الإنفاق وقيمة التحويلات

تُعَد سلة الحد الأدنى من الإنفاق في اليمن أداة بالغة الأهمية مصممة لتحديد الحد الأدنى للتكاليف التي تحتاجها الأسر الضعيفة اجتماعيًا واقتصاديًا لتلبية الاحتياجات الأساسية متعددة القطاعات من خلال الوصول إلى الأسواق، وضمان الصحة والكرامة والحفاظ على الأصول. تشمل سلة الحد الأدنى من الإنفاق عدة مكونات: الغذاء، والصحة، والمأوى، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والخدمات الأساسية مثل النقل والاتصالات. يتم حسابها باستخدام بيانات من مراقبة الأسعار ونفقات الأسر والمدخلات القطاعية، المستمدة من مبادرات مثل مبادرة مراقبة الأسواق المشتركة بقيادة منظمة ريتش ومراقبة ما بعد عملية التوزيع التي أجرتها الجهات المعنية بالمساعدات النقدية متعددة الأغراض. تتم مراجعة سلة الحد الأدنى من الإنفاق بشكل منتظم، وتتبع محفزات اقتصادية محددة وضعتها مجموعة العمل المعنية بالنقد والأسواق.

أكد تقييم أجرته منظمة ريتش للنفقات التي تتحملها الأسر في اليمن[26] أن النفقات المنتظمة للأسر تشمل الغذاء والنظافة والنقل ووقود الطهي/التدفئة وسداد الديون، في حين تركز النفقات غير المنتظمة على الأدوية والملابس والرعاية الصحية. تشكل الأسواق المحلية المصدر الأساسي للمواد المنتظمة، بينما تستخدم المدن الكبرى في عمليات الشراء غير المنتظمة مثل الرعاية الصحية والأدوية.

مسارات الإحالة والتنسيق لتحقيق التكامل

لزيادة كفاءة المساعدات النقدية والقسائم في اليمن، من المهم تعزيز التنسيق على مستوى الميداني بين الجهات العاملة في المساعدات النقدية والمجموعات القطاعية الإنسانية. تهدف مجموعة العمل المعنية بالنقد والأسواق إلى التعاون بشكل وثيق مع المجموعات القطاعية الأخرى لإنشاء مسارات إحالة عبر القطاعات، مما يعزز أثر الاستجابة بشكل عام. من الأمثلة على هذه الإحالات إحالة الحماية التجريبية من مجموعة قطاع الحماية إلى شريك في اتحاد المساعدات النقدية في اليمن لتقييم أهلية الأشخاص والأسر للمساعدات النقدية متعددة الأغراض للحصول على المساعدة النقدية مقابل الحماية. بالإضافة إلى ذلك، ستعطي مجموعة العمل المعنية بالنقد والأسواق الأولوية لتحديد نقاط الدخول للبرامج المستدامة، خاصة في تدخلات سبل العيش، لتعزيز التكامل وتعزيز الصمود الاقتصادي. كما ستركز الجهود على تطوير أداة موحدة لمراقبة ما بعد عملية التوزيع وتعزيز الروابط مع برنامج الحماية الاجتماعية في اليمن لتوفير شبكة أمان شاملة للسكان الأشد ضعفًا.

5.2 عمليات التقييم والمراقبة

يلتزم المجتمع الإنساني في اليمن بتقييمات وبيانات ومراقبة ذات جودة على مستوى المجموعات القطاعية والشركاء. بالرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات عديدة لضمان عمليات تقييم ومراقبة ذات فعالية على مستوى البلاد. سيواصل الفريق القُطري الإنساني إشراك السلطات المعنية بشكل استباقي لحل المشكلات.

كجزء من آلية تتبع النزوح بقيادة المنظمة الدولية للهجرة، سيتم إجراء تقييمات قائمة على المناطق لفهم اتجاهات تحركات النزوح والعودة. ستواصل آلية الاستجابة السريعة تقديم معلومات محدثة عن ديناميكيات النزوح. كما سيتم إجراء عمليتين للتصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد على مستوى البلاد لتقييم الوضع الراهن والمتوقع لانعدام الأمن الغذائي، في حين يتم التخطيط لإجراء مسوحات الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت) لفهم اتجاهات انتشار سوء التغذية. تعتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة إجراء تحليل سريع لاحتياجات الجنسين للحصول على بيانات خاصة بالسياق حول أدوار الجنسين واحتياجاتهم وأوجه الضعف من أجل توجيه البرامج التي تراعي احتياجات الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم المجموعات القطاعية بمراقبة الوضع المتغير والاحتياجات الناشئة بشكل فعال.

كجزء من مراقبة خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية، سيقدم شركاء العمل الإنساني تقارير مستجدات شهرية عن التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وأهداف المجموعات القطاعية. في عام 2025م، ستجري مجموعة التنسيق بين القطاعات تحليلاً ربع سنوي لاكتساب رؤى متعمقة حول الاحتياجات والفجوات والتحديات التي تواجه الاستجابة الإنسانية. بدعم من مجموعة عمل إدارة المعلومات وعمليات التقييم، سيتم التركيز بشكل أكبر على توحيد عمليات جمع البيانات عبر المجموعات القطاعية لضمان الاتساق والحد من التكرار، بالتالي المساهمة في تحسين أطر المساءلة على مستوى المنظومة. تشمل أدوات إعداد التقارير الرئيسية معلومات الأنشطة (ActivityInfo)، ونموذج تخطيط الاستجابة ومراقبتها، وملخص معلومات "من يفعل ماذا وأين ومتى"، والتحليل القائم على المناطق، وخرائط تواجد المنظمات، وتقارير المستجدات الإنسانية، وعمليات تحليل فجوات الاستجابة ربع السنوية. ستتم إتاحة تقارير موجزة حول وضع التمويل من خدمة التتبع المالي لتحديد الفجوات التمويلية والمناصرة من أجل تخصيص الموارد في الوقت المناسب. سيتاح الوصول إلى بيانات مباشرة تتعلق بالتقدم المحرز مقابل مؤشرات وأنشطة خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية على موقع العمل الإنساني.

الجدول الزمني لدورة إعداد البرامج الإنسانية

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية											●	●
ملخص المعلومات الشهري/ العمل الإنساني	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
تقرير المستجدات الإنسانية	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
حالة التمويل الإنساني	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●

إذا حدث تغير كبير في الوضع الإنساني، ستتم مراجعة خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في منتصف العام

6.2 تقدير تكاليف الاستجابة

تحافظ خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2025م على منهجية تقدير التكاليف على أساس الوحدة. استخدمت المجموعات القطاعية إما تكاليف ثابتة أو متغيرة للوحدة، مما يسمح لشركاء العمل الإنساني بالعمل ضمن نطاق محدد. تم تطبيق هذا النهج على أنشطة المجموعات القطاعية المختلفة، بما في ذلك التكلفة لكل شخص/أسرة، والإمدادات العينية، والمساعدات النقدية، والنفقات المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية.

كما وضعت المجموعات القطاعية منهجية شاملة لتقدير التكاليف على أساس الوحدة توضح بالتفصيل نهجها لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2025م.

يرجى الاطلاع على المرفق 4.1

أبين، اليمن
تستعد الفرق لتوزيع مجموعة مواد آلية الاستجابة السريعة للأسر النازحة في موقع مكيلان للنازحين. الصورة: المؤسسة الطبية الميدانية

الجزء الثالث: احتياجات المجموعات القطاعية والاستجابة لها

عدن، اليمن
رتال البالغة من العمر عامين تحمل طعامها التكميلي الجاهز للاستخدام داخل خيمة في مخيم للنازحين.
الصورة: برنامج الأغذية العالمي/محمد ناشر

1.3 تنسيق وإدارة المخيمات

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

ذوو الاحتياج	المستهدفون	الشركاء	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
1.9مليون	0.7مليون	20	55.1مليون

شدة الاحتياجات
حسب المديرية (في عام 2025)

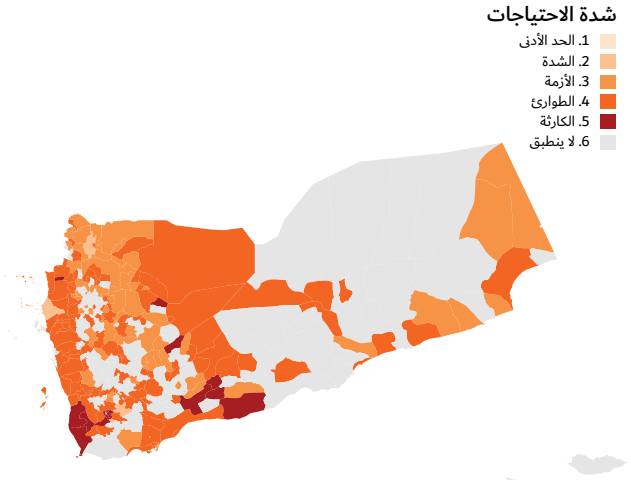

عدد ذوي الاحتياج والمستهدفين
حسب المديرية (في عام 2025)

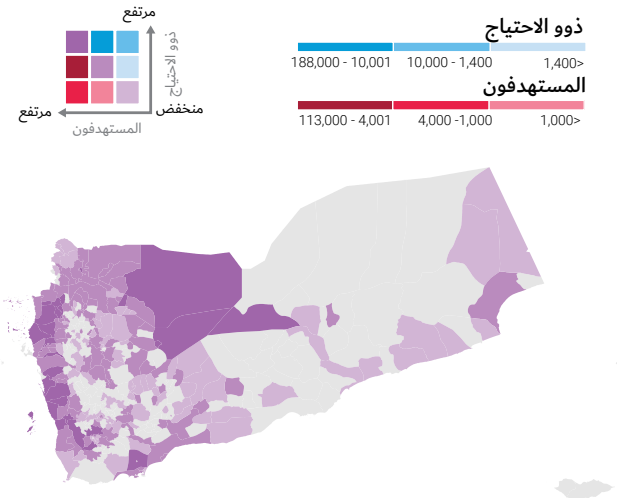

ملخص الاحتياجات:

يعيش حوالي 1.9 مليون نازح يمني في 2,290 موقعًا، تقع 84 في المائة من هذه المواقع في محافظات الحديدة والجوف وحجة ومأرب وتعز.[27] بسبب نقص التمويل، تم ترك أربعة من أصل خمسة مواقع بدون دعم كاف من قبل المجموعة القطاعية المعنية بتنسيق وإدارة المخيمات بحلول أغسطس 2024.[28] أدى ذلك إلى زيادة مقلقة في مخاطر الاستبعاد من الخدمات الأساسية وإدارة المعلومات والمساءلة أمام المتضررين والتحسينات الضرورية للمواقع. أكثر من نصف المواقع (58 في المائة) غير مناسبة للسكن أو من ناحية سلامة حيازة الأراضي، مما يؤدي إلى تفاقم ضعف السكان النازحين بشكل كبير.[29] بالإضافة إلى ذلك، فإن 40 في المائة من المواقع معرضة بشدة لخطر الحرائق و/أو السيول.[30]

يعد النازحون المقيمون في المواقع من بين الأشخاص الأشد ضعفًا في اليمن، حيث تمثل الفئات المهمشة بشكل خاص 41 في المائة من المواقع.[31] يقضي العديد من كبار السن النازحين معظم وقتهم في الخيام، ويعتمدون على أفراد أسرهم وغالبا ما يعانون من محدودية التنقل. كما يعاني عدد كبير منهم من أمراض مزمنة، حيث تستضيف أكثر من ثلثي المواقع أشخاصًا يعانون من أمراض مزمنة.[32] في الوقت نفسه، أبلغت حوالي ربع المواقع عن وجود كبار سن غير مصحوبين بذويهم (أكبر من 65 عامًا).[33] تعتبر عدم القدرة على تحمل تكاليف العلاج إحدى العوائق الرئيسية التي تحول دون الحصول على الرعاية الصحية.[34] يواجه ما يقدر بنحو 15 في المائة من الأشخاص في مواقع النازحين الذين يعانون من إعاقة، بعضهم أصيب نتيجة للصراع، عوائق إضافية تتعلق بالوصول إلى المرافق، حيث لا يمكنهم الوصول إلى 33 في المائة من نقاط توزيع المواد غير الغذائية والمراحيض والحمامات ونقاط المياه.[35] لا تلبى الاحتياجات الخاصة بالجنسين بشكل كاف، حيث لا يوجد سوى 23 في المائة من المواقع التي تحتوي على مراحيض منفصلة بين الجنسين وأكثر من ربعها تفتقر إلى أقفال وتحتاج إلى صيانة أساسية، مما يعرض سلامة وكرامة النساء والفتيات النازحات للخطر.[36]

يؤثر نقص التمويل لمجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات بشكل مباشر على نوعية الظروف المعيشية للنازحين في المواقع، مما يؤثر بشكل خاص على السكان الأشد ضعفًا وعلى المهمشين. استجابة لذلك، تبنت المجتمعات آليات مختلفة للتكيف السلبي مثل بيع الأصول، والحد من تناول الطعام، واللجوء إلى زواج الأطفال وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. هذه الاستراتيجيات غير مستدامة إلى حد كبير وتشكل مخاطر على المدى الطويل.[37]

استراتيجية الاستجابة

استجابة لأزمة النزوح التي طال أمدها في اليمن، ستنفذ مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات استراتيجية انتقالية شاملة مدتها ثلاث سنوات تبدأ في عام 2025م، تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود وتسهيل الحلول المستدامة للسكان النازحين. سيتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال آلية دعم قائمة على المناطق، يتمثل مكونها الرئيسي في إشراك المجتمع المحلي ودعم المشاريع التي يقودها المجتمع. ومن خلال تجميع المساهمات من مجموعة واسعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمعات المضيفة، ستعزز هذه المشاريع الملكية والتماسك المحليين، لا سيما بالنظر إلى التوترات المحتملة من زيادة تحديد الأولويات للمساعدات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إعطاء الأولوية للمشاركة المجتمعية لضمان سماع آراء النازحين والمجتمعات المضيفة وإدماجها في عملية صنع القرار. تهدف آلية الدعم القائمة على المناطق إلى تقديم استجابة شاملة وقابلة للتكيف مع أزمة النزوح المستمرة في اليمن، وتقديم توصيات محلية للحلول الخاصة بالخدمات على مستوى المنطقة. سيتم تنفيذ نهج آلية الدعم القائمة على المناطق لمجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات من خلال مجموعة من الفرق المتنقلة والمتجولة. ستوفر الفرق المتجولة الدعم والإشراف المستمر عبر مواقع متعددة داخل المنطقة، مما يضمن استمرار تقديم الخدمات والمراقبة. خلال فترات ارتفاع الاحتياجات والصدمات، سيتم نشر فرق متنقلة محلية لتقديم استجابات سريعة ومرنة تعزز قدرة المجتمع على الصمود.

لتسهيل هذا الانتقال وضمان التنفيذ الفعال والدعم، يقوم فريق تنسيق مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات بالتعاون مع الشركاء بوضع استراتيجية لبناء القدرات تركز على الشركاء المحليين والهياكل المجتمعية والسلطات ذات الصلة. سيشمل ذلك التدريب والدعم لتعزيز القدرات المحلية.

تعد إدارة المعلومات الفعالة أمرًا بالغ الأهمية لتلبية احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في المواقع. سيقوم شركاء المجموعة القطاعية، بالتعاون مع منظمة ريتش، بتصميم وإجراء تقييمات للمناطق (بما في ذلك المجتمعات المضيفة والسلطات المحلية) لتحديد الاحتياجات المحددة ونقاط الضعف في المناطق المتضررة من النزوح. ستساعد هذه التقييمات في تحديد التدخلات المستهدفة وتخصيص الموارد، بالتالي ضمان أن يكون الدعم فعالًا ومفيدًا.

كما سيقوم شركاء المجموعة القطاعية، بإقامة تنسيق منتظم مع الأطراف المعنية المحلية، بما في ذلك السلطات المحلية، لتسهيل التخطيط التعاوني وتنفيذ التدخلات. سيساعد هذا التنسيق على مواءمة الجهود وتبادل المعلومات الهامة وتجنب ازدواجية الخدمات.

الاستهداف وتحديد الأولويات

ستركز استراتيجية الاستهداف وتحديد الأولويات الخاصة بمجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات لليمن على تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للسكان النازحين في المواقع، مع ضمان التوزيع العادل للموارد. حددت المجموعة 48 مديرية ذات أولوية في جميع أنحاء البلاد حيث يكون النزوح في المواقع أكبر، وحيث تكون الاحتياجات أعلى، وحيث أكد الشركاء قدرتهم على الدعم. يمثل هذا الترتيب 24 في المائة من المديريات التي يوجد فيها النزوح في المواقع. يسترشد هذا النهج بتقييمات شاملة واتخاذ قرارات قائمة على البيانات لتحديد الفئات الأشد ضعفًا وتهميشًا وتحديد أولوياتها من خلال نهج قائم على المنطقة يسمح بالتوزيع المتناسب للموارد داخل المنطقة. يأخذ هدف المجموعة القطاعية في الاعتبار مدى الوصول الفعلي للشركاء في عام 2024م وقدرتهم الحالية، متوازنًا مع الزيادة المحتملة في الوصول في عام 2025م التي تتحقق من خلال الانتقال إلى النهج القائمة على المناطق في المناطق المدعومة.

لضمان الاستهداف الفعال، ستضع المجموعة القطاعية حدودًا واضحة خاصة بقطاعات محددة بناءً على شدة الاحتياجات والكثافة السكانية وقدرة الشركاء وإمكانية الوصول والتعرض للمخاطر بما في ذلك السيول والأمراض. ستعطى الأولوية للمناطق التي تتركز فيها أعداد كبيرة من النازحين، خاصة المناطق التي توجد بها مساكن عشوائية والمواقع الريفية. كما ستنظر الحدود في توافر الخدمات والبنى التحتية القائمة لتجنب الازدواجية وضمان الاستخدام الفعال للموارد، وأوجه ضعف الفئات السكانية النازحة. وهذا يشمل عوامل مثل العمر ونوع الجنس والإعاقة والحالة الاجتماعية والاقتصادية. ستعطى الأولوية للمناطق ذات الاحتياجات الأكثر شدة، مثل تلك التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية. ستستخدم المجموعة القطاعية المعنية بتنسيق وإدارة المخيمات رصد احتياجاتها متعددة القطاعات لتحديد هذه المناطق وضمان التدخلات القطاعية حيث تشتد الحاجة إليها. لضمان أن تكون التدخلات ذات صلة ومستجيبة للاحتياجات الفعلية على أرض الواقع، سيتم تيسير المشاورات المنتظمة مع النازحين والمجتمعات المضيفة لفهم احتياجاتهم وتفضيلاتهم.

يعد التنسيق الفعال مع الشركاء في المجال الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية، من بينها المنظمات التي تقودها النساء، والمنظمات غير الحكومية الدولية والسلطات أمر ضروري لنجاح الاستهداف وتحديد الأولويات. ستعمل المجموعة القطاعية عن كثب مع هؤلاء الشركاء لمواءمة الجهود وتبادل المعلومات من أجل تجنب الازدواجية والتداخلات.

ستكون استراتيجية الاستهداف وتحديد الأولويات مرنة وقابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة. ستقوم المجموعة القطاعية بمراقبة الوضع باستمرار وتحليل المخاطر المتعددة لتعديل الأولويات حسب الحاجة للاستجابة للاحتياجات والصدمات الناشئة.

مأرب، اليمن
يقوم موظف في المنظمة الدولية للهجرة ومنسق مجتمعي بمراجعة التقدم المحرز في بناء المأوى الانتقالي. الصورة: المنظمة الدولية للهجرة/هيثم عبد الباقي

تقسيم ذوي الاحتياج والمستهدفين

	الفتيات	الفتيان	النساء	الرجال	إجمالي الأنشطة	إجمالي المؤشرات
ذوو الاحتياج	420.6 ألف	530.1 ألف	421.6 ألف	488.4 ألف	6	6
المستهدفون	199.5 ألف	208.4 ألف	165.7 ألف	170.3 ألف		

2.3 التنسيق

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

الشركاء	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
197	15مليون

استراتيجية الاستجابة

تماشيا مع توصيات تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات وأوراق تقدير الوضع الخاصة بالفريق القُطري الإنساني، والتقدم المحرز في خطط عملها، سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ضمان أن يبقى العمل الإنساني في اليمن مرتكزًا على الناس وقائم على المبادئ ويتسم بالشمولية.

سيعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع الشركاء لإنشاء نظام تنسيق أكثر تماسكا وكفاءة من خلال مراجعة هيكل العمل الإنساني الحالي في اليمن. تماشيا مع توصية تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات "تحسين العمل الجماعي" وورقة تقدير للوضع الخاصة بالفريق القُطري الإنساني حول إحداث تحول في الاستجابة الإنسانية في اليمن، ستسعى هذه المراجعة إلى تعزيز وتحسين الهيكل الإنساني من أجل تنسيق عملياتي مبسط ومتماسك. سيعزز ذلك تعاونا أقوى ويحسن تدفق المعلومات ويعزز عملية صنع القرار من أجل استجابة إنسانية فعالة. ستشمل العملية أنشطة جماعية متفق عليها مسبقا لضمان قدرة نظام التنسيق على تلبية الاحتياجات المعقدة والمتغيرة للسكان اليمنيين بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، سيستكشف الفرص لسد الفجوة بين العمل الإنساني والإنمائي وتقديم استجابات مستدامة.

الأهداف

1. **تقديم استجابة إنسانية متسقة تتمحور حول الناس ومحددة السياق ومرنة ، وتعزز مرونة المجتمع وتحقق نتائج حماية ملموسة:** في عام 2025م، ستكون الأولوية الرئيسية هي تعزيز استجابة ذات أولوية وقائمة على الاحتياجات وتخضع للمساءلة وأكثر شمولا. سيركز هذا النهج على استخدام التمويل بشكل أكثر كفاءة والمساهمة في نتائج ملموسة للحماية والمساواة بين الجنسين وصمود المجتمع. سيتحقق ذلك من خلال زيادة استخدام البرامج القائمة على النقد، والتخطيط القائم على المناطق، والبرامج متعددة القطاعات أو المتكاملة، والتوطين (تعزيز العمل المحلي). ستعزز جهود التنسيق الزيارات الميدانية، وتدعم دورة التخطيط للبرامج الإنسانية، وتعزز الدروس المستفادة المشتركة بين الوكالات وتطبيق المعايير. من شأن مراجعة هيكل العمل الإنساني أن يحقق مزيدا من التكامل مع الجهات العاملة في المجال الإنمائي.
2. **الحفاظ على قيادة منهجية ويمكن توقعها لضمان وصول إنساني فعال:** في عام 2025م، سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دعم الفريق القُطري الإنساني في تحسين البيئة التشغيلية وضمان الوصول الملموس من خلال المشاركة القائمة على المناطق والمُنظمة مع السلطات وغيرهم من أصحاب النفوذ. تماشيًا مع ورقة تقدير للوضع الخاصة بالفريق القُطري الإنساني بشأن العمل الإنساني القائم على المبادئ وخطة عملها، حدد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من خلال مجموعة العمل المعنية بالوصول الإنساني، سبع أولويات مع توصيات رئيسية لتعزيز الحيز التشغيلي، على وجه الخصوص: 1) تبسيط الاتفاقيات الفرعية. 2) متطلبات إعداد التقارير؛ 3) التأشيرات وتصاريح العمل والإقامة للموظفين الدوليين لدى المنظمات غير الحكومية الدولية. 4) حرية التنقل. 5) أدوات التقييم والمراقبة؛ 6) سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني؛ 7) قبول المجتمع. ستواصل مجموعة العمل المعنية بالوصول الإنساني تنفيذ مبادئ العمل المشتركة، بما في ذلك تحسين عملية التوقيع، وإضفاء الطابع الاجتماعي لهذه المبادئ ضمن نطاق المجتمع الإنساني، وإبلاغ السلطات بهذه المبادئ.
3. **تعزيز استجابة إنسانية شاملة:** يلتزم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتعزيز استجابة إنسانية شاملة من خلال تعزيز نهج يركز على الناس والمشاركة المجتمعية والتوطين، بالإضافة إلى التركيز على القضايا الشاملة. سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الاستثمار في آلية رفع الملاحظات المشتركة على الصعيد الوطني لضمان سماع آراء السكان المتضررين وإثراء الاستجابة الإنسانية. سيدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الفريق القُطري الإنساني للبناء على نجاحات استراتيجية التوطين وخطة عملها، والعمل على تعزيز المبادرات بقيادة محلية.

عمران، اليمن
أحد موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يتحدث إلى طفل نازح في موقع دحاض. الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/YPN

4. **توفير التمويل الإنساني المحفز ذي الأثر الملموس على حياة الناس:** سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعزيز التنسيق وتحسين فعالية وتوقيت واستهداف صندوق التمويل الإنساني في اليمن، ومواءمتها مع الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة ومصادر تمويل خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لتلبية احتياجات من هم أشد ضعفًا. تماشيًا مع برنامج أعمال التوطين الخاصة به، سيقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالترويج لورقة رؤية/تصورات صندوق التمويل الإنساني في اليمن الخاصة بمنسق الشؤون الإنسانية ورؤية الفريق القُطري الإنساني للاستجابة بقيادة محلية من خلال توسيع أهلية المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية للحصول على تمويل من صندوق التمويل الإنساني في اليمن وزيادة التخصيصات الموجهة لهذه المنظمات ودعم إدارة صناديقها. ستعطي استراتيجيات التخصيص الأولوية للاعتبارات الخاصة بالجنسين والحماية مع تعزيز الحوكمة والامتثال لإدارة الصناديق/التمويل بطريقة تتسم بالمسؤولية.

5. **دعم التحليل الاستراتيجي للمخاطر والاتجاهات للتكيف مع المشهد المتغير:** سيعزز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جمع البيانات ونشرها على مستوى المنظومة لضمان استجابة إنسانية ذات أولوية وخاضعة للمساءلة. سيقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بصفته سكرتارية للفريق القُطري الإنساني ورئيسًا لمجموعة التنسيق بين القطاعات ومجموعة عمل إدارة المعلومات وعمليات التقييم، بالتعاون مع الشركاء لتعزيز مراقبة الاستجابة وتقييم الاحتياجات وتحليل المخاطر. سيساعد ذلك على تحسين جودة البيانات الإنسانية واتساقها وتعزيز استجابة أكثر استنادا إلى الأدلة. ستكون الأولوية الرئيسية لعام 2025م هي تنفيذ تقييم المواقع متعدد القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية توسيع نطاق تقييمات الاحتياجات على مستوى البلاد والمناصرة مع السلطات للحد من التدخل في تقييمات الشركاء.

3.3 التعليم

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

ذوو الاحتياج	المستهدفون	الشركاء	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
6.8مليون	1.9مليون*	69	74.9مليون*

*يمكن مراجعة المتطلبات التمويلية والمستهدفون أثناء التنفيذ إذا تطور الحيز التشغيلي

شدة الاحتياجات
حسب المديرية (في عام 2025)

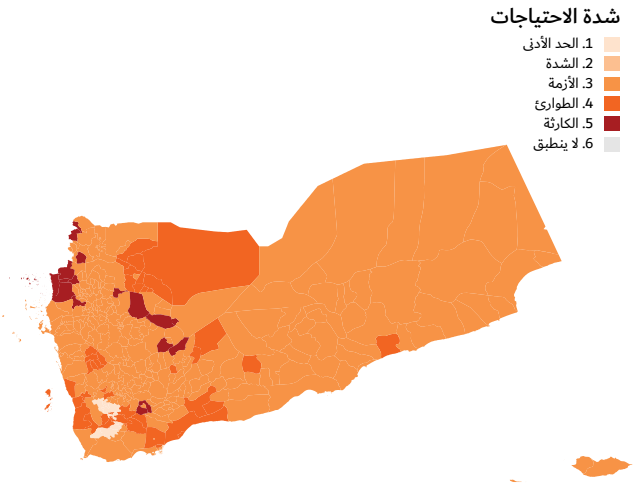

عدد ذوي الاحتياج والمستهدفين
حسب المديرية (في عام 2025)

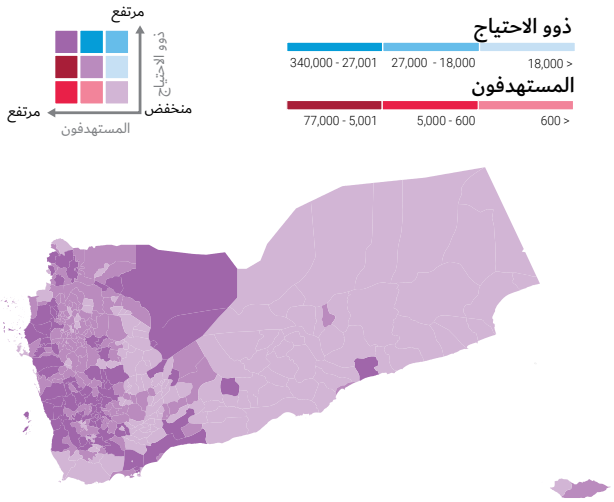

ملخص الاحتياجات

ما يقرب من 3.2 مليون طفل يمني في سن المدرسة (6 إلى 17 عامًا) (1.7 مليون فتى و1.5 مليون فتاة) لا يذهبون إلى المدرسة. علاوة على ذلك، فإن 0.78 مليون طفل في سن 5 سنوات (0.41 مليون فتى و0.37 مليون فتاة) لا يلتحقون بالتعليم قبل المدرسة (مرحلة التمهيدي). على الرغم من الجهود الجماعية للشركاء في مجال التعليم، لم يتم دعم سوى 120,532 طفلا غير ملتحقين بالمدارس (53,250 فتى و67,282 فتاة) بفرص التعلم في التعليم غير الرسمي بسبب نقص التمويل في عام 2024م. من بين الفئات الأشد ضعفًا 1.6 مليون طفل نازح في سن المدرسة و593,863 طفلًا من ذوي الإعاقة في اليمن.[38]

كما تؤثر ظروف عمل المعلمين سلبًا على جودة التعليم المقدم للأطفال. في 60 مديرية في اليمن، تتجاوز نسبة الطلاب إلى المعلمين المعيار (40). كما لا يتقاضى 193,668 معلمًا (65 في المائة من إجمالي المعلمين اليمنيين) رواتب أو حوافز. تسبب اكتظاظ الفصول الدراسية، ونقص تدريب المعلمين، ونقص مواد التدريس/التعلم، والهجمات على المؤسسات التعليمية، بترك المعلمين لمهنة التدريس مما أدى إلى انقطاع تعلم الطلاب وبالتالي تقليل بقائهم في المدارس.

لا يزال الوصول إلى التعليم مصدر قلق بالغ في أماكن النزوح، حيث يمكن أن تعيق تحديات الالتحاق بالتعليم تطور الأطفال الأكاديمي ورفاههم الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل. عند تقييم الفجوات التعليمية في ثلاثة مواقع للنازحين في محافظة الجوف، حدد أولياء الأمور العوائق الرئيسية التالية أمام التعليم: المسافات الطويلة إلى المدارس، والفقر، ونقص الوثائق الأساسية مثل شهادات الميلاد والبطائق الشخصية، ونقص المعلمين، والظروف المعيشية غير الآمنة، وانخفاض الوعي بالقيمة التعليمية بين المجتمع. لهذه الأسباب، يختار العديد من مقدمي الرعاية البقاء على قيد الحياة على التعليم.[39]

تم تحديد التعليم كأولوية في 18 محافظة من أصل 22 محافظة (85 في المائة) خلال تحليل الفجوات وخلال اللقاءات التشاورية القائمة على المناطق[40] التي تم إجراؤها خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2024م في جميع أنحاء اليمن. سرد المشاركون من السلطات التعليمية المحلية والأطراف المعنية مجموعة من التحديات الرئيسية التي تعمل على الحد من الوصول إلى التعليم خاصة بين الفتيات، بما في ذلك: عدم كفاية مرافق المياه والصرف الصحي في المدارس، ونقص الكتب المدرسية، والبنى التحتية المتضررة أو المدمرة، ونقص المعلمين، وعدم دفع الرواتب/الحوافز خاصة للمعلمات، والفصول المختلطة، والمسافات الطويلة إلى المدرسة. تعتبر زيادة معدلات التسرب من

المدارس وزواج الأطفال وتجنيدهم في الجماعات المسلحة وعمالة الأطفال آليات التكيف السلبية الرئيسية التي اعتمدها الأطفال المعرضون لأوجه الضعف ومقدمي الرعاية لهم. يؤثر هذا بشكل غير متناسب على أطفال المجتمعات المهمشة (من بينهم المهمشين) والسكان النازحين.

من يناير إلى ديسمبر 2023م، تحققت الأمم المتحدة من مقتل وتشوه (بتر أطراف) 236 طفلًا جراء الذخائر المتفجرة.[41] هناك حاجة إلى المزيد لضمان توفير مرافق التعلم لما يحتاجه الأطفال في اليمن أكثر من غيرهم: بيئة آمنة وحامية. حتى أكتوبر 2023م، تعرضت 2,424 مدرسة إما لأضرار جزئية أو كلية أو أنها لا تعمل لاستخدامها كمأوى أو لأغراض أخرى غير تعليمية.

استراتيجية الاستجابة

من خلال نهج متعدد القطاعات، سيقوم 69 شريكًا في مجال التعليم بتنفيذ حزمة خدمات دنيا من تدخلات التعليم في حالات الطوارئ لدعم استمرارية التعليم في البيئات المناسبة. يشمل ذلك إنشاء مساحات للتعلم، وإعادة تأهيل المرافق المدرسية المتضررة، وبناء قدرات المعلمين في منهجيات التدريس وطرق التدريس، وحوافز المعلمين، والتغذية المدرسية، ودعم البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في المدارس، وتعزيز تدابير السلامة والحماية للأطفال المتضررين من الصراعات والكوارث والضعفاء، بالإضافة إلى أسرهم ومعلميهم ومدارسهم لضمان الوصول إلى التعليم. بالإضافة إلى ذلك، ستشمل الاستجابة تدخلات تعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة لدعم 0.78 مليون طفل في سن 5 سنوات لا يذهبون إلى مرحلة التمهيدي. سيشمل ذلك إنشاء مساحات تعليمية مناسبة للعمر، وتوفير المواد الخاصة بالتعليم المبكر، وتدريب معلمي مرحلة ما قبل المدرسة لتلبية احتياجات التطوير.

بالإضافة إلى بناء القدرات، سيساعد إعطاء الأولوية لدفع رواتب المعلمين أو حوافزهم في الاحتفاظ بالمعلمين المتمرسين وتقليل انقطاع التعلم الناجم عن عدم استقرار القوى العاملة. تشمل استراتيجية الاستجابة مناهج تراعي الفوارق بين الجنسين، مثل تجهيز المدارس بمراحيض منفصلة للفتيات والفتيان، وتوزيع مستلزمات النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية، وتقديم الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والتدريب للمعلمين وأولياء الأمور لتعزيز بيئات التعلم الآمنة.

يلتزم شركاء التعليم بالعمل عن كثب مع المجتمعات المحلية والجهات العاملة في مجال التعليم وضمان مشاركة الفتيات والفتيان والأطفال ذوي الإعاقة والآباء والمعلمين ومديري المدارس في تخطيط وتنفيذ البرامج التعليمية ويستطيعون تقديم التغذية الراجعة/الملاحظات. ستكون المشاركة الفعالة مع أولياء الأمور والقادة المحليين أولوية لزيادة الوعي بأهمية التعليم وتعزيز الحلول التي يقودها المجتمع لتحسين الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها. من خلال إشراك المجتمعات المحلية، يمكن أن تكون التدخلات التعليمية أكثر استدامة وأكثر انسجاما مع الاحتياجات المحلية. تم اعتماد نهج شامل لتوفير تعليم جيد في بيئات تعليمية آمنة وحامية، مما يضمن تلبية الاحتياجات الخاصة بالجنسين والعمر والإعاقة والحماية في خطة استجابة المجموعة القطاعية. لمعالجة النقص في مواد التدريس والتعلم، ستقوم الاستجابة بإعطاء الأولوية لتوفير الكتب المدرسية والمستلزمات الأساسية لجميع الطلاب، يشمل ذلك توزيع مواد المناهج الدراسية على برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي لتحسين نتائج التعلم.

بالإضافة إلى ذلك، يعد إدماج الأطفال ذوي الإعاقة جزءا لا يتجزأ من إطار الاستجابة لمجموعة قطاع التعليم. سيتم دعم هذا العمل من خلال مجموعة عمل فنية متخصصة معنية بالإدماج في التعليم في حالات الطوارئ. ستشمل التدخلات تدريب المعلمين على أساليب التدريس الشاملة، وتوفير مواد تعليمية ملائمة للأطفال ذوي الإعاقة. ستستفيد هذه المجموعة من خبرات وتجارب التعليم في حالات الطوارئ من الشركاء المعنيين (وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص وما إلى ذلك) في الميدان لمراجعة إطار استجابة المجموعة القطاعية والحد الأدنى من حزمة التدخلات لتشمل الأطفال ذوي الإعاقة والمساواة بين الجنسين والفئات المهمشة. ستوضع آليات إحالة لحماية الطفل في المدارس إلى جانب توفير التوعية بمخاطر الألغام للطلاب والمعلمين. سيتم تدريب أولياء الأمور والمعلمين وإدارة المدارس على حقوق الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لزيادة القدرة على الصمود والتعامل بشكل أفضل مع الصدمات المستقبلية وإدارة التعلم في سياقات الصراع والإنسانية.

الاستهداف وتحديد الأولويات

في عام 2025م، سيتم إدراج 22 نشاطًا فقط من أصل 41 نشاطًا في إطار الاستجابة لمجموعة قطاع التعليم في خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية، ترتبط هذه الأنشطة بالاحتياجات المنقذة للأرواح والمحافظة على الحياة لقطاع التعليم والأطفال والشباب المتضررين من الأزمة. يقدر عدد ذوو الاحتياج لعام 2025م بـ 6.8 مليون، بما في ذلك 150,472 معلمًا. يتم إعطاء الأولوية للمديريات التي تعاني من مستوى الشدة 3 أو أكثر للتدخلات التعليمية. استنادًا إلى المستفيدين الذين تم الوصول إليهم (الأطفال والمعلمين) خلال عام 2024م، وقدرات الشركاء في مجال التعليم، والموارد المتاحة في طور الإعداد والمتوقعة في عام 2025م، ستستهدف مجموعة قطاع التعليم 1,890,424 طفلًا ومعلمًا في 132 مديرية، وهو ما يمثل 28 في المائة فقط من رقم ذوي الاحتياج. ستعطى الأولوية للتدخلات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في هذه المديريات، خاصة في المدارس التي أثر فيها انعدام المرافق الصديقة للإناث والمخاوف المتعلقة بالسلامة بشكل غير متساو على حضور الفتيات وبقاءهن، من خلال تحسين المرافق المدرسية والمشاركة المجتمعية لدعم تعليم الفتيات.

كما ستعالج التدخلات التحديات الخاصة التي يواجهها السكان النازحون، بما في ذلك إنشاء مساحات تعليمية مؤقتة في المديريات ذات مستويات الشدة المرتفعة. كما سيتم تقديم دعم موجه للأطفال ذوي الإعاقة من خلال ضمان الوصول إلى بيئات تعليمية شاملة مع معلمين مدربين ومواد تعليمية مكيفة. كما ستشمل الجهود تجريب تدخلات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في المديريات المستهدفة لمعالجة الفجوات في وصول الأطفال في سن الخامسة إلى مرحلة ما قبل المدرسة (التمهيدي). سيتم إعطاء الأولوية لتوزيع الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأساسية لتحسين جودة التعليم في المديريات المستهدفة.

مع استمرار انخفاض التمويل الإنساني للاستجابة الإنسانية بشكل عام والاستجابة التعليمية على وجه الخصوص، يترك الأطفال الأشد ضعفا دون دعم. نظرا لأن العديد من التحديات التي تواجه قطاع التعليم في اليمن ذات طبيعة طويلة الأمد، فلا يمكن معالجتها بالكامل من خلال التمويل الإنساني. من ثم، ستعمل مجموعة قطاع التعليم عن كثب مع الشركاء في المجال الإنمائي من خلال مجموعة التعليم المحلية الحالية من أجل التكامل والبناء على الاستجابات الإنسانية القائمة من خلال أنشطة الترابط بين العمل الإنساني والإنمائي. يشكل إعداد تحليل قطاع التعليم والخطة الخاصة به

أساس جيد للتخطيط على المدى البعيد وضمان الاستدامة. من خلال دمج التدخلات مثل إعادة بناء المدارس وتدريب المعلمين وتحسين أنظمة التعليم، تهدف المجموعة القطاعية إلى إيجاد حلول دائمة ومستمرة تعالج الاحتياجات الملحة والأسباب الجذرية لتحديات التعليم. كما ستركز هذه الاستجابة على استخدام الموارد بحكمة وتحديد أولويات مشتركة لتعزيز نظام التعليم وجعله أكثر قابلية للصمود.

تقسيم ذوي الاحتياج والمستهدفين

	الفتيات	الفتيان	النساء	الرجال	إجمالي الأنشطة	إجمالي المؤشرات
ذوو الاحتياج	4.4 مليون	2.3 مليون	72.2 ألف	78.2 ألف	11	31
المستهدفون	1.1 مليون	785.4 ألف	17.6 ألف	19.1 ألف		

4.3 الاتصالات في حالات الطوارىء

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

الشركاء	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
49	2.2M

ملخص الاحتياجات

أدى الصراع في اليمن إلى تدهور كبير في نوعية وكمية وإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة والبنى التحتية الأساسية في اليمن، ولا توجد خدمات اتصالات سلكية ولاسلكية وإنترنت موثوقة وآمنة، مما يضاعف من التحديات الاقتصادية ويقيد قدرة الوكالات الإنسانية على العمل.

استجابة لذلك، تم تفعيل مجموعة قطاع الاتصالات في حالات الطوارئ في عام 2015 لتقديم الدعم الحيوي للعمليات الإنسانية. منذ تفعيلها، تقدم المجموعة القطاعية خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ من خلال التنسيق والاتصالات الأمنية وحلول الاتصال. حيث يعتمد ما يقرب من 2,600 عامل في المجال الإنساني من 49 منظمة شريكة على خدمات الاتصالات في حالات الطوارئ في مواقع رئيسية، بما في ذلك عدن والحديدة والمخا والمكلا وحجة وإب ومأرب وصعدة وصنعاء. يضمن مكتب المساعدة المتخصص، ومقره في صنعاء، تقديم المساعدة في تكنولوجيا المعلومات بسهولة للمستخدمين. على الرغم من التوسع في البنية التحتية لكابلات الألياف، لا يزال الوضع هشا، خاصة بعد التصعيد في البحر الأحمر. نتيجة لذلك، هناك حاجة ماسة أن تواصل المجموعة القطاعية دعمها الضروري لتمكين العمليات الإنسانية في اليمن.

تشمل الاحتياجات المالية البالغة 2.4 مليون دولار أمريكي التوصيل بالإنترنت والتوظيف والمعدات وبناء القدرات. ما يقرب من 60 في المائة من الميزانية المتوقعة هي التوصيل بخدمات الإنترنت، معظمها الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، ويتم تنفيذها إما محليًا أو من الخارج. لمواءمة تقديم خدمات الاتصال في حالات الطوارىء مع احتياجات الشركاء في المجال الإنساني، قامت المجموعة القطاعية بالعديد من التعديلات لتقليل تكاليفها التشغيلية مع الحفاظ على جودة الخدمات المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، استثمرت المجموعة القطاعية في بناء قدرات الموظفين الوطنيين من المنظمات الشريكة لتعزيز قدراتهم وخبراتهم في الاستخدام الأكثر كفاءة لمواردهم من تكنولوجيا المعلومات.

استراتيجية الاستجابة

تم إنشاء المجموعة القطاعية لتوفير اتصال إنترنت موثوق وآمن عبر المناطق المشتركة للأمم المتحدة، مما يضمن وصول جميع موظفي الأمم المتحدة إلى موارد الاتصال. لتسهيل ذلك، يتوفر موظفو مكتب المساعدة خصيصا لمساعدة جميع مستخدمي الأمم المتحدة في تلبية احتياجاتهم.

بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الدولية، تقدم مجموعة الاتصالات في حالات الطوارىء الدعم من خلال إنشاء مراكز مخصصة وتقديم برامج التدريب الفني وبناء القدرات لموظفي تكنولوجيا المعلومات في المنظمات غير الحكومية الدولية. هذا التدريب سيزودهم بالمهارات اللازمة لإدارة خدمات مكتب المساعدة بشكل فعال لمستخدميهم.

بالإضافة إلى ذلك ، تقدم المجموعة القطاعية اتصالات آمنة حصريًا لموظفي الأمم المتحدة، مما يضمن تلبية احتياجاتهم من الاتصالات بكفاءة.

بالنظر إلى المستقبل، تلتزم المجموعة القطاعية بتعزيز خدمات الإنترنت الخاصة بها، وتطوير برامج أكثر شمولا لبناء القدرات، وزيادة الرؤية داخل المجتمعات المحلية، وتحسين الاستجابة لمتطلبات العملاء.

الاستهداف وتحديد الأولويات

في سياق الصراع الإقليمي والتوترات المتصاعدة في البحر الأحمر وتكثيف الأنشطة العسكرية في المنطقة، يتمثل الهدف الأساسي للمجموعة القطاعية في ضمان بقاء جميع خدمات الاتصال متاحة في جميع الأوقات، بالتالي تمكين العاملين في المجال الإنساني من أداء واجباتهم الأساسية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة دون انقطاع، حتى في حالات الطوارئ.

إدراكا لضعف الاتصال بالإنترنت في اليمن، وللتخفيف من أثر الانقطاعات المحتملة، ستضمن مجموعة قطاع الاتصالات في حالات الطوارىء أن كل موقع من مواقع المجموعة القطاعية مجهز بحل اتصال واحد على الأقل عبر الأقمار الصناعية من أجل توفير بديل موثوق به في حالة انقطاع الإنترنت في البلد، الذي حدث عدة مرات في الماضي. من خلال توفر الاتصال عبر الأقمار الصناعية، يمكن للعاملين في المجال الإنساني الحفاظ على الاتصالات الأساسية والوصول إلى المعلومات الحيوية، مما يضمن استمرارية عملياتهم حتى أثناء الانقطاعات.

5.3 الأمن الغذائي والزراعة

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

ذوو الاحتياج	المستهدفون	الشركاء	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
17.1مليون	12مليون	90	1.1مليار

شدة الاحتياجات
حسب المديرية (في عام 2025)

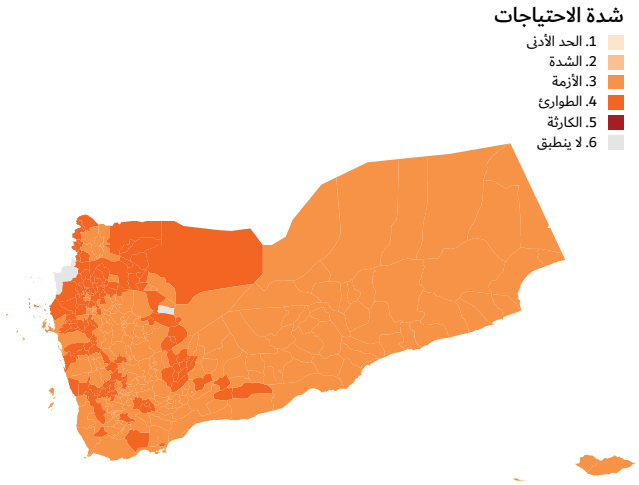

عدد ذوي الاحتياج والمستهدفين
حسب المديرية (في عام 2025)

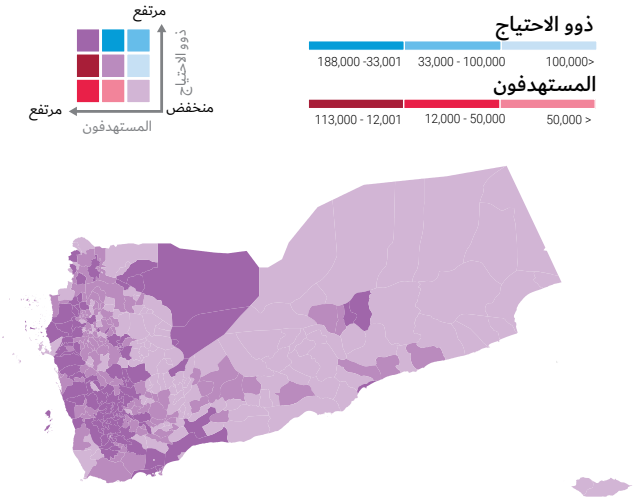

ملخص الاحتياجات

تتميز طبيعة أزمة الغذاء التي طال أمدها في اليمن بتداخل معقد بين أوجه الضعف وعوامل التفاقم، من بينها الصراعات المتقطعة، والنزوح، والاضطرابات الاقتصادية، وعدم استقرار العملة، وتصاعد أسعار المواد الغذائية، ومحدودية فرص الدخل/سبل العيش، وآثار تغير المناخ. ظهرت هذه الأمور وسط مساعدات إنسانية غير منتظمة وغير كافية (على وجه الخصوص تعليق المساعدات الغذائية الإنسانية واسعة النطاق في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع مابين ديسمبر2023م وسبتمبر2024م بسبب قيود التمويل والحاجة إلى مراجعة وتعزيز إجراءات الاستهداف والتسجيل). نتيجة لذلك، يعاني حوالي 17.1 مليون شخص، يمثلون 49 في المائة من عدد السكان، من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويحتاجون إلى مساعدات إنسانية (ضمن مستويات الشدة الثالثة وما فوقها). يشمل ذلك 22 في المائة من النساء و55 في المائة من الأطفال و15 في المائة من ذوي الإعاقة، مما يسلط الضوء على الأثر غير المتناسب للأزمة على الفئات الضعيفة.[42] من بين هؤلاء، من المتوقع أن يعاني 5.1 مليون شخص من مستويات حرجة من انعدام الأمن الغذائي الحاد (التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي/ مستوى الشدة 4). الجدير بالذكر أن هناك تفاوتات إقليمية كبيرة، أظهرت المناطق التي ينعدم فيها اتساق الدعم (التي كانت تتلقى مساعدات إنسانية منتظمة سابقًا) تدهورًا ملحوظًا.

مع اعتماد 90 في المائة من السكان على الواردات الغذائية لتلبية الطلب المحلي، فإن اعتماد اليمن الكبير على الواردات يعرض البلاد لتغيرات في ديناميكيات السوق الدولية.[43] تساهم ارتفاع الأسعار واضطرابات الإمدادات في الأسواق العالمية وتكاليف الشحن ونفقات النقل البري في زيادة أسعار المواد الغذائية المحلية. كما يواجه القطاع الزراعي تحديات كبيرة بسبب آثار تغير المناخ، وارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية، وانخفاض خصوبة التربة وندرة المياه، مما يقلل من غلة المحاصيل والإنتاج الحيواني. أدى التصحر الناجم عن الجفاف إلى خسارة سنوية تتراوح بين 3 و5 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة. بالإضافة إلى ذلك، تشكل ندرة المياه التحدي الأكبر لتعزيز الإنتاجية الزراعية، حيث يهدد استنفاد الموارد المائية المحتمل بانخفاض الإنتاج بنسبة 40 في المائة. كما تسببت السيول بعمليات النزوح وتآكل التربة وفقدان الأراضي الزراعية، مما أدى إلى مزيد من انخفاض الأراضي الزراعية المتاحة.[44] تباينت معدلات التضخم عبر المناطق، في حين شهدت عدن تضخمًا مرتفعًا بنسبة 7 في المائة بسبب انخفاض قيمة العملة. كما ارتفعت تكلفة السلع الأساسية، حيث تنفق العديد من الأسر الآن أكثر من 60 في المائة من دخلها على الغذاء وحده.[45] عاني الأعمال التجارية الصغيرة وسبل العيش غير الزراعية بين الأسر الفقيرة ومتوسطة الدخل من عدة تحديات تفرضها الأزمة الاقتصادية وتقلب الطلب وعدم كفاية البنية التحتية. لم يتلق العديد من موظفي الدولة رواتب منتظمة منذ سنوات. من المتوقع

أن يستمر انخفاض فرص كسب العيش والدخل على مدار العام، في حين يتوقع أن يظل الدخل الحقيقي من العمل المؤقت، الزراعي وغير الزراعي، أقل من مستويات العام السابق، وكذلك قبل الهدنة وفي المناطق غير الواقعة على خط المواجهة.

استراتيجية الاستجابة

في عام 2025م، تهدف استجابة مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة إلى الوصول إلى 12 مليون شخص في اليمن من خلال مجموعة من الأنشطة الطارئة المصممة لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش وتعزيز الصمود الزراعي. ستحافظ المجموعة القطاعية على نهجها ذي المسارين المتمثل في تقديم المساعدات الغذائية الإنسانية المستهدفة ودعم سبل العيش في حالات الطوارئ إلى المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. يضمن هذا النهج الوصول في الوقت المناسب وبشكل فعال من حيث التكلفة إلى مصادر غذائية متنوعة، مما يسهل تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية المستدامة. سيتم تنفيذ أنشطة المجموعة القطاعية من خلال نهج قائم على المبادئ ويركز على الناس، وتعزيز برنامج أعمال التوطين وتعزيز أمن وكرامة وسلامة الأفراد الذين يتلقون المساعدة مع مراعاة الاحتياجات المتنوعة للنساء والرجال والفتيات والفتيان على قدم المساواة.[46]

سيتم تقديم المساعدات الغذائية الإنسانية المراعية للتغذية من خلال ثمان جولات شهرية كأقصى حد من المساعدات إلى 10 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، تغطي 1,680 سعرة حرارية للشخص الواحد في اليوم، وهو ما يشكل 80 في المائة من الحد الأدنى الموصى به من معايير إسفير للسلة الغذائية البالغ 2,100 سعرة حرارية للشخص الواحد في اليوم.[47] في معالجة الصدمات المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى نزوح واسع النطاق يؤدي إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي، ستتعاون مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة مع شركاء آلية الاستجابة السريعة لتنفيذ ثلاث جولات شهرية من المساعدات الغذائية الإنسانية كاستجابة خط ثاني بمجرد اكتمال مرحلة آلية الاستجابة السريعة. سيتم توجيه هذه العملية من خلال التحقق من إلغاء الازدواجية التي يتم إجراؤها على مستوى مراكز العمل الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأسر التي تعاني بشدة من انعدام الأمن الغذائي والتي تستوفي المعايير المطلوبة للحصول على المساعدات الغذائية الإنسانية المنتظمة، سيتم توفير خمس جولات شهرية إضافية كاستجابة من الخط الثالث. ستخضع الأسر لمعايير استهداف قوية تحدد أوجه الضعف كما هو موضح في مذكرة توجيهية لتحديد أوجه الضعف والاستهداف الخاصة بالمجموعة القطاعية. يجب على الأسر استيفاء جميع المعايير الإلزامية ولا ينطبق عليها أي من معايير الاستبعاد.

من المتوقع أن يتم تقديم 70 في المائة من استجابة المساعدات الغذائية الإنسانية من خلال الدعم بالمواد العينية، في حين سيتم تقديم 30 في المائة من خلال التحويلات النقدية أو القسائم، رهنا بتقييمات متعمقة للسوق وتحليلات الجدوى التشغيلية (كفاءة التكلفة والفعالية والملاءمة وتفضيلات المستفيدين). ستقوم المجموعة القطاعية المعنية بالأمن الغذائي والزراعة بالتنسيق عن كثب مع الجهات العاملة في مجال مجموعة العمل المعنية بالنقد والأسواق لضمان تقديم استجابة تتسم بالفعالية والكفاءة وتكون مكملة وفعالة من حيث التكلفة، وتقديم الدعم الفني المشترك وبناء قدرات الجهات العاملة في المساعدات النقدية في مجال التدخلات القائمة على النقد، وتعزيز التنسيق على المستويين الوطني والمحلي، ودعم مجتمع الممارسة والمناصرة وزيادة الوعي حول المساعدات النقدية والقسائم بين الجهات العاملة في المجال الإنساني والأطراف المعنية الأخرى.

ثبت أن مساعدات سبل العيش الطارئة المراعية للوقت، خاصة عندما تقترن بالمساعدات النقدية، لها آثار إيجابية كبيرة على نتائج الأمن الغذائي والصحة والتغذية. بالتالي، بالإضافة إلى المساعدات الغذائية الإنسانية، ستدعم مساعدات سبل العيش الطارئة مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة الضعفاء في المناطق الريفية من خلال توفير المدخلات الزراعية ودعم الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، إلى جانب تزويد الأسر المستهدفة بالتدريب على الممارسات الزراعية الذكية مناخيا. كما من المتوقع أن تفيد مساعدات سبل العيش الطارئة المجتمعات المحيطة الأوسع نطاقًا والجهات العاملة في مجال السلاسل الغذائية الزراعية.

سيتم تقديم تحويلات نقدية مشروطة ومحددة الموسم[48] إلى 850,000 شخص لزيادة دخل الأسرة وايجاد فرص عمل موسمية ودعم استعادة أصول سبل العيش الحيوية. سيتم تقديم الدعم إلى 150,000 من الأفراد الضعفاء لإنشاء مشاريع تجارية صغيرة أو أنشطة مدرة للدخل،[49] مما يعزز القدرة على التوظيف والمرونة المالية استجابة للتحديات المتصاعدة المتعلقة بالقدرة على تحمل تكاليف الغذاء الناجمة عن تدهور الظروف الاقتصادية وسط فرص كسب العيش المحدودة.

بالإضافة إلى البرامج المشتركة مع المجموعات القطاعية الخاصة بالصحة العامة لتحقيق استجابة متكاملة وفعالة من حيث التكلفة وذات أثر، سيعمل شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة عن كثب مع مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والزراعة وسبل العيش في إطار الفريق الفني للشركاء في اليمن لتعزيز أثر الجهود الإنسانية والإنمائية على السكان الضعفاء والنهوض بالترابط بين المجالات الإنسانية والإنمائية والسلام.

ستُمكن المراقبة الشهرية الروتينية لحالة الأمن الغذائي وبناء قدرات الشركاء ومبادرات التخطيط للطوارئ من إجراء تقييم متسق لاتجاهات الأمن الغذائي، وتعزيز القدرات التنفيذية للأطراف المحلية وتحسين الاستعداد للصدمات التي يمكن توقعها. ستعزز هذه المبادرات الفعالية الشاملة للاستجابة وتكفل أن تكون التدخلات مبنية على البيانات المتاحة. سيتم إجراء اثني عشر عملية مراقبة شهرية للأمن الغذائي لتقييم مشهد الأمن الغذائي المتغير كجزء من تدابير التأهب الخاصة بالمجموعة القطاعية. لتمكين الاستجابة الاستباقية، ستعمل المجموعة القطاعية على إطار عمل استباقي يركز على الأخطار

الطبيعية، جنبا إلى جنب مع الجهود التي يقودها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن العمل الاستباقي.

سيؤدي تعزيز قدرات شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة والتنسيق مع السلطات ذات الصلة إلى تحسين تنفيذ البرامج وإدارتها، فضلا عن تقليل التحديات الإدارية. سيتلقى خمسون شريكًا من شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة تدريبا على التخطيط للطوارئ والمعايير الفنية، بقيادة مجموعات العمل الفنية التابعة لمجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة، مما يقدم لهم المهارات اللازمة لمعالجة مسائل الأمن الغذائي بفعالية وتعزيز فعاليتهم التشغيلية. ستحتفظ المجموعة القطاعية بآلية تنسيق لا مركزية وتعزز التنسيق بين الوكالات الإنسانية والسلطات والمجموعات القطاعية والمانحين لتعزيز بيئة تمكينية تحقق استجابة تكميلية وفعالة من حيث التكلفة ومنسقة وفي الوقت المناسب على أوسع نطاق.

الاستهداف وتحديد الأولويات

تتطلب المستويات المرتفعة من انعدام الأمن الغذائي في اليمن إلى جانب تراجع مشهد التمويل تنفيذ استراتيجيات استهداف فعالة. يعد اتباع نهج قوي للاستهداف وتحديد الأولويات بين السكان والمناطق الضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في اليمن أمرا بالغ الأهمية في هذه البيئة التشغيلية المعقدة التي تواجه قيودا في عملية الوصول، والحاجة إلى ضمان وصول الموارد المتاحة أولا إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. سيتبنى شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة نهج استهداف وتحديد أولويات متعددة المستويات لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة.

تم النظر في مواطن الضعف الخاصة بالأمن الغذائي ومواطن الضعف الاقتصادية/متعددة القطاعات عند تحديد المناطق الجغرافية والسكان والأسر موضع استهداف تدخلات مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة. تشمل هذه أوجه الضعف في الأمن الغذائي؛ الوضع الاجتماعي والديموغرافي؛ التغذية والحالة الصحية؛ الأسر التي لديها أفراد من ذوي الإعاقة؛ المياه والصرف الصحي والنظافة والظروف المعيشية؛ والضعف الاقتصادي.

سيتم استخدام الاستهداف الجغرافي، من خلال التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وتحليل ذوو الاحتياج كنقاط دخول لتحديد المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد والحرج (المرحلة / الشدة 3 وما فوقها) وتوجيه وضع استجابة خاصة بمجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة تتسم بالمرونة ومركزة. سيتم استهداف 100 في المائة من السكان الذين تم تحديدهم في المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل/ذوو الاحتياج في مستوى الشدة 4 ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد من خلال المساعدات الغذائية الإنسانية في حين سيتم استهداف شريحة من السكان في المديريات الأكثر انعدامًا للأمن الغذائي المصنفة ضمن المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل/ ذوو الاحتياج في مستوى الشدة 3 من خلال المساعدات الغذائية الإنسانية، إلى جانب التدخلات الأخرى القائمة على نتائج عملية توصيف سبل العيش.[50]

تم حساب استهداف مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة على النحو التالي:

1. **نشاط المجموعة القطاعية 1:** المساعدات الغذائية الطارئة المنقذة للأرواح: 100% لمن هم في المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل + ما متوسطه 25% لمن هم في المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل.
2. **نشاط المجموعة القطاعية 2:** مساعدات سبل العيش الطارئة: 8.5% لمن هم في المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل.
3. **نشاط المجموعة القطاعية 3:** التحويلات النقدية المشروطة والمحددة المواسم لإعادة تأهيل الأصول المجتمعية والبنى التحتية: 7% لمن هم في المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل.
4. **نشاط المجموعة القطاعية 4:** الأعمال التجارية الصغيرة، والأنشطة المدرة للدخل والمهارات اللازمة لتعزيز قابلية التوظيف: 1.5% لمن هم في المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل.

في إطار الاستهداف الجغرافي، أعطت المجموعة القطاعية الأولوية للمديريات ذات الأولوية العالية باستخدام المعايير التالية:

الأولوية	تحديد الأولويات على مستوى المديرية
1	المديريات المصنفة في المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد / ذوو الاحتياج في مستوى الشدة 4 خلال فترة تحليل الإسقاطات.
1	المديريات المصنفة في المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد خلال فترة التحليل الحالية ولكن من المتوقع أن تنتقل إلى المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل داخل المديريات الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، حيث لم يتم دعم افتراضات المساعدات الغذائية الإنسانية.
2	المديريات المصنفة في المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد / ذوو الاحتياج في مستوى الشدة 3 خلال فترة الإسقاطات، حيث يقع 50% أو أكثر من السكان ضمن المرحلة 3 ومافوقها من التصنيف المرحلي المتكامل/مستوى الشدة 3 ومافوقها ومن المعروف أنها تواجه نقاط ضعف وصدمات، مثل ارتفاع معدلات سوء التغذية، وارتفاع عدد النازحين الذين يعيشون في مخيمات جماعية، ووجودهم في خطوط المواجهات، وكونهم عرضة للكوارث الطبيعية مثل السيول والجفاف.
3	المديريات المصنفة في المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد / ذوو الاحتياج في مستوى الشدة 3 خلال فترة الإسقاطات، مع عدم وجود صدمات ونقاط ضعف كبيرة.

ستعمل التقييمات المحلية للاحتياجات/خط الأساس بمثابة إطار قائم على البيانات للتعرف على وكذا فهم نقاط الضعف والاحتياجات المحددة لمختلف السكان. لتعزيز مشاركة المجتمع والتمثيل والمساءلة، سيقوم شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة بتعزيز أو إنشاء لجان مجتمعية محلية للأمن الغذائي حيث يمكن دعم عملية تسجيل واستهداف الأسرة. وفي الحالات المعقدة، قد تعوق تحديات الوصول والأمنية الإشراف المستمر على تدخلات الشركاء؛ لذلك، يمكن للجان المجتمعية، الملمة بتدخلات المجموعة القطاعية ومبادئ العمل الإنساني، أن تلعب دورًا حاسمًا في ضمان الالتزام بهذه المبادئ.

ستستند المبادئ التوجيهية الخاصة بتسجيل الأسر التي تعاني بشدة من انعدام الأمن الغذائي وتحديد الأسر ذات الأولوية واستهدافها عبر التدخلات المختلفة إلى المذكرة التوجيهية لتحديد أوجه الضعف والاستهداف الخاصة بمجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة.[51] سيتم إجراء تسجيل الأسر في المناطق الجغرافية المستهدفة لتقييم الأسر بناء على مجموعة محددة من معايير الاستهداف الإلزامية والتكميلية الخاصة بنوع التدخل. كما ستنظر عملية تسجيل الأسر في مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية والتغذوية والصحية مثل الأسر التي لديها أطفال صغار، والأطفال الذين خرجوا من مراكز علاج سوء التغذية، والنساء الحوامل والمرضعات، والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، وذوي الإعاقة، والنازحين، والعائدين، وكبار السن، والفئات المهمشة. سيتم إجراء عملية تحديد الأسر ذات الأولوية لترتيب الأسر المسجلة، مما يضمن حصول أولئك الذين يستوفون معظم المعايير الخاصة بالتدخل والفئات الأشد ضعفًا على المساعدات أولًا، بناء على الموارد المتاحة.

باستخدام مزيج من وسائل الاستقصاء عن بُعد والمألوفة المصممة خصيصا للسياق المحلي مع ضمان تدابير صارمة لأمن البيانات، سيكون التحقق من الأسر المسجلة ضروريًا في القوائم النهائية للأسر التي سيتم استهدافها. يهدف هذا النهج إلى ضمان عملية عادلة ومنصفة وشفافة مع تقليل أخطاء الاستبعاد والشمول. وسيكون العمل بالشراكة مع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية والمانحين والمجموعات القطاعية الأخرى أمرًا ضروريًا من أجل تعزيز استراتيجيات استهداف جيدة التنسيق ومراعية السياق تقلل من مخاطر ازدواجية الجهود.

مراقبة الاستجابة

سيقوم شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة بتنفيذ نظام قوي لمراقبة الأمن الغذائي لتتبع التغييرات وتحديد الاحتياجات مع وضع خطط طارئة للاستجابة السريعة للأزمات.

مراقبة العمليات والمخرجات

سيشرف شركاء مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة على برامجهم من خلال جمع بيانات مصنفة بناء على العمر والجنس والإعاقة والموقع. سيستخدمون ملخص معلومات تفاعلية بشكل شهري تتضمن إطار عمل الخمسة أسئلة (من يفعل ماذا وأين ومتى ولمن) الذي يتيح تصوير البيانات الخاصة بالتواجد التشغيلي والتقدم المحرز للاستجابة وتحديد الثغرات. يهدف هذا النهج إلى تقييم الفئات الضعيفة التي تم الوصول إليها، وتقليل ازدواجية الجهود إلى أدنى حد ممكن وتشجيع التعاون على مستوى مراكز العمل الإنساني.

سيراقب شركاء المجموعة القطاعية باستمرار تصورات المجتمع المحلي ومستوى رضاهم فيما يتعلق بتقديم الخدمات، مما يضمن استشارة السكان المستهدفين وإبلاغهم طوال عملية الاستجابة الإنسانية. سيتم مشاركة النتائج ومناقشتها في اجتماعات المجموعة القطاعية على المستويين الوطني والمحلي، مع وضع توصيات قابلة للتنفيذ تهدف إلى تعزيز المساءلة أمام المتضررين ضمن استجابة مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة.

ستقوم المراقبة الشهرية للأسواق عبر مختلف المديريات، التي يقوم بها الشركاء الرئيسيون في المجموعة القطاعية، بمراقبة المواد الغذائية الأساسية والمدخلات الزراعية لفهم توافرها وتكاليفها، والتأكد من أن قيم التحويلات النقدية المحددة تعكس أسعار السوق الحالية، والسماح بالتعديلات اللازمة.

ستتم عملية مراقبة ما بعد التوزيع بعد كل توزيع للطعام أو النقد أو المدخلات لتقييم مدى رضا المستفيدين وأنماط المساعدة والاستخدام، بما في ذلك الديناميكيات داخل الأسر والمجتمعات، بالإضافة إلى سلوكيات الاستهلاك والإنفاق، لتحسين استجابة المجموعة القطاعية وفقًا لذلك.

مراقبة المخرجات

ستجرى مسوحات سنوية للأمن الغذائي للأسر ورصد شهري كثير التواتر لتتبع مؤشرات مخرجات الأمن الغذائي الأساسية، بما في ذلك درجة استهلاك الأغذية، ومقياس الجوع للأسر، ودرجة التنوع الغذائي للأسر، ومؤشر استراتيجية التكيف المنخفضة، واستراتيجيات التكيف الخاصة بسبل العيش. سيتم تحليل هذه النتائج مع الاتجاهات طويلة المدى من تقييمات الأمن الغذائي السابقة لتقييم التقدم المحرز والتغيرات الموسمية.

سيعمل التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي والتحديثات اللاحقة على رصد وتصنيف انعدام الأمن الغذائي، وتفصيل مستويات مختلفة من الشدة، وأنماط استهلاك الأغذية، والتغيرات في سبل المعيشة، والعوامل الرئيسية التي تساهم في سوء التغذية الحاد.

ستستفيد مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة من أنظمة معلومات الإنذار المبكر الحالية والإصدارات من عدة شركاء، مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، وشبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة، ومنظمة ريتش لتقييم مشهد الأمن الغذائي المتغير. سيستمر إصدار تقرير الرصد المشترك نصف الشهري، المرتبط بتفعيل خطة التأهب لأزمة الأمن الغذائي في اليمن، من خلال الجهود المشتركة بين مشروع تقييم القدرات والفاو واليونيسف والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، حيث يتيح الرصد الآلي لمؤشرات الأمن الغذائي الرئيسية على مستوى المديريات. يهدف هذا النهج إلى تحديد العوامل المحفزة وآثارها، وتزويد متخذي القرارات بمعلومات الإنذار المبكر في الوقت المناسب من أجل الدعم والتدخلات الفعالة.

تقسيم ذوي الاحتياج والمستهدفين

	الفتيات	الفتيان	النساء	الرجال	إجمالي الأنشطة	إجمالي المؤشرات
ذوو الاحتياج	4.6 مليون	4.8 مليون	3.8 مليون	3.9 مليون	7	6
المستهدفون	3.2 مليون	3.4 مليون	2.6 مليون	2.8 مليون		

6.3 الصحة

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

ذوو الاحتياج	المستهدفون	الشركاء	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
19.7مليون	10.6مليون	52	261.9مليون

شدة الاحتياجات
حسب المديرية (في عام 2025)

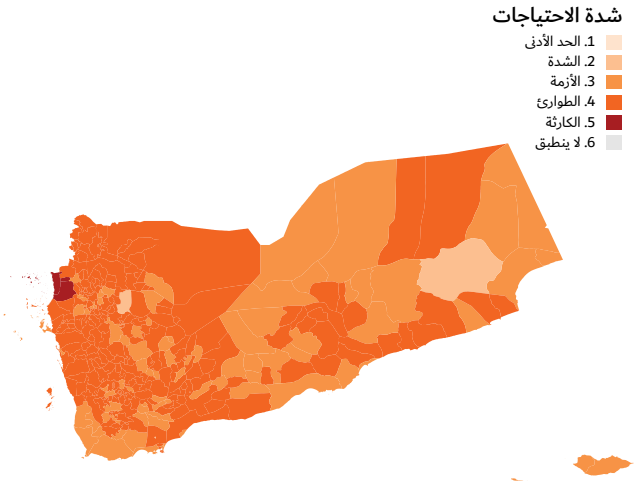

عدد ذوي الاحتياج والمستهدفين
حسب المديرية (في عام 2025)

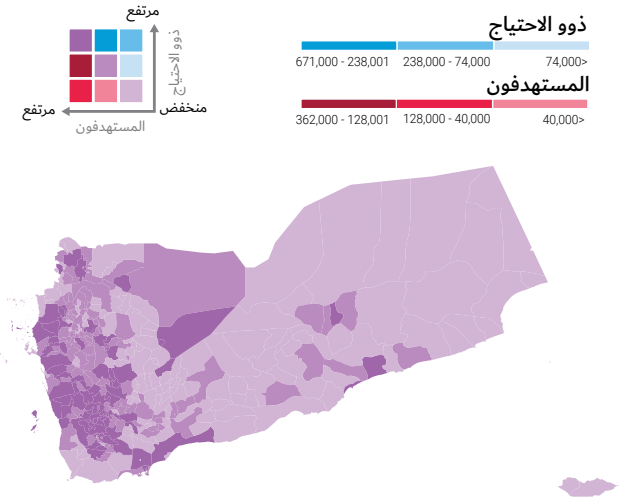

ملخص الاحتياجات

يواجه اليمن أزمة صحية حادة في ظل تفشي الأمراض في وقت واحد كشلل الأطفال، والكوليرا (253,380 حالة يشتبه بإصابتها مع 672 حالة وفاة حتى الأسبوع الأول من ديسمبر 2024م)، والحصبة (32,526 حالة يشتبه بإصابتها مع 284 حالة وفاة) والدفتيريا، والسعال الديكي، والملاريا وحمى الضنك. تتسبب المعتقدات/المعلومات المغلوطة المحلية بضعف تغطية التطعيم،[52] خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع، وتضع تحديات أمام أي توسيع نطاق للتحصين الروتيني أو الطارئ. لا يزال خطر الإصابة بالأمراض الحيوانية الوبائية، مثل داء الكلب وداء البروسيلات (الحمى المالطية) قائمًا.

حتى يونيو 2024م، لوحظ تدهور كبير في وضع الأمن الغذائي في 9 من أصل 22 محافظة في اليمن، في حين عانت 45 في المائة من الأسر من عدم كفاية استهلاك الغذاء.[53] يعاني ما يقرب من نصف جميع الأطفال دون سن الخامسة، حوالي 2.3 مليون طفل، من سوء التغذية الحاد، من بينهم يعاني 0.5 مليون من سوء التغذية الحاد الوخيم، و1.8 مليون طفل من سوء التغذية الحاد المعتدل، إلى جانب معاناة 1.3 مليون امرأة حامل ومرضعة من سوء التغذية.[54]

كما أن هناك أزمات إضافية تضيف مزيدًا من العبء على نظام الرعاية الصحية الضعيف تتمثل بالكوارث البيئية مثل السيول والأعاصير. أثرت السيول على أكثر من 1.3 مليون شخص، مما أدى إلى مقتل وإصابة 427 شخصًا،[55] بالإضافة إلى تدميرالبنى التحتية مثل إمدادات الكهرباء والمرافق الصحية ومخزون الأدوية والمستلزمات والمعدات، خاصة في الحديدة وحجة وصعدة وتعز ومناطق الساحل الغربي في حيس والخوخة والمخا.[56] بالإضافة إلى ذلك، في عام 2023م، أثر إعصار تيج[57] على ما يقرب من 18,000 شخص في المهرة وحضرموت وسقطرى.[58]

كما أدى التصعيد المستمر في البحر الأحمر والمنطقة على نطاق أوسع إلى زيادة الضغط على النظام الصحي الهش أصلا وأثرت المخاطر سلبًا على وصول الناس إلى الرعاية الطبية والخدمات الأساسية.

أضف إلى ذلك، جعل النقص المزمن في التمويل الخاص بمجموعة قطاع الصحة (48 في المائة في عام 2024)،[59] وزاد الأمر تعقيدًا جراء تعليق مبالغ مالية كبيرة خاصة بالعمل الإنساني في بنك اليمن الدولي،[60] تقديم الخدمات أمرًا صعبًا للغاية.

من المرافق الصحية التي تم تقييمها، تعمل نحو 35 في المائة من أصل 5,345 مرفقًا صحيًا بصورة جزئية، ولا تعمل 5 في المائة منها[61] في حين أن 3,241 مرفقًا صحيًا يعمل بكامل طاقته التشغيلية جراء الدعم المقدم من الشركاء في مجال الصحة، من خلال مشروع الرعاية الصحية الطارئة على سبيل المثال.[62]

تقدم 22 في المائة فقط من مراكز الرعاية الصحية الأولية و50 في المائة من مستشفيات المديريات الحزمة المتكاملة للخدمات الصحية للأمهات والمواليد الجدد.[63] وفقًا لمنظمة الصحة العالمية واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن اليمن لديه واحد من أعلى معدلات الوفيات النفاسية للأمهات على المستوى الإقليمي، حيث يبلغ حوالي 183 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي.

بالإضافة إلى ذلك، يعاني حوالي 7 ملايين شخص من الصدمات والضغوط النفسية؛ وجميعهم يحتاجون إلى دعم الصحة النفسية، يستطيع 120,000 شخص منهم فقط الوصول باستمرار إلى الخدمات،[64] مما يسلط الضوء على الهشاشة العامة للنظام الصحي في اليمن والحاجة الملحة إلى التمويل والدعم المستدامين.

استراتيجية الاستجابة

في عام 2025م، ستحافظ مجموعة قطاع الصحة على النهج القائم على المناطق للاستجابة للاحتياجات الصحية، مع التركيز على:

الاستجابة: ستدعم المجموعة القطاعية وصول الضعفاء والمتضررين المصنفين ضمن مستويي الشدة 3 و4 إلى الرعاية الصحية، بينما سيتم إعطاء الأولوية للأشخاص ضمن مستوى الشدة 3 حسب الحاجة. سيكون ذلك من خلال تنفيذ حزمة الحد الأدنى من خدمات الرعاية الصحية المعتمدة من وزارة الصحة، يشمل ذلك تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك استشارات العيادات الخارجية، ورعاية الصحة الإنجابية، والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وإدارة سوء التغذية الحاد الوخيم، والتطعيم، ومراقبة الأمراض المعدية والاستجابة السريعة لها؛ وتحقيق اللامركزية في خدمات الأمراض غير المعدية على مستوى الرعاية الأولية من خلال دعم مرافق الصحة العامة؛ وتقديم حوافز للعاملين في مجال الصحة على مستوى المرافق والمجتمع المحلي لضمان استمرارية الخدمات؛ وإجراء أنشطة توعية مجتمعية متكاملة؛ وتشغيل عيادات طبية متنقلة في المناطق التي يصعب الوصول إليها ومناطق الطوارئ المفاجئة مثل السيول؛ وإحالة الحالات المعقدة؛ وتوريد وتوزيع الأدوية الأساسية ومجموعات المواد والوقود والمعدات والمستلزمات الأساسية؛ وإدارة الصدمات والإصابات في حالات الطوارئ، كما هو مطلوب.

كما ستنسق المجموعة القطاعية مع القطاعات الأخرى، مثل التغذية والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والنظافة والحماية من بينها مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي، لضمان استجابة متعددة القطاعات للمتضررين والعمل على تسهيل الحفاظ على الموارد من خلال خدمة نفس الأشخاص، في نفس المكان، وفي نفس الوقت[65] قدر الإمكان. يجري حاليا التنسيق مع مجموعة قطاع الحماية، وحددت كلتا المجموعتين مؤشرات لقياس التقدم المحرز في الأنشطة المتعلقة بمساعدة ضحايا الألغام، ودعم ذوي الإعاقة، ونشر أداة ضمان جودة التحقق من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإجراء تحليلات مخاطر الحماية.

تأهب الاستجابة الطارئة: تقوم المجموعة القطاعية بوضع خطة الطوارئ والاستجابة الطارئة، التي ستحدد جميع المخاطر المحتملة التي قد تؤدي إلى استجابات منسقة على المستوى الوطني من خلال عمليات تشاركية متعددة القطاعات، مثل تفشي الأمراض والأزمات المناخية وسوء التغذية الحاد الوخيم وحوادث الإصابات الجماعية. أثناء دعم خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2025م، ستسترشد عملية تنفيذ الخطة بالخطة التشغيلية للاستجابة الطارئة الصحية الوطنية. كما ستناصرالمجموعة القطاعية مع المانحين من أجل الاحتفاظ بمخزون طوارئ من الأدوية/الإمدادات لدعم وزارة الصحة والشركاء في حالات الطوارئ غير المتوقعة حين ينفد مخزون الشركاء.

الاستدامة: ستعمل المجموعة القطاعية، بالتنسيق مع وزارة الصحة، على تعزيز التوطين من خلال تسهيل زيادة الحوار مع المجتمعات، ودعم بناء قدرات الشركاء المحليين، وإعطاء الأولوية للتدخلات الأكثر أهمية، وتعزيز تعميم الحماية وآليات المسائلة أمام المتضررين. سيشمل ذلك حلولا مستدامة، مثل عمليات إعادة التأهيل البسيطة للمرافق الصحية، وتعزيز خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للمرافق/للمجتمعات، والعمل على نهج التغطية الصحية الشاملة.

سيستمر التنسيق مع الجهات العاملة في المجال الإنمائي من خلال مجموعات تنسيق القطاع الصحي، لتعزيز النهج التصاعدية (من المستوى المحلية إلى المستوى المركزي) والترابط وتعزيز القدرات المؤسسية والوظيفية، وبالتالي تقليص الفجوة بين التدخلات الإنسانية والإنمائية ومنع الناس من الوقوع في هذه الفجوة. سيتم إجراء رسم خرائط تحديد خدمات شركاء المساعدات النقدية والقسائم النقدية / المساعدات النقدية متعددة الأغراض في إطار الصحة بهدف إدراجها في خطط الاستجابة المستقبلية.

الاستهداف وتحديد الأولويات

ستستهدف المجموعة القطاعية الفئات السكانية الأشد ضعفًا وتضررًا التي تقع تحت مستويي الشدة 4 و5 وفقًا لدرجات الشدة الخاصة بإطار التحليل المشترك بين القطاعات. سيتم وضع مؤشر أوجه الضعف باستخدام نظام رصد توافر الموارد والخدمات الصحية وبيانات تقييم الرعاية الصحية الأولية لليونيسف، التي توفر معلومات عن توافر الموارد/الخدمات الصحية، فضلا عن البيانات التي تم الحصول عليها من وزارة الصحة العامة والسكان ووزارة الصحة والبيئة، التي تغطي تغطية التحصين، والإصابة بالأمراض حسب الأمراض ذات الأولوية، ووضع عمل المرافق الصحية لكل مديرية. كما سيتم الأخذ في الاعتبار نتائج المشاورات القائمة على المناطق على الصعيد المحلي.

سيتم التركيز بشكل خاص على النساء في سن الإنجاب، اللواتي يجب أن يتمتعن بإمكانية الوصول إلى المعلومات وخدمات الصحة الإنجابية (لتحسين حقوقهن وخياراتهن)، والأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة من بين النازحين، والعائدين الضعفاء، والمجتمعات المضيفة، والسكان المهمشين .

سيشمل الاستهداف المواقع التي تنتشر فيها معدلات عالية لسوء التغذية، تحديدًا في الساحل الغربي، حيث حدد التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد[66] ثلاث مديريات تندرج تحت المرحلة 5 مع احتمال أن تقع مديرية رابعة ضمن المرحلة 5 من التصنيف المرحلي المتكامل لسوء التغذية الحاد إذا لم يتم تكثيف التدابير الوقائية.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم استهداف المناطق المتضررة من الصدمات المناخية مثل السيول والأعاصير المحتملة في إطار مكون التأهب للاستجابة الطارئة في أنشطة المجموعة القطاعية، لضمان التأهب لهذه الآثار المناخية السنوية.

كما سيتم استهداف المواقع المتضررة من سوء ظروف المياه والصرف الصحي وتفشي الأمراض المعدية بأنشطة الاستجابة مثل مراقبة جودة المياه، ونشر فرق الاستجابة السريعة للتحقق، والتخزين المسبق للإمدادات، وتدريب الموظفين، وتعزيز قدرات الترصد والمختبرات. سيكون مكون التأهب من خلال إجراء تحليل اتجاهات بيانات الحدوث / الانتشار على أساس سنوي وإنشاء وحدات عزل في المستشفيات ذات الأولوية.

ستعطي المجموعة القطاعية الأولوية لإعداد وتخزين مجموعات/أطقم المواد الخاصة بالإصابات، والصحة الإنجابية، والمواد الصحية الطارئة المشتركة بين الوكالات، والرعاية الصحية الأولية، والكوليرا، والحصبة، والأدوية/المستلزمات الأساسية لدعم تقديم الخدمات.

تقسيم ذوي الاحتياج والمستهدفين

	الفتيات	الفتيان	النساء	الرجال	إجمالي الأنشطة	إجمالي المؤشرات
ذوو الاحتياج	4.4 مليون	4.6 مليون	5.5 مليون	5.2 مليون	9	11
المستهدفون	2.3 مليون	2.2 مليون	3.1 مليون	3.0 مليون		

7.3 الخدمات اللوجيستية (الإمداد والتموين)

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

الشركاء	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
75	33.1مليون

ملخص الاحتياجات

لا تزال الاستجابة الإنسانية في اليمن تواجه تحديات لوجستية كبيرة، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى الدعم المحدد الأهداف لضمان إيصال المساعدات المنقذة للأرواح. أدى تصاعد الغارات الجوية على الموانئ الرئيسية إلى زيادة تعطيل سلاسل التوريد الشحيحة أصلا، مما قلل من عمل الموانئ وخلق اختناقات في حركة الشحنات الإنسانية، أثر ذلك بشكل كبير على استمرارية إيصال المعونة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع. يعد التخطيط الاستباقي واستكشاف طرق ووسائل النقل البديلة أمرًا ضروريًا لضمان تدفق الإمدادات الإنسانية دون انقطاع إلى المناطق المتضررة.

لا يزال التنسيق مصدر قلق رئيسي، حيث تساهم الفجوات في النقاشات التشاركية بين المنظمات الإنسانية والسلطات المحلية في التأخيرات وأوجه القصور، خاصة فيما يتعلق بإيصال المساعدات إلى الوجهة النهائية والمناطق التي يصعب الوصول إليها. تعد آليات التعاون المعززة ضرورية لتبسيط العمليات وتحسين فعالية الاستجابة بشكل عام.

تعتبر إدارة المعلومات مجال رئيسي آخر يتطلب الاهتمام. حيث حدد الشركاء فجوات تتعلق بالبيانات الواردة في الوقت الفعلي حول القدرات اللوجستية والقيود المفروضة على الوصول ومعلومات الموردين المحليين. سيؤدي تطوير منصات وأدوات قوية لتبادل البيانات إلى تعزيز الوعي بالأوضاع ودعم صنع القرارات المبنية على المعلومات عبر المجتمع الإنساني.

يعد بناء القدرات أمرًا بالغ الأهمية لمعالجة فجوات المهارات الفنية داخل قطاع الخدمات اللوجستية، خاصة في المناطق الريفية. تعد مبادرات التدريب التي تركز على العديد من المجالات مهمة للغاية لتمكين الجهات المحلية وبناء سلاسل توريد مرنة. ستساعد هذه الجهود على سد فجوة الخبرات وضمان الدعم المستمر للفئات السكانية الضعيفة.

تزيد القيود المفروضة على البنية التحتية، لا سيما في مجال النقل البحري والتخزين، من تعقيد الاستجابة الإنسانية. لا تزال الوظائف المحدودة للموانئ، إلى جانب خيارات الشحن المحدودة وارتفاع تكاليف التشغيل ونقص التخزين في المناطق الرئيسية، تعيق تخزين السلع الأساسية ونقلها بكفاءة. تعد جهود المناصرة لتبسيط الإجراءات الجمركية والحد من القيود التنظيمية وتوسيع نطاق الوصول إلى قنوات الشحن البديلة أمرا بالغ الأهمية للتغلب على هذه الاختناقات وضمان الوصول في الوقت المناسب إلى السلع الإنسانية.

تتطلب تلبية هذه الاحتياجات تعاونًا مستداما بين الجهات العاملة في المجال الإنساني والسلطات المحلية والأطراف المعنية الأخرى. لا تزال مجموعة قطاع الخدمات اللوجستية عاملا تمكينيا رئيسيا في تنسيق الجهود، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المشتركة، وتقديم برامج بناء القدرات لتعزيز سلسلة التوريد الإنسانية. سيؤدي توسيع هذه المبادرات إلى تعزيز كفاءة وأثر الاستجابة الشاملة بشكل كبير، مما يساعد على تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المتضررة في جميع أنحاء اليمن.

استراتيجية الاستجابة

تواصل المجموعة القطاعية للخدمات اللوجستية دعم المجتمع الإنساني من خلال معالجة الفجوات اللوجستية الحرجة وتمكين الاستجابة الفعالة للتحديات المستمرة في البلاد. تركز المجموعة القطاعية، تماشيًا مع خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية وبناء على الاحتياجات المحددة، على التنسيق وإدارة المعلومات والخدمات اللوجستية المشتركة ومبادرات بناء القدرات لتعزيز قدرات الشركاء. تهدف هذه الجهود إلى استكمال القدرات اللوجستية لكل واحدة من الوكالات والمنظمات وليس استبدالها.

تؤدي أنشطة التنسيق دورًا رئيسيًا في الحد من الازدواجية وتعزيز التعاون. يوجد لدى مجموعة قطاع الخدمات اللوجستية موظفين متخصصين في صنعاء وعدن لتسهيل المشاركة المنتظمة من خلال اجتماعات التنسيق الشهرية على المستويين الوطني والمراكز. تستكمل هذه الجهود بالمشاركة في الآليات الرئيسية المشتركة بين الوكالات، مثل الفريق القُطري الإنساني و مجموعة التنسيق بين القطاعات و مجموعة العمل المعنية بالوصول الإنساني.

لا تزال إدارة المعلومات إحدى العناصر الهامة في استراتيجية المجموعة القطاعية، مع التركيز على جمع البيانات التشغيلية ذات الصلة وتوحيدها ونشرها لتعزيز كفاءة صنع القرار والاستجابة. تتم مشاركة المعلومات اللوجستية المحدثة، بما في ذلك خرائط قيود الوصول ومحاضر الاجتماعات وجداول رحلات خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني، من خلال صفحة ويب مخصصة وقوائم بريدية لضمان الشفافية وإمكانية الوصول.

لمعالجة التحديات اللوجستية، تسهل المجموعة القطاعية الخدمات الضرورية مثل إعارة وحدات التخزين المتنقلة ونقل الشحن الجوي المخصص للمواد المنقذة للأرواح أثناء حالات الطوارئ. يتم إعطاء الأولوية لهذه الخدمات للشركاء العاملين في المناطق النائية والتي يصعب الوصول إليها، مع توفير إرشادات مفصلة للإجراءات والوصول لمستخدمي الخدمات.

كما تواصل المجموعة القطاعية تقديم مبادرات هادفة لبناء القدرات من خلال الدورات التدريبية عبر الإنترنت وفي الموقع. تهدف هذه البرامج إلى معالجة الفجوات في المهارات الفنية، خاصة بين الشركاء من المنظمات غير الحكومية، ويتم إعدادها بالتعاون مع الأطراف المعنية لضمان ملاءمتها وفعاليتها.

بصفتها الملاذ الأخير، تظل المجموعة القطاعية للخدمات اللوجستية ملتزمة بسد الفجوات الحرجة في القدرات اللوجستية، مما يضمن قدرة المجتمع الإنساني على تقديم المساعدات الفعالة في الوقت المناسب للسكان الضعفاء في جميع أنحاء اليمن.

ستواصل خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني تقديم خدمات الرحلات الجوية من عمان وجيبوتي وأديس أبابا إلى عدن وصنعاء، بالإضافة إلى مأرب والمكلا وسيئون. تتم مراجعة وجهات ووتيرة الرحلات الجوية وتعديلها بانتظام حسب طلب المجتمع الإنساني.

كما ستحتفظ المجموعة القطاعية للخدمات اللوجستية بالقدرة على تفعيل الخدمات اللوجستية بسرعة عند الضرورة والاستجابة للاحتياجات اللوجستية المشتركة، حسب توفر التمويل. لن يتم استخدام خدمات النقل الجوي المخصصة إلا عندما تحتاج العديد من المنظمات الإنسانية إلى نقل الإمدادات التي تشتد الحاجة إليها جوا، وعندها فقط، وفقًا للأولويات التي يحددها الفريق القُطري الإنساني.

المراقبة

تستخدم مجموعة قطاع الخدمات اللوجستية نهجًا شاملًا لمراقبة جودة وفعالية خدماتها. يجمع استطلاع ملاحظات المستخدمين السنوي مدخلات من الشركاء لتقييم الأداء وتحديد مجالات التحسين. توفر اجتماعات التنسيق اللوجستي المنتظمة منصة للمنظمات الإنسانية للحديث عن التحديات وكذا المساهمة بالاقتراحات. يتم تتبع الخدمات اللوجستية المشتركة وتوثيقها من خلال تطبيق تتبع المواد الإغاثية.

تتم مراقبة خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني من خلال آليات متعددة، بما في ذلك اجتماعات اللجنة التوجيهية المنتظمة لتقييم العمليات الجوية وضمان مواءمتها مع احتياجات الشركاء. تدعم الدراسات الاستقصائية لرضا المسافرين وإمكانية الوصول إلى رحلاتها، إلى جانب إشراف وحدة ضمان جودة الطيران لبرنامج الأغذية العالمي، المراجعة المستمرة وتحسين تقديم الخدمات. تضمن هذه النظم مجتمعة أن تحافظ المجموعة القطاعية للخدمات اللوجستية وخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي الإنساني على معايير عالية، وتلبية الاحتياجات المتنامية للمجتمع الإنساني بفعالية.

8.3 التغذية

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

ذوو الاحتياج	المستهدفون	الشركاء	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
8.6مليون	7.8مليون	48	237.9مليون

شدة الاحتياجات
حسب المديرية (في عام 2025)

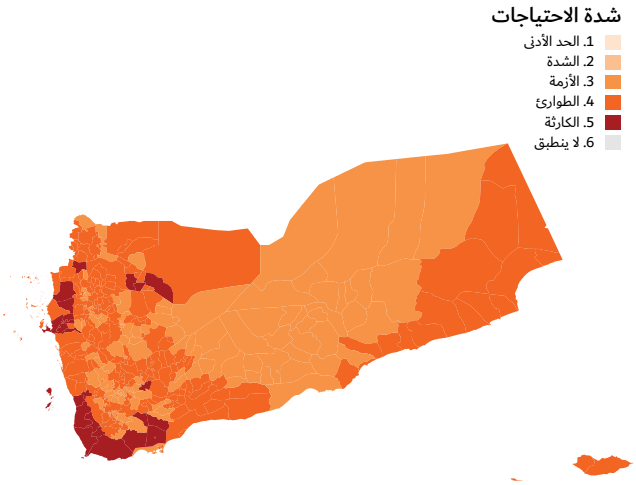

عدد ذوي الاحتياج والمستهدفين
حسب المديرية (في عام 2025)

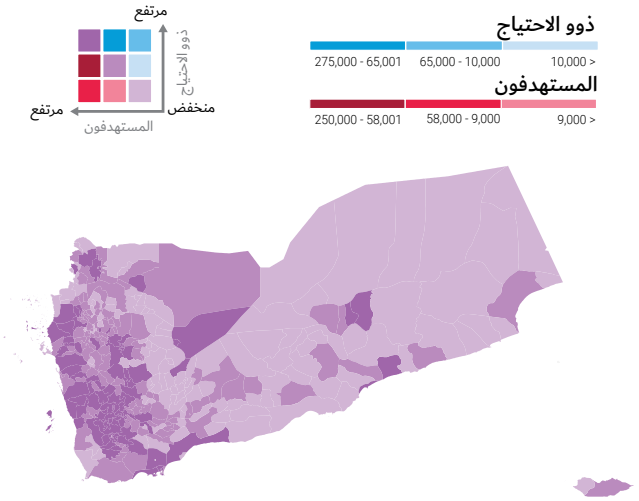

ملخص الاحتياجات

في اليمن، يعاني ما يقرب من 2.3 مليون طفل أو ما يقارب من نصف جميع الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، يشمل ذلك 0.5 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم و1.8 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل، إلى جانب 1.3 مليون امرأة حامل ومرضعة تعاني من سوء التغذية.[67] تتأجج أزمة سوء التغذية المقلقة هذه جراء تحديات متقاطعة ومستمرة، مدفوعة في المقام الأول بالصراع المطول وعدم الاستقرار الاقتصادي والقيود المفروضة على الوصول والتمويل. أدت سنوات الصراع إلى تهجير الأسر وتعطيل إنتاج الغذاء وشل سلاسل التوريد. أدت الصدمات البيئية مثل السيول والجفاف إلى مزيد من تدمير المحاصيل والماشية، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. جعل التضخم وانخفاض قيمة العملة حتى التغذية الأساسية بعيدة المنال بالنسبة للكثيرين، في حين يعيق الوصول الإنساني المحدود بسبب المخاطر الأمنية عملية توزيع المساعدات الحيوية. في ظل هذه الظروف، التي تفاقمت بسبب أوجه عدم المساواة بين الجنسين، تعرض الأطفال والنساء الحوامل/المرضعات بشكل خاص لخطر شديد.

تعتبر مستويات سوء التغذية شديدة بشكل خاص في خمس محافظات، التي تمثل أكثر من 70 في المائة من جميع الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في اليمن. بناء على فحص قياس محيط منتصف أعلى الذراع، تم تصنيف المناطق الحرجة في سهول الحديدة وتعز ضمن المرحلة 5 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وتم تصنيف مديريات أخرى في الشمال مثل الحديدة وعمران والجوف وصعدة وريمة في المرحلتين 4 و5 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. تعتبرالنساء في سن الإنجاب أكثر عرضة لخطر سوء التغذية بسبب ارتفاع الاحتياجات من السعرات الحرارية والمغذيات، بينما تواجه الأسر التي تعيلها نساء والأطفال غير المصحوبين بذويهم عوائق إضافية في الحصول على المساعدات المأمونة لسوء التغذية وزيادة مخاطر التعرض للاستغلال والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

لا يزال الوصول إلى المساعدات والخدمات الإنسانية متفاوتا بشكل ملحوظ في كافة أنحاء اليمن، حيث تسلط التقييمات الضوء على التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والفجوة بين المناطق الحضرية والريفية. تؤدي التكاليف المرتفعة للحصول على الخدمات الصحية، لا سيما في المناطق الريفية، إلى تفاقم هذه العوائق. تتطلب أسباب سوء التغذية المترابطة للغاية في اليمن استجابة قوية متعددة القطاعات. يعد التنسيق المعزز عبر قطاعات التغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة، والصحة، والأمن الغذائي، جنبا إلى جنب مع تعميم الحماية، أمرًا بالغ الأهمية لمعالجة هذه الدوافع المعقدة ودعم التدخلات التغذوية الطارئة الفعالة لحماية السكان الأشد ضعفًا وتهميشًا في اليمن.

استراتيجية الاستجابة

تم بناء القدرة على الاستجابة التغذوية في اليمن بمرور الوقت من خلال نهج تعزيز النظام الصحي. ستركز استراتيجية الاستجابة لمجموعة قطاع التغذية لعام 2025م على الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات الذين هم من بين الأشخاص الأشد ضعفًا في الأزمات الإنسانية. سيتم تقديم خدمات التغذية لجميع الأطفال والنساء المصابين بسوء التغذية البالغ عددهم 3.6 مليون طفل في جميع أنحاء اليمن من خلال 4,700 موقع تغذية ثابت يغطي 92 في المائة من مرافق الرعاية الصحية الأولية العاملة التي توفر العلاج المنقذ للأرواح لسوء التغذية الحاد.

سيعمل شركاء مجموعة قطاع التغذية على تعزيز وصول خدمات التغذية الوقائية وكذا جودتها للفئات الضعيفة من خلال تنفيذ برامج التغذية التكميلية المستهدفة، وتعزيز ممارسات التغذية المثلى للرضع وصغار الأطفال لـ 2.7 مليون امرأة حامل ومرضعة، وتوفير مكملات المغذيات الدقيقة لمليوني طفل دون سن الخامسة، ودعم تغذية الأمهات. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم الشركاء بتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات التغذية العلاجية الجيدة من خلال النظام الصحي، مما يضمن تحديد حالات سوء التغذية الحاد وإحالتها وعلاجها بشكل منهجي بالتعاون مع القطاع الصحي لتعزيز الاستدامة على المدى الطويل. عندما يكون من الصعب الوصول إلى المرافق الصحية، سيتم نشر فرق متنقلة لتقديم خدمات صحية وتغذوية متكاملة. علاوة على ذلك، سيتم تحسين بناء قدرات شبكة المتطوعين في مجال الصحة والتغذية المجتمعية على استيعاب برامج إدارة الهزال، لضمان إجراء عمليات الفحص على مستوى الأسرة ومتابعة غير الملتحقين.

ستكون المديريات في المرحلة 5 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وتلك التي تزيد معدلات سوء التغذية الحاد العام فيها عن 15 في المائة محور تركيز التغذية التكميلية الشاملة والتدخلات الوقائية باستخدام النهج القائمة على الغذاء أو النقد. سترتبط هذه النهج بمبادرات طويلة الأجل لتعزيز الإنتاج الزراعي للأغذية الغنية بالمغذيات من خلال الزراعة المستدامة. كما تم تصميم هذا النشاط ليكون شكلًا تكميليًا من أشكال المساعدات للنساء الحوامل والمرضعات بهدف تكميل التدخلات التغذوية الحالية من خلال معالجة الفجوات في السعرات الحرارية والمغذيات مع تمكين الأمهات من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. ستتعاون منتديات تنسيق المجموعة القطاعية مع الشركاء لتعزيز الاستراتيجيات القائمة على المناطق، وتحسين التنسيق بين القطاعات، وتعزيز مراقبة الوضع من خلال عمليات التقييم والتحليل المشتركة، مع تعزيز استجابة متكاملة تشمل تدابير الحماية.

لتحسين نتائج التغذية للنساء والأطفال والفئات المهمشة الأخرى في المناطق المتضررة، يؤكد نهج برامج التغذية للمجموعة القطاعية على التعاون القوي متعدد القطاعات. سيعمل شركاء التغذية عن كثب مع مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة لتعزيز ممارسات المياه والصرف الصحي والنظافة الآمنة التي تعتبر أساسية للتغذية الجيدة. ضمن القطاع الصحي، سيركز الشركاء على تجهيز القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية لتقديم خدمات التغذية الأساسية بفعالية، وضمان تزويد المرافق الصحية بإمدادات التغذية الحيوية باستمرار. بالتعاون مع مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة، ستهدف مجموعة قطاع التغذية إلى تحسين النظم الغذائية للأطفال ودعم نظام الحماية الاجتماعية المستجيب للتغذية للنساء والأطفال.

سيتلقى الشركاء في مجال التغذية تدريبًا على تعميم الحماية، مع تدريب الفرق المتنقلة في مجالي الصحة والتغذية لتشمل جلسات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، والحماية من التعرض للاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتوعية بالإعاقة. يهدف هذا النهج الشامل إلى تحقيق نتائج مستدامة وذات أثر لمن هم أكثرعرضة للخطر.

الاستهداف وتحديد الأولويات

تلتزم الاستجابة التغذوية الطارئة في اليمن بالوصول إلى كل طفل يحتاج إلى علاج منقذ للأرواح لسوء التغذية الحاد الوخيم والمعتدل عبر المديريات التي يمكن الوصول إليها. يواجه الأطفال المصابون بسوء التغذية الحاد خطر التعرض للوفاة بشكل مثير للقلق، مما يؤكد أهمية التغطية الشاملة. من خلال إعطاء الأولوية للأطفال، يمكننا ضمان وصول العناصر الغذائية الهامة إليهم خلال مراحل نموهم الأكثر أهمية، مما يدعم نموهم الصحي وقدرتهم على الصمود وأساس أقوى لمستقبلهم. يعد إعطاء الأولوية للمرأة أمرا بالغ الأهمية لتلبية احتياجاتها الغذائية المتزايدة بما في ذلك بسبب الحمل والرضاعة الطبيعية. ينقذ هذا النهج المحدد للاستهداف الأرواح ويعزز إمكانات اليمن للتعافي والازدهار.

يعد تعزيز ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال المثالية حجر الزاوية في الاستجابة التغذوية الطارئة في اليمن، مع التركيز على الوصول إلى 2.3 مليون أم ومقدم رعاية في جميع أنحاء البلاد. سيتم تضمين التواصل الاجتماعي وتعزيز السلوك الإيجابي، جنبًا إلى جنب مع التثقيف الصحي، عبر هذه البرامج على مستوى المجتمعات والمرافق الصحية. تسعى هذه الجهود إلى تمكين مقدمي الرعاية بالمعرفة حول ممارسات التغذية الأساسية، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية المأمونة وأهمية اتباع نظام غذائي متوازن للأطفال الصغار، مما يضمن تحسين نتائج التغذية.

لمعالجة الانتشار المرتفع لنقص المغذيات الدقيقة أوساط الأطفال في اليمن، سيستهدف البرنامج 5.5 مليون طفل بمكملات فيتامين أ من خلال زيارات الرعاية الصحية الروتينية ومنصات الحملات الخاصة. يدعم فيتامين أ وظائف المناعة، ويقلل من خطر الإصابة بالعدوى، ويعزز الرؤية الصحية، وبالتالي فهو حيوي بشكل خاص للأطفال دون سن الخامسة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تزويد مليوني طفل بمساحيق متعددة من المغذيات الدقيقة وعلاجات للتخلص من الديدان لمكافحة سوء التغذية وتعزيز امتصاص العناصر الغذائية. تحتوي مساحيق المغذيات الدقيقة على مزيج من الفيتامينات والمعادن الأساسية المصممة لتقوية الوجبات، مما يضمن حصول الأطفال على كمية متوازنة ضرورية للنمو والتطور. تعتبر علاجات التخلص من الديدان ضرورية لمعالجة العدوى الطفيلية التي تضعف امتصاص المغذيات وتؤدي إلى تفاقم سوء التغذية. تشكل هذه المبادرات معًا نهجًا شاملًا لمنع تدهور سوء التغذية بين الأطفال المعرضين للخطر، ومعالجة نقص المغذيات الفوري والأضرار الصحية طويلة المدى. من خلال ضمان حصول الأطفال على هذه العناصر الغذائية الحيوية، تسعى الاستجابة التغذوية إلى إنشاء أساس قوي لنموهم البدني والمعرفي، مما يساعد في النهاية على كسر حلقة سوء التغذية في اليمن.

تقسيم ذوي الاحتياج والمستهدفين

	الفتيات	الفتيان	النساء	الرجال	إجمالي الأنشطة	إجمالي المؤشرات
ذوو الاحتياج	2.9 مليون	2.9 مليون	2.8 مليون	-	13	13
المستهدفون	2.8 مليون	2.8 مليون	2.2 مليون	-		

9.3 الحماية

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

ذوو الاحتياج	المستهدفون	الشركاء	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
17مليون	6.3مليون	66	170.9مليون

شدة الاحتياجات
حسب المديرية (في عام 2025)

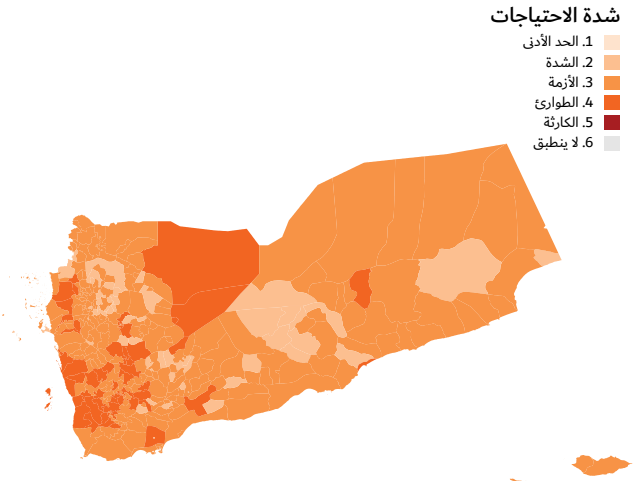

عدد ذوي الاحتياج والمستهدفين
حسب المديرية (في عام 2025)

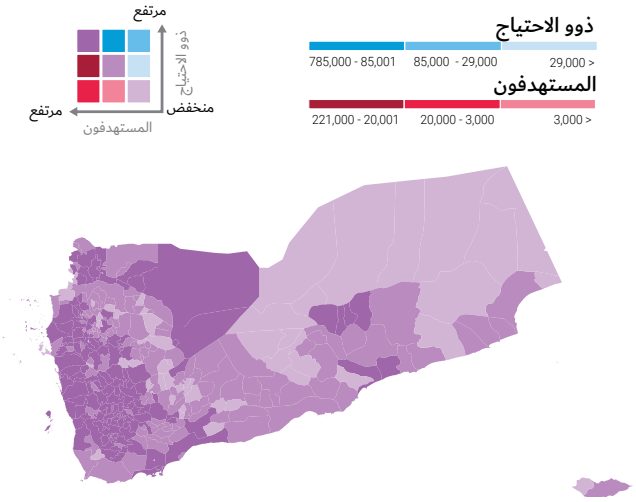

ملخص الاحتياجات

لا يزال اليمن يعاني من فجوات خطيرة في الحماية، خاصة في المديريات التي تتداخل فيها العديد من أوجه الضعف، مما يترك السكان المتضررين في خطر متزايد. ولا يزال الصراع الدائر، وانهيار القانون والنظام، والعنف المحلي يؤدي إلى النزوح، مع بقاء الضحايا المدنيين عند نفس مستوى العام السابق. تتسبب الحوادث المتكررة جراء الألغام الأرضية وإطلاق النار والتلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب بمفاقمة مخاطر الحماية، مما يجبر الآلاف على العيش في ظروف غير آمنة وغير مستقرة.

افتقر أكثر من 307,000 شخص إلى الوثائق الأساسية في عام 2024، بزيادة قدرها 50 في المائة عن عام 2023، مما يضاعف مواطن الضعف بالنسبة للسكان النازحين والمهمشين. وارتفعت تهديدات الإخلاء من 2,669 حالة في عام 2023 إلى 9,468 في عام 2024. حيث أدت جهود الوساطة إلى خفض عمليات الإخلاء الفعلية في عام 2024، ومع ذلك تستمر تهديدات الإخلاء في الازدياد. بالإضافة إلى ذلك، لا تستطيع 93 في المائة من الأسر النازحة البالغ عددها 34,000 أسرة في مساكن مستأجرة دفع الإيجار، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى منع الإخلاء وضرورة وجود تدابير تأمين الحيازة.

يتحمل الأطفال وطأة العنف والنزوح، مع الحاجة الماسة إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، حيث تم تسجيل ما يقرب من 260 إصابة مدنية بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب بين أكتوبر ومايو 2024، بما في ذلك 90 قتيلا، منهم 66 من الأطفال. ولا تزال إزالة الألغام على وجه السرعة ومساعدة الضحايا والتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة أمرا بالغ الأهمية لمنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. ولا تزال آليات الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ومنعها مهمة جدا لحماية الأطفال.

لا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي يشكل خطرا شديدا ومهددا للأرواح، حيث يؤثر على 6.2 مليون امرأة وفتاة. يؤدي تداخل المصاعب الاقتصادية والنزوح وانعدام الأمن الغذائي والمائي والأعراف التقليدية للجنسين إلى تفاقم المخاطر مثل زواج الأطفال وختان الإناث وغير ذلك من أشكال العنف. يؤثر زواج الأطفال على ما لا يقل عن 30 في المائة من الفتيات، مع انتشاره بشكل أكبر أوسط السكان النازحين.

كما لا يزال اليمن أحد أكثر دول العالم تلوثًا بالألغام، مما يجعل العودة الآمنة مستحيلة للعديد من الأسر النازحة. كما تؤدي السيول إلى تفاقم هذه المخاطر عن طريق نقل الألغام الأرضية، مما يزيد من التهديدات التي تتعرض لها الفئات الضعيفة بالفعل، بما في ذلك كبار السن وذوي الإعاقة الذين يواجهون تحديات في التنقل والوصول إلى المناطق المتضررة من المتفجرات من مخلفات الحرب.

بالرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك فجوات كبيرة في الحماية، حيث لا تصل تغطية الخدمات في المديريات المتضررة بشدة إلا إلى 15 - 30 في المائة. تُعرض محدودية الوصول المتضررين من الصراعات والكوارث لمخاطر متزايدة تتعلق بالنزوح والاستغلال.

استراتيجية الاستجابة

ستركز استراتيجية مجوعة قطاع الحماية على ثلاثة أهداف أساسية لضمان استجابة منقذة للأرواح وقائمة على الحقوق وموجهة نحو الصمود:

- تقديم مساعدات حماية قائمة على المبادئ مراعية لاحتياجات الجنسين سواء من النازحين الضعفاء أو غير النازحين والعائدين.
- ضمان الوصول العادل وغير التمييزي إلى الخدمات الأساسية ودعم الحقوق القانونية والإنسانية للسكان الضعفاء.
- تعزيز القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي بين المجتمعات المتضررة من الصراع ودعم الأشخاص موضع الاهتمام في عملية تحديد الحلول المستدامة والسعي للحصول عليها.

لتحقيق أهدافها، ستقوم مجموعة قطاع الحماية بما يلي:

- تعزيز رصد اتجاهات النزوح ومخاطر الحماية لتعزيز جهود المناصرة والاستجابة القائمة على الأدلة للتخفيف من أثر الصراعات المسلحة والمتفجرات من مخلفات الحرب والعنف المحلي على السكان الضعفاء.
- زيادة المساعدات القانونية وتسجيل المواليد والتدخلات لتأمين الحيازة للنازحين والعائدين والسكان الضعفاء. سيقوم الشركاء بالمناصرة من أجل الإصلاحات الإدارية وتوسيع برامج منع الإخلاء في المناطق عالية الخطورة. ستعمل شبكات الحماية المجتمعية والفرق المتنقلة على تسهيل الإحالات للحصول على المساعدات القانونية وربط الأسر الضعيفة التي تلقت المساعدات النقدية للحماية بالمساعدات نقدية متعددة الأغراض للحد من آليات التكيف السلبية.
- توسيع نطاق الخدمات التي تركز على الناجين، بما في ذلك إدارة الحالات والوصول إلى الرعاية الصحية. سيتم توسيع فرق الحماية المتنقلة والمساحات الآمنة في المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمات للوصول إلى النساء والفتيات المعرضات للخطر. سيتم تقديم المساعدات النقدية للحماية لدعم الناجين الذين يواجهون تهديدات عاجلة.
- تعزيز إدارة الحالات ولم شمل الأسر ودعم الصحة النفسية للأطفال المتضررين من الصراع والنزوح. ستتم التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة من خلال شبكات الحماية المجتمعية لمحاولة منع إصابات ووفاة الأطفال المرتبطة بالألغام الأرضية. كما سيتم استخدام المساعدات النقدية متعددة الأغراض لدعم الأسر للحد من مخاطر عمالة وزواج الأطفال.
- توسيع نطاق عمليات إزالة الألغام في المناطق عالية المخاطر، وتعزيز مساعدة الضحايا (بما في ذلك إعادة التأهيل ودعم الأطراف الصناعية) وتوسيع نطاق حملات التوعية على مستوى المجتمع المحلي من خلال المراكز والشبكات المجتمعية.
- تعزيز أنظمة الحماية من خلال بناء القدرة على الصمود وتعزيز آليات الإحالة وتوسيع حملات التوعية. ستعزز برامج سبل العيش الاعتماد على الذات، بينما ستساعد جهود حل النزاعات على تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزوح.
- ضمان معالجة مخاطر الحماية بشكل منهجي عبر كافة المجموعات القطاعية. ستقدم مجموعة قطاع الحماية الوطنية الدعم الفني وتحليل الحماية لتعزيز الإنذار المبكر والإحالات المشتركة بين الوكالات وجهود الاستجابة المتكاملة.

تقسيم ذوي الاحتياج والمستهدفين

	الفتيات	الفتيان	النساء	الرجال	إجمالي الأنشطة	إجمالي المؤشرات
ذوو الاحتياج	4.5 مليون	4.8 مليون	3.8 مليون	3.9 مليون	33	33
المستهدفون	1.9 مليون	1.7 مليون	1.5 مليون	1.2 مليون		

مجال اختصاص حماية الطفل

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
7.3 مليون	0.7 مليون	34.8 مليون

سيعطي مجال اختصاص حماية الطفل الأولوية للخدمات الحيوية للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر من خلال الإدارة المتكاملة للحالة. سيشمل ذلك الاستخدام المنهجي لمسارات الإحالة والإدارة الآمنة للمعلومات، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال ومقدمي الرعاية، وضمان وجود آلية الرصد والإبلاغ لرصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وإثراء برامج المناصرة والاستجابة والوقاية، وتحديد دوافع وأسباب تجنيد الأطفال واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها. علاوة على ذلك، ستشمل الخدمات تيسير حصول الأطفال الواقعين تحت طائلة القانون على المساعدات القانونية وفي مجال الحماية من خلال نظام قضاء الأحداث الذي يراعي احتياجات الأطفال، بالإضافة إلى إعادة الإدماج والتوعية بمخاطر الذخائر القابلة للانفجار لحماية الأطفال من مخاطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. كما ستعطي الاستجابة الأولوية للعمل المستمر مع الأطفال والمراهقين ومقدمي الرعاية لهم والمجتمعات المحلية لتوعيتهم بخدمات الحماية المتاحة وكذلك كيف وأين يمكن الحصول عليها.

شدة الاحتياجات

حسب المديرية (في عام 2025)

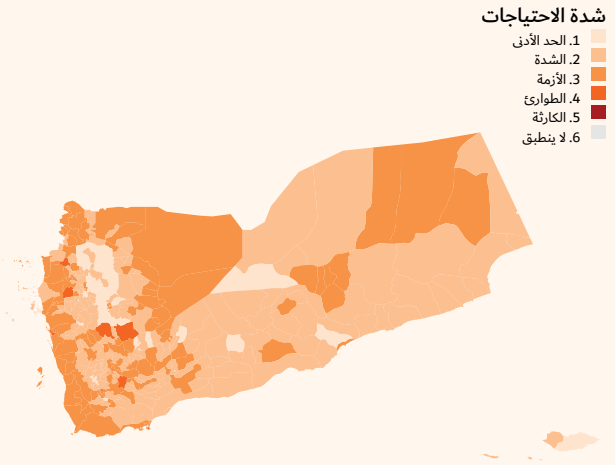

عدد ذوي الاحتياج والمستهدفين

حسب المديرية (في عام 2025)

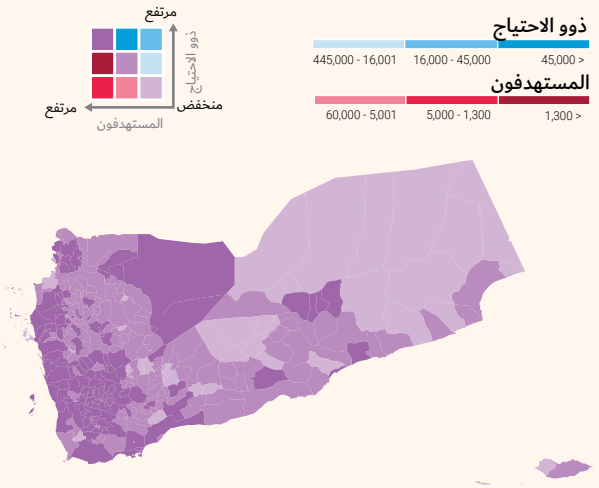

تقسيم ذوي الاحتياج والمستهدفين

	الفتيات	الفتيان	النساء	الرجال	إجمالي الأنشطة	إجمالي المؤشرات
ذوو الاحتياج	3.0 مليون	3.1 مليون	610.0 ألف	610.0 ألف	4	4
المستهدفون	347.8 ألف	360.7 ألف	16.1 ألف	16.5 ألف		

مجال اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
6.2 مليون	0.9 مليون	56 مليون

لا يزال الوصول إلى خدمات الاستجابة الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن محدودًا بسبب الصراع المستمر والنزوح وضعف البنية التحتية والوصمة الاجتماعية، مما يحد من قدرة الناجيات على طلب المساعدة. تشمل التحديات عدم كفاية توفر الخدمات المتخصصة، ومحدودية التغطية الجغرافية، وعدم كفاية التمويل، والأعراف المجتمعية التي تحد من عمليات الإبلاغ، وكلها تساهم في إيجاد عوائق كبيرة أمام النساء والفتيات اللواتي يحتجن إلى الحماية والدعم. تشير التقديرات إلى أن أقل من 5 في المائة من المرافق الصحية قادرة على تقديم الإدارة العلاجية السريرية لخدمات الاغتصاب، وأن 90 في المائة من المناطق الريفية تفتقر إلى أي دعم خاص بالاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. لا تزال عملية تنفيذ مبادرات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لها صعبة بشكل استثنائي في أجزاء كثيرة من البلاد بسبب الأعراف الاجتماعية المحافظة والمعتقدات الثقافية التي تنظر إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي على أنه قضية خاصة أو محظورة، والخوف من أن تتحدى مثل هذه البرامج الأدوار التقليدية للجنسين، والحساسيات السياسية حول التأثير الدولي على السياسات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك نقص في فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي أو إيلائه الأولوية بوصفه أحد المخاوف الإنسانية الحرجة، يتفاقم بسبب القدرات المؤسسية المحدودة وتحديت الحوكمة المنافسة.

ستقدم خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي تدخلات شاملة تركز على الناجين، بما في ذلك إدارة الحالات، والدعم النفسي والاجتماعي، والإحالات الصحية، والوصول إلى القضاء، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الريفية والمحرومة من الخدمات حيث لا تزال خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي شحيحة.

شدة الاحتياجات
حسب المديرية (في عام 2025)

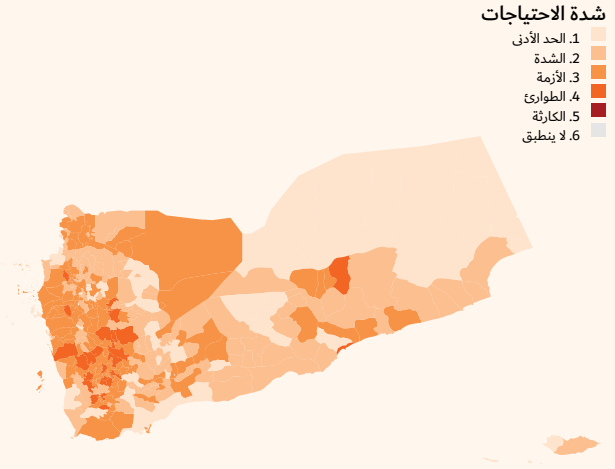

عدد ذوي الاحتياج والمستهدفين
حسب المديرية (في عام 2025)

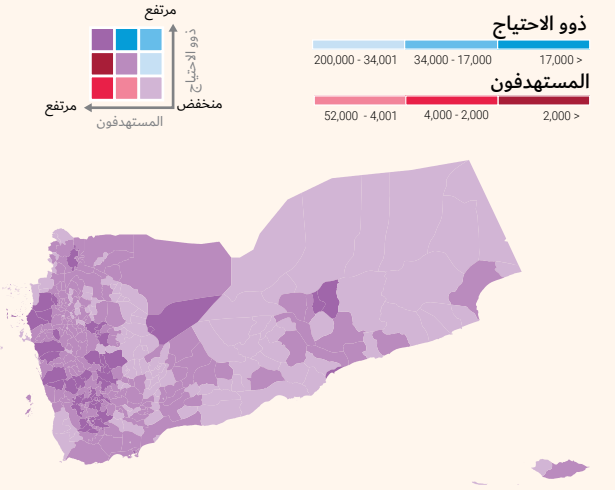

تقسيم ذوي الاحتياج والمستهدفين

	الفتيات	الفتيان	النساء	الرجال	إجمالي الأنشطة	إجمالي المؤشرات
ذوو الاحتياج	2.7 مليون	429.5 ألف	2.8 مليون	349.7 ألف	7	7
المستهدفون	288.6 ألف	58.8 ألف	506.5 ألف	54.6 ألف		

مجال اختصاص الأعمال المتعلقة بالألغام

ذوو الاحتياج	المستهدفون	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
5.1 مليون	2.5 مليون	16.6 مليون

لا يزال اليمن أحد أكثر البلدان تلوثًا بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، حيث تمنع مخاطر المتفجرات النازحين من العودة بأمان وتعيق حقوق الإسكان والأراضي والملكية. ستقوم خدمات الأعمال المتعلقة بالألغام بزيادة عمليات التطهير في المناطق ذات المخاطر العالية، وتقديم المساعدات للضحايا مثل إعادة التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي، وتنظيم حملات توعية على مستوى المجتمع المحلي للتخفيف من الإصابات والوفيات. كما ستعالج الاستجابة المخاطر البيئية والموسمية، مثل مخاطر السيول في مواقع النازحين، من خلال دمج الحد من مخاطر الكوارث في برامج الحماية والتعاون مع مجموعتي قطاعي المأوى وتنسيق وإدارة المخيمات لمنع المزيد من النزوح.

سيقوم الشركاء بتعزيز أنظمة الحماية من خلال تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وبناء القدرات، والإحالات المشتركة بين القطاعات. ستقلل برامج سبل العيش وبناء المهارات من الاعتماد على المساعدات الإنسانية، في حين أن مبادرات حل النزاعات ستعالج التوترات في مناطق النزوح والعودة. ستمكن جلسات التثقيف والتوعية الأفراد من التعامل مع النظم القانونية والاجتماعية، مما يتيح اتخاذ قرارات قائمة على المعلومات. سيعالج الدعم النفسي والاجتماعي المتخصص الصدمات النفسية، لا سيما في المناطق التي تعاني من اضطرابات شديدة مثل الحديدة وإب وتعز.

شدة الاحتياجات

حسب المديرية (في عام 2025)

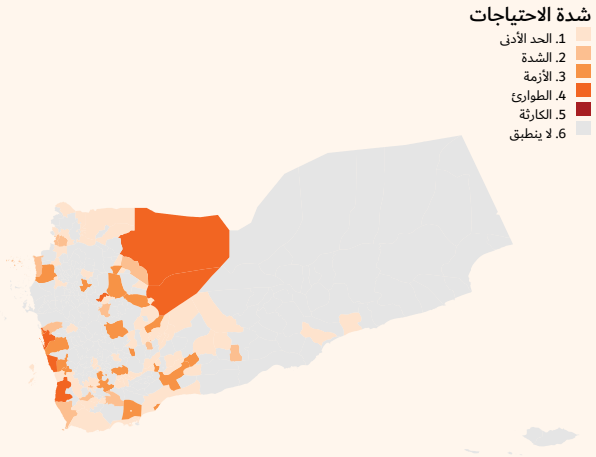

عدد ذوي الاحتياج والمستهدفين

حسب المديرية (في عام 2025)

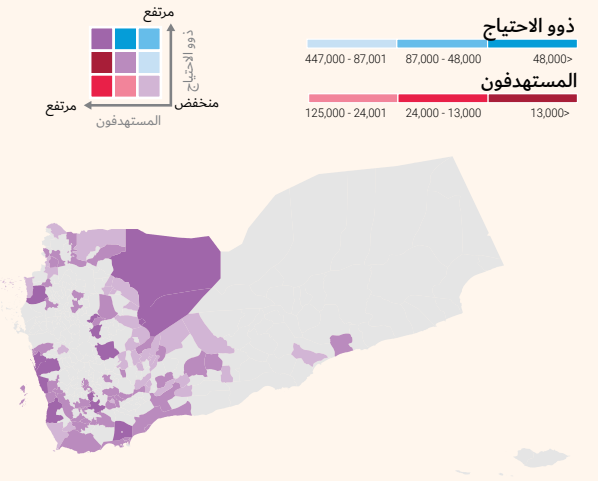

تقسيم ذوي الاحتياج والمستهدفين

	الفتيات	الفتيان	النساء	الرجال	إجمالي الأنشطة	إجمالي المؤشرات
ذوو الاحتياج	1.4 مليون	1.4 مليون	1.1 مليون	1.2 مليون	8	8
المستهدفون	599.5 ألف	697.8 ألف	570.6 ألف	679.2 ألف		

تعز، اليمن
فريق يجري عملية يدوية لإزالة الألغام في مديرية المخا. الصورة: المجلس الدنماركي للاجئين / أنور الشريف

ستظل المتابعة مع جميع المجموعات القطاعية بشأن الالتزام بخطة عمل مركزية الحماية من الأولويات. سيتم في عام 2025 إدخال آلية للإبلاغ المنتظم عن مخاطر الحماية والتهديدات، وكذلك الإجراءات المتخذة لمعالجتها. ستستمر الجهود المبذولة لتعزيز التحليل بين القطاعات المبني على معلومات من منظور الحماية، والبناء على التقدم المحرز مع المجموعات القطاعية المعنية بتنسيق وإدارة المخيمات والمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة والمساعدات النقدية متعددة الأغراض في عام 2024، والامتداد إلى المجموعات القطاعية المتبقية في عام 2025. ستقدم مجموعة قطاع الحماية الوطنية على وجه التحديد الدعم الفني لضمان أن تقدم كل مجموعة قطاعية في عام 2025 تقارير وفقا للمؤشر: **"عدد تحليلات الحماية التي أجريت وتمت مشاركتها، وتحديد التهديدات، والفئات الضعيفة، وآليات التكيف"**. سيضمن هذا النهج تحديد مخاطر وتهديدات الحماية ومعالجتها بشكل منهجي، مما يضمن دمج منظور الحماية في جميع جوانب العمل الإنساني.

الاستهداف وتحديد الأولويات

تؤكد استراتيجية تحديد أولويات مجموعة قطاع الحماية ومجالات اختصاصها على نهج مركز قائم على البيانات يستهدف المديريات ذات الشدة العالية في جميع أنحاء اليمن. يسلط التحليل من 2024 إلى 2025 الضوء على المحافظات والمديريات الحرجة التي تواجه أشد مخاطر الحماية جراء مزيج من الخسائر الكبيرة في صفوف المدنيين وتهديدات الإخلاء والفجوات الكبيرة في الوثائق المدنية ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية. تشمل هذه المناطق مأرب وتعز والحديدة وصعدة وأمانة العاصمة والضالع وإب وأبين والجوف وحجة، مع مديريات تم تصنيفها ذات شدة عالية مثل مدينة مأرب والتحيتا وخب والشعف والدريهمي وبيت الفقيه والقاهرة والمخا والحالي وصرواح والزهرة والمظفر وهمدان وقعطبة.

المكلا، اليمن
كرست أم من المكلا جهودها لإنهاء أي ممارسات ضارة ضد النساء والفتيات. الصورة: صندوق الأمم المتحدة للسكان

تشمل العوامل الرئيسية التي تحدد الأولويات عملية التعرض للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب على نطاق واسع، وأعداد النازحين المرتفعة بشكل غير متناسب، وتصاعد تهديدات الإخلاء. في مأرب، تتعرض أكثر من 24,000 أسرة لخطر الإخلاء، بينما تعد حوادث الألغام الأرضية في الحديدة من بين أعلى المعدلات على المستوى الوطني، حيث ألحقت أضرار بشكل خاص على مديريات مثل الزهرة وبيت الفقيه. في تعز، تواجه المديريات الواقعة على خط التماس مثل القاهرة والشمايتين تحديات شديدة تتعلق بالحماية، من بينها عمالة الأطفال ونقص الوثائق المدنية. تواجه صعدة مسائل مماثلة ذات شدة عالية، تتفاقم بسبب محدودية توافر خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل.

تمتد الأولويات لتشمل الفئات الضعيفة والمهمشة، مثل الأسر التي تعيلها نساء وذوي الإعاقة والمهمشين، الذين يتأثرون بشكل غير متناسب بالاستبعاد المنهجي والممارسات التمييزية. هناك حاجة إلى تدخلات شاملة في المديريات التي تعاني من نقص الخدمات حيث تتوفر حاليا أقل من 20 في المائة من خدمات الحماية الأساسية. تعد فرق الحماية المتنقلة وشبكات المراقبة المجتمعية والمناصرة مع السلطات المحلية والوطنية أمرا بالغ الأهمية للتخفيف من هذه المخاطر وتوسيع نطاق تغطية الخدمات.

لمعالجة هذه التحديات، تهدف مجموعة قطاع الحماية إلى إنشاء خدمات متعددة القطاعات ونهج متكاملة، وتوسيع نطاق الوساطة في عمليات الإخلاء، وتقديم دعم الوثائق المدنية وتعزيز الشراكات مع المجموعات القطاعية الأخرى والجهات المحلية. من خلال التركيز على المناطق ذات الشدة العالية التي توجد فيها احتياجات حماية متعددة، تضمن هذه الاستراتيجية حصول المجتمعات الأكثر عرضة للخطر على الدعم المستهدف والمتكامل الذي تحتاجه بشكل عاجل.

10.3 آلية الاستجابة السريعة

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

ذوو الاحتياج	المستهدفون	الشركاء	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
0.5مليون	0.5مليون	12	16.6مليون

شدة الاحتياجات
حسب المديرية (في عام 2025)

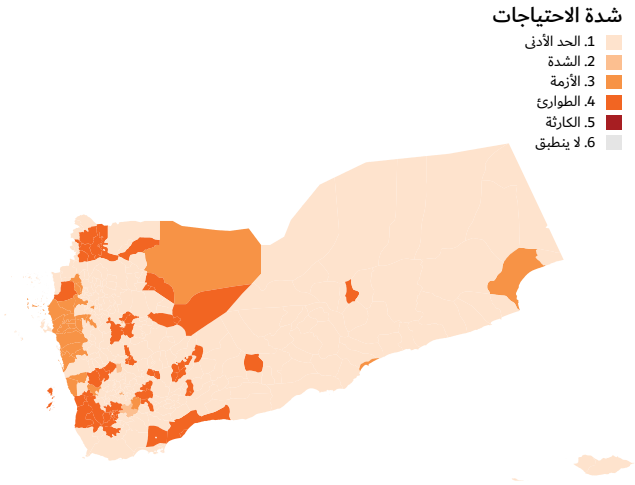

عدد ذوي الاحتياج والمستهدفين
حسب المديرية (في عام 2025)

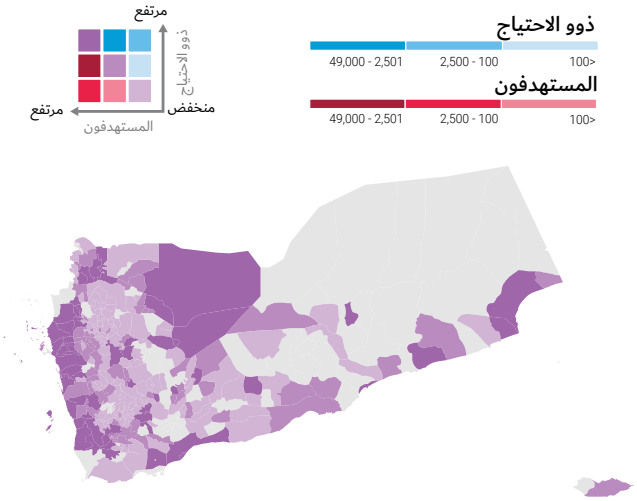

ملخص الاحتياجات

أدى الصراع المسلح المستمر والآثار المتصاعدة لتغير المناخ إلى النزوح المتكرر، مما أجبر الأسر على الفرار من منازلها والبحث عن ملاذ في المناطق التي يصعب الوصول إليها. في الساعات الـ 72 الأولى الحرجة من النزوح، لا يستطيع هؤلاء النازحون حديثًا الوصول إلى الضروريات الأساسية مثل الغذاء والمياه النظيفة والمأوى ومرافق النظافة. تواجه النساء والفتيات مخاطر إضافية بسبب الاحتياجات الصحية والنظافة الشخصية غير الملباة، مما يزيد من تعرضهن للمضاعفات والمسائل المتعلقة بالحماية.

تم تصميم آلية الاستجابة السريعة متعددة القطاعات لتلبية هذه الاحتياجات العاجلة من خلال تقديم المساعدات الطارئة الفورية المنقذة للأرواح في غضون الـ 72 ساعة الأولى من النزوح أو الكوارث الناجمة عن المناخ. تهدف آلية الاستجابة السريعة إلى الحد من الضعف الناجم عن الصدمات والحفاظ على كرامة السكان المتضررين من خلال تقديم حزمة مساعدة متكاملة، من بينها مجموعة مواد النظافة الأساسية، وأطقم مواد الانتقال/النسائية الحافظة للكرامة، وحصص الإعاشة الفورية الجاهزة للأكل، وفلاتر المياه الخزفية للحد من مخاطر الأمراض المنقولة بالمياه مثل الكوليرا. تشمل حزمة المساعدة المقدمة من آلية الاستجابة السريعة المساعدات النقدية متعددة الأغراض، التي يتم تقديمها بعد 14 إلى 21 يومًا من النزوح، مما يضمن أن تلبي الأسر احتياجاتها الأساسية العاجلة إلى جانب المساعدات العينية الأولية، يمكن من خلال استخدام النقد حصول الأسر على المواد الأساسية من الأسواق المحلية وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها المحددة.

يعد النشر السريع لآلية الاستجابة السريعة أمرا بالغ الأهمية للتخفيف من تأثيرات النزوح المفاجئ أو الصدمة. من خلال تقديم المساعدات متعددة القطاعات على وجه السرعة، تساعد آلية الاستجابة السريعة في استقرار السكان المتضررين، حيث تتيح لهم تلبية احتياجات البقاء الفورية مع الحفاظ على الشعور بالكرامة والحياة الطبيعية. يضمن إدراك الدور الهام التي تقوم به آلية الاستجابة السريعة في جهود الاستجابة الطارئة حصول الأسر النازحة حديثا على الدعم الذي تحتاجه خلال أكثر اللحظات ضعفا.

استراتيجية الاستجابة

في حالة حدوث الصدمة أو النزوح، يتم جمع المعلومات الأولية بواسطة آلية الاستجابة السريعة في غضون 72 ساعة بحسب المعلومات المتلقاة من أداة تقييم الاحتياجات السريعة. يتم مشاركة المعلومات مع فرق التنسيق الإقليمية ومجموعة التنسيق بين القطاعات وكل المجموعات القطاعية ذات الصلة، من بينها مجموعة قطاع المأوى على الصعيدين المركزي والميداني. يتم مشاركة التفاصيل الشاملة عن الأسر النازحة لاحقا (مرتين في

الأسبوع) مع جميع المجموعات القطاعية عبر روابط آمنة، مما يمكنها من تخطيط وتنفيذ استجابة خط ثاني مناسبة، بما في ذلك مساعدات المواد غير الغذائية والإيوائية.

تقدم آلية الاستجابة السريعة متعددة القطاعات حزمة الحد الأدنى من المساعدات الفورية المنقذة للأروح على أساس "دون النظر في النتائج" للأسر النازحة حديثا في المناطق التي يصعب الوصول إليها من خلال التدخلات المنسقة:

- تقديم مجموعة مواد آلية الاستجابة السريعة الطارئة (مواد النظافة الأساسية للأسرة، وأطقم مواد الانتقال/النسائية الحافظة للكرامة، وفلتر المياه وحصص المواد الغذائية الفورية الجاهزة للأكل) للنازحين الجدد أو المتضررين من كوارث تغير المناخ. تغطي هذه المساعدات الاحتياجات الأساسية للأسر لمدة خمسة إلى سبعة أيام خلال المرحلة الأولى من النزوح.
- تقديم المساعدات النقدية متعددة الأغراض الطارئة لمرة واحدة للأسر النازحة حديثا أو المتضررة من كوارث تغير المناخ بعد 21-14 يومًا من تقديم مجموعة مواد آلية الاستجابة السريعة الطارئة، وذلك لتغطية الاحتياجات الأساسية العاجلة للأسر النازحة لمدة شهر واحد، حتى يتم تقديم المزيد من الاستجابة من قبل المجموعات القطاعية. بالإضافة إلى ذلك، ستتم إحالة الأسر المسجلة في آلية الاستجابة السريعة إلى أهلية إضافية للحصول على مساعدات نقدية متعددة الأغراض لعدة جولات (تصل لخمس جولات) باستخدام إطار تحليل أوجه الضعف الخاص باتحاد المساعدات النقدية في اليمن.
- تقديم جولة واحدة من المساعدات الغذائية الطارئة للأسر النازحة حديثا أو المتضررة من كوارث تغير المناخ.

يستلزم أسلوب استجابة آلية الاستجابة السريعة شراء الإمدادات وتخزينها و كذا تخزينها مسبقا في جميع أنحاء البلاد في المخازن المركزية ودون المركزية والميدانية، والتحقق من التنبيهات الجديدة للنزوح وحشد فرق آلية الاستجابة السريعة في غضون 72 ساعة في المواقع المستهدفة، وتسجيل الأسر النازحة الجديدة، وتوزيع حزم مواد آلية الإستجابة السريعة، ومشاركة البيانات عالية الجودة والشاملة مع المجموعات القطاعية للاستجابة اللاحقة، وصرف المساعدات النقدية متعددة الأغراض والمواد الغذائية على الأسر النازحة الأشد ضعفا.

تتولى المنظمة الدولية للهجرة قيادة توزيع مكون المساعدات النقدية متعددة الأغراض الطارئة ضمن حزمة مساعدات آلية الاستجابة السريعة كشريك تنفيذي لاتحاد المساعدات النقدية في اليمن، يضم خمس منظمات غير حكومية دولية.

الاستهداف وتحديد الأولويات

للشراكة التعاونية بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة واليونيسف و12 منظمة غير حكومية دولية ووطنية دور أساسي في تعزيز جهود التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في اليمن. يجسد هذا الاتفاق الرباعي نهج "أمم متحدة واحدة"، حيث يبين كيف يمكن للعمل المنسق أن يزيد من نقاط القوة الفريدة لكل وكالة. من خلال العمل معا، تجسد هذه المنظمات نهج "توحيد الأداء"، مما يضمن تقديم استجابة إنسانية موحدة وأكثر فعالية.

تتماشى آلية الاستجابة السريعة متعددة القطاعات استراتيجيا مع أهداف التنمية المستدامة المتعددة، مما يعزز أثرها الشامل. من خلال توزيع مجموعة المواد الغذائية، تعمل آلية الاستجابة السريعة على تعزيز "الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء التام على الجوع" من خلال تلبية الاحتياجات التغذوية الفورية للسكان النازحين. يساهم تقديم أطقم مواد النظافة، إلى جانب مبادرات المياه والصرف الصحي والنظافة والدعم التغذوي، في تحقيق "الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والعافية" من خلال الوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة العامة. علاوة على ذلك، يدعم تزويد النساء بمجموعة مواد الانتقال الحافظة للكرامة "الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين"، مما يقلل من المخاطر المتعلقة بالحماية والحرمان والنظافة للنساء والفتيات. كما تتماشى آلية الاستجابة السريعة مع "الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي"من خلال دمج التدابير الخاصة بتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات التي يسببها المناخ، مثل السيول والجفاف، مع تعزيز القدرات على التكيف بين المجتمعات المتضررة.

بالإضافة إلى الإغاثة الفورية، تعمل آلية الاستجابة السريعة كنقطة دخول حيوية للنازحين الجدد إلى نظام الدعم الإنساني الأوسع، حيث توفر آلية الاستجابة السريعة منصات متنوعة وذات أثر لتبادل البيانات والإحالات. تعتبر بمثابة مصدر رئيسي لإدارة المعلومات من أجل جمع البيانات الشاملة من الخط الأول والتقييم السريع للاحتياجات. تتم إحالة جميع النازحين المسجلين حديثا إلى المجموعات القطاعية ذات الصلة مرتين في الأسبوع، مما يسهل استجابة متسلسلة قائمة على المجموعات القطاعية تضمن تقديم دعم شامل عبر مختلف القطاعات مثل المأوى والصحة والحماية. تعزز عملية الإحالة المنهجية هذه التنسيق بين الجهات العاملة في المجال الإنساني، مما يسمح بتقديم مساعدات أكثر استهدافا وكفاءة. من خلال إعطاء الأولوية للتحديد السريع للسكان الأشد ضعفًا ودعمهم، لا تعالج آلية الاستجابة السريعة احتياجات البقاء الفورية فحسب، بل تساهم أيضا في قدرة المجتمعات المتضررة على الصمود والتعافي بشكل عام. من الممكن أن تتسبب الإمدادات المحدودة المجهزة مسبقًا في المناطق المتضررة بتأخير جهود الاستجابة من قبل المجموعات القطاعية الأخرى. لمواجهة هذه التحديات، تشارك فرق تنسيق آلية الاستجابة السريعة بفعالية مع مجموعة التنسيق بين القطاعات وقادة المجموعات القطاعية لتعزيز مسارات الإحالة وتطوير أنظمة متابعة قابلة للقياس، بما في ذلك تعزيز قنوات الاتصال مع الأطراف المعنية وتشجيع آليات رفع الملاحظات المنهجية. تلعب قاعدة بيانات آلية الاستجابة السريعة دورًا هامًا في هذه الجهود من خلال الاحتفاظ بسجلات محدثة للمستفيدين، ومنع ازدواجية تقديم الخدمات، وضمان أن تستهدف

المساعدات بشكل دقيق حتى مع انتقال السكان. من خلال هذه التدابير، تظل آلية الاستجابة السريعة ملتزمة بتعزيز التنسيق والتعاون مع المجموعات القطاعية والشركاء، وضمان استكمال التدخلات الأولية بدعم مستدام من القطاعات ذات الصلة من أجل تقديم استجابة أكثر شمولية للنزوح.

المراقبة

لكل مركز من مراكز العمل الإنساني الميدانية السبعة التابعة للأمم المتحدة منسق ميداني لآلية الاستجابة السريعة لضمان التنسيق والتنفيذ الفعالين، هؤلاء المنسقون مسؤولون عن تيسير الأنشطة على الصعيد الميداني، ومعالجة التحديات التشغيلية، وعقد اجتماعات شهرية مع أعضاء مجموعة قطاع آلية الاستجابة السريعة والسلطات. يضمن هذا النهج التعاوني التكامل والإحالات الفعالة وتفعيل آليات الاستجابة السريعة في الوقت المناسب عند الحاجة. كما يقوم المنسقون الميدانيون لآلية الاستجابة السريعة بزيارات مراقبة منتظمة إلى مخازن آلية الاستجابة السريعة ومواقع النزوح ونقاط التوزيع لتقييم الوضع على أرض الواقع.

بالإضافة إلى ذلك، يتمركز شركاء آلية الاستجابة السريعة في مواقع استراتيجية بالقرب من خطوط المواجهات والمناطق المعرضة لكوارث تغير المناخ، مع وجود مخازن في هذه المناطق التي يسودها التوتر لتمكين الاستجابة السريعة. تتم مراقبة مخزون آلية الاستجابة السريعة عبر الإنترنت، ويتم تجديده وإعادة توزيعه من المناطق المعتدلة إلى مناطق التوتر مما يضمن التسجيل المستمر وتوزيع حزمة مواد آلية الاستجابة السريعة دون انقطاع. لمنع الازدواجية، يتم تحميل بيانات الأسر النازحة حديثا يوميا على منصة معلومات آلية الاستجابة السريعة من قبل الشركاء المنفذين، ولا يتم تقديم مساعدة آلية الاستجابة السريعة إلا بعد القيام بعملية التحقق. تشارك الآلية بنشاط في زيارات المراقبة والتقييم المشتركة للأمم المتحدة وتقدم مستجدات منتظمة عن حالات النزوح والأزمات داخل البلاد إلى المنسق الوطني لآلية الاستجابة السريعة.

تشارك آلية الاستجابة السريعة قوائم المستفيدين مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاء المجموعة القطاعية والأطراف المعنية الأخرى. كما تعمل على إصدار تقارير مستجدات منتظمة ورسوم بيانية لنشر المعلومات حول الآلية والديناميكيات الميدانية. تمثل هذه التدابير بعض ضوابط المراقبة والتقييم الرئيسية المدمجة حاليا في آلية الاستجابة السريعة.

يعتمد تفعيل موارد آلية الاستجابة السريعة على التقييم المنهجي لإنذارات النزوح والمعايير المحددة مسبقًا لضمان توجيه الموارد بكفاءة إلى الفئات السكانية الأشد ضعفا. يتم تلقي التنبيهات من السلطات المحلية والشبكات المجتمعية والشركاء المنفذين ووكالات الأمم المتحدة ويجب أن تتضمن تفاصيل رئيسية مثل موقع السكان المتضررين وعدد الأسر النازحة والمكان الذي بدأ منه النزوح. بمجرد تلقي هذه التنبيهات، تخضع للتحقق من خلال التحقق من البيانات بشكل ثلاثي حيث تعتمد على مصادر متعددة، مثل فرق التنسيق الوطنية، وشركاء آلية الاستجابة السريعة، ومراكز آلية الاستجابة السريعة، ووكالات الأمم المتحدة وشركائها على الأرض لتأكيد حالة النزوح، وتقييم مخاطر الحماية، وتحديد توافر الإمدادات والقدرة المحلية على الاستجابة. يتم تحديد درجات التنشيط بوضوح لضمان الكفاءة من حيث التكلفة وتحديد الأولويات. على سبيل المثال، تتطلب الصدمات الناجمة عن المناخ ما لا يقل عن 10 أسر نازحة لتحفيز الاستجابة. في حالات النزوح المرتبطة بالصراع، يؤخذ في الاعتبار حجم النزوح وقيود الوصول. يكفل هذا النهج المنظم تخصيص الموارد الشحيحة للأوضاع التي تتجاوز فيها الاحتياجات قدرة السلطات المحلية والمجتمعات المضيفة.

تقسيم ذوي الاحتياج والمستهدفين

	الفتيات	الفتيان	النساء	الرجال	إجمالي الأنشطة	إجمالي المؤشرات
ذوو الاحتياج	116.8 ألف	138.8 ألف	118.7 ألف	145.8 ألف	1	1
المستهدفون	116.8 ألف	138.8 ألف	118.7 ألف	145.8 ألف		

المحويت، اليمن
تستخدم فرق آلية الاستجابة السريعة الجمال لإيصال حزمة مواد آلية الاستجابة السريعة للناس في المناطق التي يصعب الوصول إليها من مديرية ملحان بمحافظة المحويت بعد السيول الجارفة. الصورة: منظمة رؤيا أمل الدولية

11.3 القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

ذوو الاحتياج	المستهدفون	الشركاء	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
0.2مليون	0.2مليون	20	48.3مليون

*سيتم تحديث عدد ذوي الاحتياج و المتطلبات التمويلية عند الانتهاء من تحديث أرقام المهاجرين في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع

شدة الاحتياجات
حسب المديرية (في عام 2025)

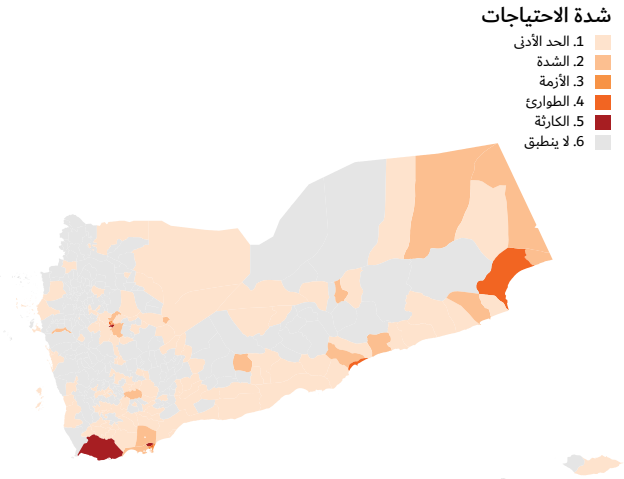

عدد ذوي الاحتياج والمستهدفين
حسب المديرية (في عام 2025)

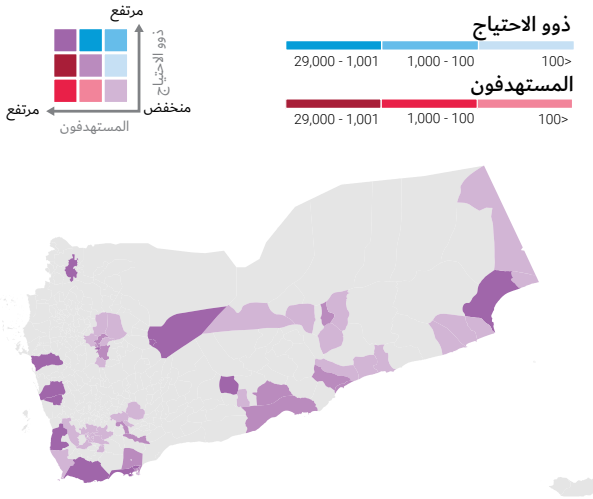

ملخص الاحتياجات

لا يزال اليمن بلدًا رئيسيًا للجوء والهجرة، لا سيما بالنسبة للأفراد القادمين من القرن الأفريقي. على الرغم من أنه طرف في اتفاقية اللاجئين لعام 1951، تأثرت قدرة البلاد على الوفاء بهذه الالتزامات الدولية بشكل سلبي جراء الأزمة الإنسانية وأزمة الحماية التي طال أمدها، وكذا عدم وجود إطار تشريعي وطني بشأن حماية اللاجئين. كان عدد المهاجرين الوافدين إلى اليمن الذين تم الإبلاغ عنهم ثابتًا نسبيًا، على الرغم من ملاحظة زيادة حادة في الجزء الأخير من عام 2024، ويرجع ذلك على الأرجح إلى زيادة الوصول الإنساني إلى ذُباب في محافظة تعز. وفقًا لبيانات مراقبة التدفق الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة، تم الإبلاغ عن 18,035 وافدًا في نوفمبر و20,435 وافدًا في ديسمبر مقارنة ب 1,631 وافدًا تم الإبلاغ عنهم في أغسطس، مع الإبلاغ عن 60,897 من الوافدين إجمالًا بين يناير وديسمبر.[68] في الوقت نفسه، لا تزال الخدمات الأساسية لتغطية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية للمهاجرين محدودة. هناك حاجة ملحة إلى تحسين ظروف الحماية وضمان إعمال الحقوق لجميع اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك من خلال مراقبة الحماية والإبلاغ عنها، والتحديد السليم والإحالات داخل التنقلات المختلطة، وضمان حق اللجوء للأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية.

غالبًا ما يكون اللاجئون والمهاجرون في مجموعات عرضة لخطر متزايد، من بينهم النساء المعرضات للخطر والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وكبار السن وذوي الإعاقة، غير قادرين على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي يتأثرون بشكل غير متناسب بالظروف الاقتصادية الحالية في البلاد، مما يعرضهم لخطر سوء المعاملة أو الاستغلال بشكل أكبر، حيث يتبنى البعض استراتيجيات تأقلم سلبية. هناك حاجة ملحة لتحسين الظروف المعيشية للمهاجرين واللاجئين الأشد ضعفًا من خلال مواصلة تقديم الخدمات متعددة القطاعات بما في ذلك المأوى والصحة والتعليم وحماية المرأة وحماية الطفل والدعم النفسي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة. سيتم تنفيذ أساليب مختلفة للتدخلات مثل التدخلات القائمة على النقد من أجل الوكالة الذاتية والتمكين. سيتم تعميم مبادئ الحماية في جميع مجالات التدخل.

لا يزال العديد من طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين في نزوح طويل الأمد ضمن نطاق البلاد، دون آفاق حقيقية للإدماج المحلي أو طرق آمنة للتوجه إلى بلد آخر. بالنسبة للمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل والراغبين في العودة إلى بلدانهم الأصلية، توجد آليات للمساعدة على العودة بالرغم من أن القدرات والموارد الحالية غير كافية لتلبية الطلب الحالي بالكامل. هناك حاجة ملحة لدعم التطوير المستمر لحلول

دائمة لجميع المهاجرين واللاجئين، بما في ذلك من خلال الاستخدام الاستراتيجي لإعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث، وزيادة الدعم للعودة إلى بلدانهم الأصلية في ظروف تتسم بالأمان والكرامة، وبما يتماشى مع مبدأ العودة الطوعية.

استراتيجية الاستجابة

ستعمل القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين على ضمان تلبية احتياجات المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يصلون إلى اليمن أو يعبرون عبره أو تقطعت بهم السبل أو يستقرون فيه والاستجابة لها. ستساهم القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين وشركاؤها في الحد من مخاطر الحماية من خلال معالجة التهديدات ونقاط الضعف وتعزيز قدرة الحماية لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين. وسيتم ذلك من خلال تقديم مساعدات متعددة القطاعات لإنقاذ الأرواح، بما في ذلك المساعدة المتخصصة في مجال الحماية والصحة والمأوى، مع مناصرة إدراج السكان في استجابة المجموعة القطاعية الأوسع.

سيتم تنفيذ الأنشطة على طول طرق الهجرة، بما في ذلك المناطق الحدودية وفي المراكز الحضرية، حيث يعيش اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون أو تقطعت بهم السبل، بما في ذلك مخيم خرز للاجئين ومراكز/نقاط الاستجابة للمهاجرين.

ستواصل القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين التنسيق والمناصرة على نطاق أوسع مع المسئولين من أجل تعزيز بيئة الحماية وضمان امتثال أفضل لمعايير حقوق الإنسان والالتزامات الدولية، بما في ذلك اتفاقية اللاجئين لعام 1951. وستتعاون مع السلطات والجهات الأخرى العاملة في المنطقة لضمان تنسيق الاستجابة والتحديد السليم للأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية.

ستعمل القطاعات المتعددة على تسهيل الحلول الدائمة، بما في ذلك إعادة توطين اللاجئين والعودة الإنسانية الطوعية للمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، تتماشى هذه الأنشطة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

تعميم الحماية: ستقوم القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين وشركاؤها بتعميم مبادئ الحماية في جميع مراحل الاستجابة من خلال، من بين إجراءات أخرى، تقديم بناء القدرات على مبادئ وممارسات تعميم الحماية للأطراف المعنية ومقدمي الخدمات، وتفعيل آليات رفع الشكاوى والملاحظات، وضمان الاتصال ثنائي الاتجاه بين السكان المستهدفين ومقدمي الخدمات، واتخاذ خطوات لضمان الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ستولي الاستجابة المشتركة بين الوكالات الاعتبار الواجب لحساسية الصراع وإشراك المجتمعات المضيفة في الاستجابة حيثما كان ذلك مناسبًا. سيتم إدماج صون الأطفال في جميع مراحل الاستجابة متعددة القطاعات بما يتماشى مع السياسات التنظيمية لأعضاء القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين.

الاستهداف وتحديد الأولويات

ستواصل القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين وشركاؤها إعطاء الأولوية للأفراد الأشد ضعفا في مجتمعات طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين. سيشمل ذلك النساء المعرضات للخطر، والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وكبار السن، وذوي الإعاقة، والناجين من العنف، والأفراد الذين لديهم احتياجات حماية ملحة أخرى.

ستظل الخدمات المقدمة لطالبي اللجوء واللاجئين في المقام الأول في المناطق الحضرية الرئيسية، حيث لا يزال معظم طالبي اللجوء واللاجئين مقيمين، مع تقديم الخدمات التوعوية والمتنقلة للوصول إلى الأفراد الموجودين خارج هذه المناطق. ستواصل المنظمة الدولية للهجرة تقديم الخدمات من خلال فرقها المتنقلة على طول طرق الهجرة، بما في ذلك في المناطق الحدودية وخطوط المواجهة حيث تقطعت السبل بالمهاجرين.

في عام 2025، ستبذل جهود أكبر لرصد نقاط الوصول الرئيسية في جنوب البلاد باستمرار لتحديد الاحتياجات الإنسانية والحماية للوافدين الجدد عن طريق البحر والاستجابة لها، بمن فيهم الأفراد الذين قد يكونون عرضة للاتجار أو الناجين من الحوادث في البحر، من بينها تحطم السفن.

سمية
لاجئة صومالية تبتهج بفرح وهي تحمل طفلها على متن قارب تدعمه المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للعودة إلى الصومال. الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ميسا خلف

تقسيم ذوي الاحتياج والمستهدفين

	الفتيات	الفتيان	النساء	الرجال	إجمالي الأنشطة	إجمالي المؤشرات
ذوو الاحتياج	14.9 ألف	21.5 ألف	30.7 ألف	125.4 ألف	8	20
المستهدفون	14.9 ألف	21.5 ألف	30.7 ألف	125.4 ألف		

12.3 المأوى والمواد غير الغذائية

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

ذوو الاحتياج	المستهدفون	الشركاء	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
7.5مليون	1.8مليون	*233	170مليون

*يمثل هذا الرقم إجمالي أعضاء مجموعة قطاع المأوى بما في ذلك الشركاء الفاعلين.

شدة الاحتياجات
حسب المديرية (في عام 2025)

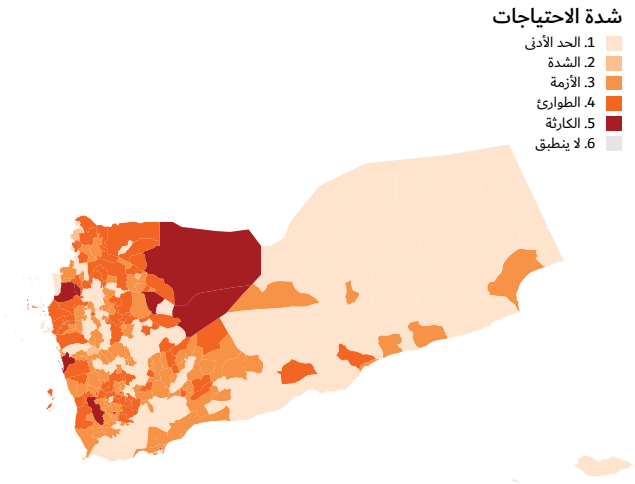

عدد ذوي الاحتياج والمستهدفين
حسب المديرية (في عام 2025)

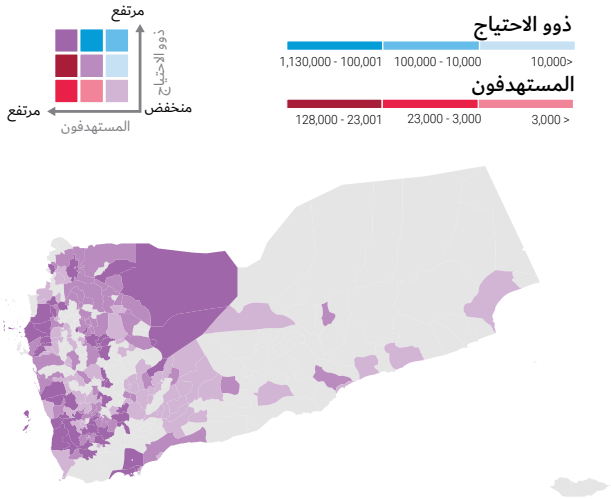

ملخص الاحتياجات

تقدر مجموعة قطاع المأوى أن 7.5 مليون شخص من الفئات الضعيفة، 55 في المائة منهم من النازحين و45 في المائة من غير النازحين من بينهم العائدون والمجتمعات المضيفة، هم في حاجة إلى المأوى والمواد غير الغذائية[69]. من إجمالي عدد ذوي الاحتياج، يعيش 69 في المائة في ظروف إيوائية حرجة وكارثية (الشدة 4 و5). هناك ما يقرب من 1.6 مليون نازح يقيمون في مواقع غير رسمية كملاذ أخير، في حين يقيم أكثر من 3.3 مليون في ترتيبات الاستضافة العائلية ومساكن بالإيجار.

بالإضافة إلى الأزمة المستمرة التي طال أمدها، يواجه اليمن تحديات مناخية شديدة مثل الأعاصير والسيول والعواصف ودرجات الحرارة القصوى (موجات الحر والبرد) والانهيارات الأرضية. يعيش حوالي 7 في المائة من ذوي الاحتياج في مواقع ذات درجات حرارة منخفضة للغاية في فصل الشتاء. بالإضافة إلى ذلك، تقع معظم مواقع النازحين غير مخطط لها في مسارات السيول وتتعرض لمشكلات الإسكان والأراضي والممتلكات. نتيجة لذلك، غالبا ما تتضرر 43 في المائة من مواقع النازحين في اليمن البالغ عددها 2,290 موقعًا بالسيول، مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح وأضرار في الممتلكات وآثار بيئية كبيرة، مما يدفع إلى الحاجة إلى التجهيز المسبق لمجموعة المواد الطارئة/المساعدات النقدية القطاعية المشروطة بالإضافة إلى التدخلات المنقذة للأرواح.

وجد تقييم شامل للاحتياجات أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون الاجئين لأكثر من 686,000 شخص في 173 مديرية في جميع أنحاء اليمن أن 5 في المائة كانوا من ذوي الإعاقة، و22 في المائة كانت من الأسر التي تعيلها نساء، و37 في المائة ليس لديهم وسائل دخل، و54 في المائة من النازحين والعائدين الذين أجابوا على سؤال "كيف هو سكنكم في منطقتكم الأصلية" أبلغوا عن أضرار لحقت بمنازلهم في مناطقهم الأصلية، ويحتاج 53 في المائة إلى ملاجئ أكثر أمانا وتحفظ كرامتهم بسبب الظروف المعيشية غير المستقرة.[70]

يواصل انعدام فرص سبل العيش بمفاقمة ظروف الأسر الضعيفة التي تكافح مع محدودية القدرة الشرائية للحصول على الأدوات المنزلية البالية أو استبدالها، بما في ذلك المواد المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة والمساكن الإيوائية الأكثر أمانًا وحفظًا للكرامة. إن عدم القدرة على الوصول إلى الطاقة الصديقة للبيئة للإضاءة والطهي يعرض النساء والفتيات لمخاطر حماية كبيرة حيث يطلب منهن قطع مسافات طويلة لجمع الحطب. تساهم هذه العوامل في تقليص آليات التكيف والاعتماد على المساعدات الإنسانية ومن المتوقع أن تزيد من

التوترات المجتمعية والعائلية بينما تعرض الأسر الضعيفة لمزيد من مخاطر الحماية.

استراتيجية الاستجابة

في اليمن، يحتاج ما يقرب من 7.5 مليون شخص إلى المأوى والأدوات المنزلية الأساسية، بزيادة قدرها 12 في المائة عن عام 2024 بسبب الاحتياجات المتزايدة والأزمة المستمرة التي طال أمدها وآثار الصدمات المناخية. كانت الجهود المبذولة في عام 2024 هامة في منع المزيد من التدهور في الظروف المعيشية للأسر الضعيفة. زادت العضوية في مجموعة قطاع المأوى في عام 2024، مما يضمن تغطية الاستجابة على مستوى البلاد. يسلط هذا التقدم الضوء على قدرة المجموعة القطاعية على تنفيذ البرامج وتوسيع نطاقها في عام 2025. إلى جانب الجهود الطارئة، أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى الاستثمار في حلول المأوى المستدامة على المدى المتوسط والطويل.

في عام 2025، تعتزم مجموعة قطاع المأوى تحسين الظروف المعيشية لـ 1.8 مليون من الأشخاص الأشد ضعفًا من خلال تقديم مساعدات المواد غير الغذائية والمأوى المنقذ للأرواح والمحافظ على الحياة عبر نهج متعدد القطاعات. يستهدف هذا النهج الأسر الأشد ضعفًا في المناطق ذات أعلى مستويات الشدة للاحتياجات بين القطاعات للتخفيف من مخاطر الحماية وخلق ظروف أكثر أمانا وتصون الكرامة. سيستمر خط الإمدادات المشترك لمجموعة قطاع المأوى كونه آلية استجابة حاسمة، حيث يعالج بفعالية مجموعة من حالات الطوارئ بما في ذلك حالات النزوح الجديدة وآثار السيول وحوادث الحرائق وعمليات الإخلاء القسري. تهدف الخطة إلى دعم الاحتياجات الأسرية المختلفة، حيث تستهدف 80,000 أسرة بأطقم المواد غير الغذائية، وتزويد 40,000 أسرة بأجهزة طاقة منزلية مستدامة للمساعدة في التخفيف من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتزويد 31,000 أسرة بالدعم الخاص بفصل الشتاء. بالإضافة إلى ذلك، ستحصل 49,000 أسرة على المساكن الإيوائية الطارئة، وستحصل 44,000 أسرة على دعم الإيجار، وستستفيد 49,000 أسرة أخرى من إصلاحات و تحسين المأوى. سيتم تقديم أطقم مواد إصلاح المأوى إلى 30,000 أسرة، في حين ستصل حلول التخفيف من حدة السيول إلى 162 موقعًا للنازحين، وستغطي التخفيف من حدة السيول الخاصة بالمأوى 35,000 أسرة. من المقرر تنفيذ أنشطة المساكن الإيوائية والبنية التحتية في 137 مسكنًا إيوائيًا للنازحين. علاوة على ذلك، سيتم تدريب 10,000 أسرة على إصلاح المأوى، والاعتبارات البيئية، وتقنيات التكيف مع المناخ، وستحصل 20,000 أسرة على مساكن إيوائية انتقالية محلية، وستستفيد 10,500 أسرة من إعادة تأهيل المنازل، وسيتم تزويد 500 أسرة بمساكن إيوائية متطورة. لبناء قدرة المجتمع على الصمود، ستشارك المجتمعات بشكل كامل في كل جانب من جوانب استجابة المأوى، بما في ذلك التخطيط والتصميم والتنفيذ والمراقبة. سيعمل هذا النهج التشاركي على تمكين المجتمعات وتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات المستقبلية.

الاستهداف وتحديد الأولويات

لتلبية الاحتياجات المتنوعة للفئات السكانية الضعيفة في اليمن بشكل فعال، ستعطي مجموعة قطاع المأوى الأولوية للأسر المتضررة من الصدمات في عام 2025، بما في ذلك الصراعات والكوارث الطبيعية والإخلاء القسري وحوادث الحرائق. ستشمل الأولوية أولئك الذين لديهم احتياجات عاجلة بسبب النزوح المطول والعائدين والمجتمعات المضيفة الأشد ضعفًا، مع التركيز بشكل أكبر على أولئك الذين يعيشون في وضع الشدة الحرج. وسيستمر الترويج لنهج قائم على المستوطنات من أجل المنفعة الأوسع للاستجابة الإنسانية.

لا تزال المجموعة القطاعية تركز بشكل أساسي على النازحين، وهم الأشد ضعفا بسبب الصراعات المستمرة والمخاطر الطبيعية. ستستهدف حلول المواد غير الغذائية والمواد الإيوائية الطارئة بشكل مباشر وفعال أولئك الذين أجبروا على الفرار من منازلهم بسبب الصراع، وتلبية احتياجاتهم العاجلة من خلال تقديم المساعدات في الوقت المناسب لتحسين ظروفهم المعيشية وضمان سلامتهم. بالإضافة إلى النزوح الناجم عن الصراع، تدرك المجموعة القطاعية التأثيرات الكبيرة للأخطار الطبيعية على السكان الضعفاء. ستستهدف المجموعة القطاعية المتضررين من مثل هذه الأحداث، وضمان أن تكون التدخلات شاملة ومستجيبة لاحتياجات جميع الفئات المتضررة، خاصة النازحين في مواقع النزوح المعرضة لهذه المخاطر. سيتم اعتماد نهج متوازن لضمان تلبية احتياجات النازحين الذين يعيشون في مساكن مستأجرة وترتيبات الأسر المضيفة، الذين يشكلون ثلثي السكان النازحين، بشكل فعال.

إدراكا لطبيعة النزوح التي طال أمدها في اليمن، ستركز مجموعة قطاع المأوى على تطوير حلول مستدامة للنازحين لفترات طويلة. الهدف هو توفير ظروف معيشية كريمة تعزز الاعتماد على الذات والاستقرار، وتسهيل اندماج الأفراد النازحين في مجتمعاتهم. تماشيا مع مبدأ "عدم إلحاق الضرر"، ستخصص المجموعة القطاعية الموارد لمساعدة الأسر الأشد ضعفا داخل المجتمعات المضيفة. تعيش العديد من الأسر المضيفة في ظروف مماثلة أو أسوأ من النازحين. من خلال دعم هذه االأسر، تهدف المجموعة القطاعية إلى تعزيز الانسجام والتماسك الاجتماعي وتقليل التوترات بين النازحين والمجتمعات المضيفة.

أخيرًا، ستساعد المجموعة القطاعية العائدين الضعفاء من خلال تسهيل عملية إعادة التأهيل البسيطة لمنازلهم المتضررة أو تقديم مساكن إيوائية محدثة، وضمان حصولهم على ظروف معيشية آمنة ومأمونة في انتظار حلول دائمة. يضمن هذا النهج الشامل أن تكون تدخلات المجموعة القطاعية شاملة ومستهدفة وفعالة في مواجهة التحديات متعددة الأوجه التي يواجهها السكان الأشد ضعفا في اليمن.

الساحل الغربي، اليمن
زهراء وعائلتها يقفون خارج مأوى انتقالي. الصورة: المنظمة الدولية للهجرة/مونيكا شيرياك

تقسيم ذوي الاحتياج والمستهدفين

	الفتيات	الفتيان	النساء	الرجال	إجمالي الأنشطة	إجمالي المؤشرات
ذوو الاحتياج	2.0 مليون	2.1 مليون	1.7 مليون	1.7 مليون	12	14
المستهدفون	479.3 ألف	497.0 ألف	390.5 ألف	408.3 ألف		

13.3 المياه والصرف الصحي والنظافة

استكشف المزيد على:
humanitarianaction.info

ذوو الاحتياج	المستهدفون	الشركاء	المتطلبات التمويلية (بالدولار الأمريكي)
15.2مليون	6.6مليون	86	176.9مليون

شدة الاحتياجات
حسب المديرية (في عام 2025)

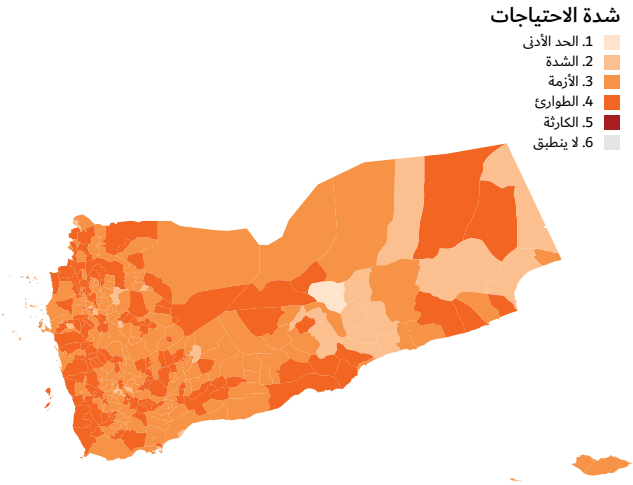

عدد ذوي الاحتياج والمستهدفين
حسب المديرية (في عام 2025)

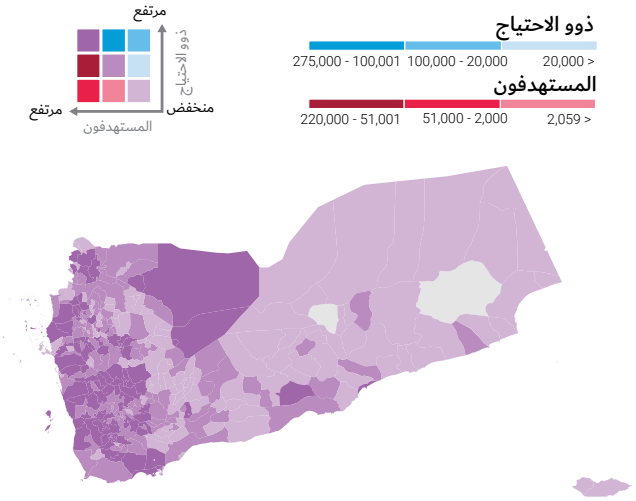

ملخص الاحتياجات

في عام 2025، يحتاج 15.2 مليون شخص إلى مساعدات المياه والصرف الصحي والنظافة، بانخفاض قدره 13 في المائة عن عام 2024. يُعزى هذا الانخفاض جزئيًا إلى عدد المستهدفين والذين تم الوصول إليهم من خلال الوصول المستدام إلى المياه والصرف الصحي في عام 2024، مما أدى إلى انخفاض الاحتياجات في المديريات التي أعطيت الأولوية في عام 2024. من بين ذوي الاحتياج للمياه والصرف الصحي والنظافة، هناك 4.1 مليون فتاة، و4.3 مليون فتى، و3.4 مليون امرأة، و3.5 مليون رجل، في حين أن هناك 2.2 مليون نازح.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه 13.6 مليون شخص تحديات تتعلق بالوصول إلى مصدر مياه ذي جودة كافية للوقاية من الأمراض، ولا يحصل 17 مليون شخص على ما يكفي من المياه لتغطية الاحتياجات اليومية الأساسية بما في ذلك الشرب والاستحمام والطهي. لا يزال ما يقدر بنحو 12.6 مليون شخص يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة. يواجه ما يقرب من 6.7 مليون شخص ظروفا قاسية للوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة (الشدة 4). تقع المديريات موضع الاهتمام الخاص في محافظات إب وتعز ومأرب وذمار وحجة والحديدة.

تعتبر معظم هذه المديريات حضرية وتواجه نقصًا مزمنا في الاستثمار في صيانة شبكات المياه والصرف الصحي، مما يؤثر سلبا على كفاءتها في معالجة وتنقية المياه ومياه الصرف الصحي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل انتشار أمراض الإسهال وخطر الإصابة بالإسهالات المائية الحادة/ الكوليرا.

في 37 في المائة من مديريات اليمن (124 مديرية)، معظمها نائية ويصعب الوصول إليها، يحتاج أكثر من نصف السكان إلى مساعدات المياه والصرف الصحي والنظافة. يعتبر الوضع مثير للقلق بشكل خاص في البيضاء (البيضاء) ومقبنة (تعز) وحجر الصيعر (حضرموت) ومرخة العليا وحبان وميفعة (شبوة) حيث يحتاج نحو 80 في المائة من السكان أو أكثر إلى دعم فوري في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة. تتأثر هذه المديريات بشكل خاص بنقص المياه وتغير المناخ.

في عام 2025، من المتوقع أن يظل عدم الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الأساسية عاملا مسببًا للإسهالات المائية الحادة / الكوليرا وسوء التغذية. أظهر مسح الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية (سمارت) الذي أجري في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية وجود علاقة كبيرة بين الإسهال والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة حيث لا تحصل العديد من الأسر على مياه الشرب المأمونة في المواقع التي ينتشر فيها سوء التغذية بشكل كبير.

استراتيجية الاستجابة

يتمثل الهدف الشامل لمجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في الحد من المراضة والوفيات المرتبطة بالمياه والصرف الصحي، سواء في حالات الطوارئ و/أو في المواقع المحرومة بشكل مزمن. تتألف استراتيجية الاستجابة للمياه والصرف الصحي والنظافة من ثلاث ركائز.

الركيزة 1: ستعمل المجموعة القطاعية على تعزيز قدرة الاستجابة الطارئة متعددة القطاعات والحفاظ عليها طوال عام 2025 لضمان تلبية احتياجات المتضررين من الكوارث على الفور، حسبما كان ذلك ممكنا. سيتم تحقيق ذلك من خلال إنشاء خط أنابيب مستدام وصيانته وضمان توفر قدرة تشغيلية كافية للنشر السريع من بين عدد مهم من شركاء المياه والصرف الصحي والنظافة في المواقع الجغرافية ذات الأولوية ذات الصلة. في إطار ركيزة الاستراتيجية هذه، تشمل الأنشطة نقل المياه بالشاحنات/الوايتات، والصرف الصحي الطارئ، والاصلاحات السريعة أو المدخلات لشبكات المياه والصرف الصحي الحالية لاستعادة تشغيلها، وتعزيز النظافة وتوزيع أطقم مواد النظافة ومعالجة المياه.

الركيزة 2: ستواصل المجموعة القطاعية تعزيز تدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة القادرة على الصمود والدائمة حيثما كان ذلك ممكنًا وقابل للتطبيق. تشمل الأساليب في إطار ركيزة الاستجابة هذه بناء وإعادة تأهيل وزيادة الطاقة الاستيعابية لشبكات المياه والصرف الصحي، وجعل الطاقة من مصادر الطاقة الشمسية، ودعم بناء قدرات المشغلين. ستتكامل هذه الأنشطة مع القطاعات الرئيسية الأخرى كلما أمكن ذلك.

الركيزة 3: ستواصل المجموعة القطاعية تنفيذ استراتيجيتها لتعميم الحماية في المياه والصرف الصحي والنظافة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال توسيع نطاق استخدام أدوات تدقيق السلامة في مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ونشر إطار المساءلة وضمان الجودة على المستوى القطري.وستساهم هذه الأنشطة، جنبا إلى جنب مع الرصد المعزز للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومؤشرات الحماية في الحد من تعرض النساء والأطفال وذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة إلى أي مخاطر.

المسائل الشاملة: ستعمل مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة على تعزيز الابتكار والممارسات الجيدة لتسهيل استراتيجيات الخروج في البيئات المحرومة بشكل مزمن حيث لا تزال الحلول المؤقتة قيد التنفيذ. الابتكار أو الممارسات الجيدة متنوعة، بما في ذلك تحلية المياه، وأنظمة معالجة مياه الصرف الصحي اللامركزية للمجتمعات الصغيرة، والحلول المحلية لإدارة النفايات المنزلية. كما سيتم توسيع نطاق استخدام البرامج القائمة على السوق والتدخلات النقدية.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تعميم تغير المناخ في برامج المجموعة القطاعية، بالإضافة إلى المزيد من الخطوات الملموسة. ستعزز المجموعة القطاعية التعاون مع الجهات ذات الصلة لضمان قدرتها على تقديم إرشادات حول عملية دمج القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، بما في ذلك الموارد المتعلقة بتقييمات المخاطر، والصرف الصحي القادر على الصمود ووحدات التعلم بشأن تقييم المخاطر، وخيارات القدرة على الصمود مثل الصرف الصحي المقاوم للسيول ومصادر المياه المقاومة للسيول والجفاف، والمراقبة والتقييم.

بالإضافة إلى ذلك، ستعزز المجموعة القطاعية جهودها في مجال المناصرة تجاه القطاعات الإنمائية وجميع الأطراف المعنية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة لضمان توجيه التمويل نحو المواقع ذات الأولوية على النحو الذي تحدده التقييمات وتحليل الاحتياجات. كما ستشجع المجموعة القطاعية عملية وضع أهداف مشتركة مع الشركاء في المجال الإنمائي والسلطات لضمان الانتقال السلس بين أطر الطوارئ والتنمية.

الاستهداف وتحديد الأولويات

في إطار ركيزة الاستجابة الطارئة، ستقوم مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة بإعطاء الأولوية واستهداف المتضررين من الكوارث في إطار خمسة سيناريوهات بما في ذلك تفشي الأمراض المنقولة بالمياه، وحالات الطوارئ المتعلقة بسوء التغذية حيث كانت المياه والصرف الصحي والنظافة عامل رئيسي مساهم فيها، والنزوح، والسيول والأعاصير. لن يتم الإفراج عن بنود خطوط الإمداد إلا عند اختراق عتبات الطوارئ لتجنب تعطيل الأسواق الحالية والاقتصادات المحلية.

في إطار ركيزة القدرة على الصمود والاستجابة لما بعد الطوارئ، سيعطي شركاء المجموعة القطاعية الأولوية للمجتمعات الأشد ضعفا المتضررة من الحرمان المزمن وعدم الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الأساسية كما هو موضح في التقييمات المتعمقة للمياه والصرف الصحي والنظافة. ستعطى الأولوية للمديريات والعزل التي فيها معدلات انتشار عالية لسوء التغذية و/أو الأمراض المنقولة بالمياه والبؤر الساخنة التاريخية للكوليرا. كما سيتم إعطاء الأولوية للمجتمعات التي تتأثر بانتظام بالجفاف والسيول والأعاصير بحلول مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. على وجه التحديد، بالنسبة للمواقع المتضررة من السيول، ينبغي إعادة بناء البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة بتصميمات محسنة للتخفيف من الكوارث التي قد يسببها المناخ في المستقبل.

كما سيسعى شركاء المجموعة القطاعية إلى تنفيذ حلول أكثر استدامة في مواقع النازحين التي تعاني من نقص مزمن في الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الأساسية. سيبذل الشركاء جهودا كبيرة للخروج من الحلول المؤقتة مثل المياه المنقولة بالشاحنات وشفط البيارات. بالتوازي مع ذلك، سيقوم الشركاء بتقييم احتياجات المجتمعات المضيفة والاستجابة للفجوات الحرجة للحد من مخاطر التوترات مع النازحين.

ستشمل الأولويات الجغرافية في إطار ركيزة القدرة على الصمود ومرحلة ما بعد الطوارئ المديريات والعزل في الشدة 4 (الفجوات الشديدة في مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة)، والمناطق المعرضة لخطر الكوليرا بشكل كبير، والمواقع النائية التي يصعب الوصول إليها. ستشمل المواقع الإضافية التي سيتم التركيز عليها ما يلي: ذمار وحجة (اللتان لم تغطيا بشكل جيد خلال تفشي مرض الكوليرا / الإسهالات المائية الحادة في الماضي)؛ محافظة مأرب حيث لا تزال هناك فجوات كثيرة في مواقع النازحين، والمحافظات على الساحل الغربي حيث تم تحديد المياه والصرف الصحي والنظافة بوضوح كعامل مساهم في سوء التغذية.

في إطار تعميم الحماية في ركيزة مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة، سيضمن الشركاء إمكانية وصولهم إلى الفئات الأشد ضعفا في جميع سياقات الاستجابة، بما في ذلك ذوي الإعاقة، والمهمشين، والأشخاص الذين يعيشون في مناطق المواقع النائية، والأسر التي لديها عدد كبير من الأطفال دون سن الخامسة، والأسر التي تعيلها أطفال أو نساء، والأسر التي تعاني من سوء التغذية / امرأة حامل أو مرضعة، وكبار السن وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة.

تقسيم ذوي الاحتياج والمستهدفين

	الفتيات	الفتيان	النساء	الرجال	إجمالي الأنشطة	إجمالي المؤشرات
ذوو الاحتياج	4.0 ملايين	4.3 مليون	3.4 مليون	3.5 مليون	29	27
المستهدفون	1.8 مليون	1.8 مليون	1.5 مليون	1.5 مليون		

الهوامش

1. وفقا لإطار التحليل المشترك بين القطاعات 2، يتم حساب الرقم الإجمالي لذوي الاحتياج عن طريق تجميع أعلى رقم لذوي الاحتياج لدى المجموعات القطاعية على مستوى المديرية.

2. تساهم التعديلات التي أدخلت على منهجية حساب ذوي الاحتياج في إطار التحليل المشترك بين القطاعات في حدوث تغيرات سنوية في أعداد ذوي الاحتياج.

3. الآثار المحتملة لتصعيد أزمة البحر الأحمر على انعدام الأمن الغذائي في اليمن، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في 28 فبراير 2024.

4. تقرير مشروع مراقبة الأثر الاجتماعي: أكتوبر 2023 إلى فبراير 2024، مشروع تقييم القدرات، 28 مارس 2024.

5. البنك الدولي. (2024، 31 أكتوبر). اليمن يواجه تحديات اقتصادية متزايدة مع استمرار الصراع وتتصاعد التوترات الإقليمية. تم أخذ المعلومات من (البنك الدولي)

6. شبكة أنظمة الإنذار المبكر للمجاعة (2024). توقعات الأمن الغذائي في اليمن - أكتوبر 2024 إلى مايو 2025م. تم أخذ المعلومات من (رابط)

7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (بدون تاريخ). خارطة طريق للتعافي: معالجة الفقر في الصراع المستمر في اليمن. تم أخذ المعلومات من (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

8. تحليل مجموعة قطاع الحماية الوطنية 2024. ملخص معلومات Microsoft Power BI تم الوصول إليه في 13(يناير) 2025.

9. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين(2024). أداة تقييم الاحتياجات الأولية. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

10. تحليل مجموعة قطاع الحماية الوطنية 2024. ملخص معلومات Microsoft Power BI تم الوصول إليه في 13(يناير) 2025.

11. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين. (2024). أداة تقييم الاحتياجات الأولية. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

12. مرصد الألغام الأرضية 2024، الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، "الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية/المتفجرات من مخلفات الحرب في عام 2023"، صفحة 43

13. المفوضية الأوروبية، مركز البحوث المشتركة. (بدون تاريخ). مؤشر مخاطر إنفورم INFORM: النتائج والبيانات. تم أخذ المعلومات من (رابط)

14. منظمة الأغذية والزراعة - الفاو (2024). "الاستفادة من المياه من أجل السلام: تجربة منظمة الأغذية والزراعة في اليمن" (رابط). تحالف أمواج (2023). "الأحواض الحرجة في اليمن تظهر استنزافا للمياه الجوفية بمقدار 8-3 أمتار سنويا" (رابط).

15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). نهج شامل لمواجهة تحديات الموارد المائية في اليمن – الإطار الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تم أخذ المعلومات من وثيقة "تحديات الموارد المائية في اليمن" ، الصفحة 14.

16. منظمة الصحة العالمية (2024). تقرير مستجدات موجز نظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية اليمن فبراير 2024: خريطة شاملة لتوافر الخدمات الأساسية والعوائق التي تحول دون تقديمها. صفحة 10.

17. منظمة الصحة العالمية واليونيسف. (2024). تقدير التغطية الوطنية للتحصين في اليمن، 2023. تم أخذ المعلومات من (رابط).

18. يونيسف. (بدون تاريخ). المسح العنقودي متعدد المؤشرات. تم أخذ المعلومات من (رابط).

19. منظمة الصحة العالمية (2024). تقرير مستجدات موجز نظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية اليمن فبراير 2024: نظرة عامة على خدمات صحة الأم وحديثي الولادة. صفحة 23.

20. منظمة الصحة العالمية (2024). تقرير مستجدات موجز نظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية اليمن فبراير 2024: الوظائف ودعم الشركاء. صفحة 10

21. مؤسسة ريتش ومجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات اليمن. (2024). أدوات مراقبة المواقع تم أخذ المعلومات من (رابط ؛ رابط) ؛ مؤسسة ريتش ومجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. (2024، أبريل). تحليل مخاطر السيول: درجات السيول على مستوى المواقع. تم أخذ المعلومات من (رابط). مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. (2025). ذوو الاحتياج في لمحة عامة حول الاحتياجات الإنسانية ومستويات الشدة لعام 2025: مصفوفة الفجوات وورقة حساب المنهجية. تم أخذ المعلومات من (رابط).

22. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2024). أداة تقييم الاحتياجات الأولية. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

23. مشروع تقييم القدرات. (2023، 11 أبريل). اليمن - ديناميكيات النوع الاجتماعي والأدوار والاحتياجات. مشروع تقييم القدرات. تم أخذ المعلومات من (رابط)

24. صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2024). دراسة بحثية حول تقييم احتياجات السلامة والحماية للنساء والفتيات المهمشات في الحديدة، اليمن. صفحة 6. تم أخذ المعلومات من (رابط).

25. التنمية القائمة على المناطق والبرامج في اليمن: مبادئ توجيهية للفريق القُطري للأمم المتحدة - مايو 2024. من إعداد وتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة في اليمن.

26. مؤسسة ريتش (2023، فبراير). تقييم إنفاق الأسر في اليمن - النتائج الرئيسية. تم أخذ المعلومات من (رابط)

27. مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. (2024، 30 أبريل). اليمن - القائمة الرئيسية لمواقع النازحين في أبريل - 20240430. بوابة البيانات التشغيلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين. تم أخذ المعلومات من (رابط)

28. مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات اليمن. (2024). ملخص معلومات: نظرة عامة على بيانات المجموعة القطاعية. تم أخذ المعلومات من (رابط)

29. مؤسسة ريتش ومجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات اليمن. (2024). أدوات مراقبة المواقع تم أخذ المعلومات من (رابط ؛ رابط) ؛ مؤسسة ريتش ومجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. (2024، أبريل). تحليل مخاطر السيول: درجات السيول على مستوى المواقع. تم أخذ المعلومات من (رابط). مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. (2025). ذوو الاحتياج في لمحة عامة حول الاحتياجات الإنسانية ومستويات الشدة لعام 2025: مصفوفة الفجوات وورقة حساب المنهجية. تم أخذ المعلومات من (رابط).

30. مؤسسة ريتش ومجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات اليمن. (2024). أدوات مراقبة المواقع تم أخذ المعلومات من (رابط ؛ رابط) ؛ مؤسسة ريتش ومجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. (2024، أبريل). تحليل مخاطر السيول: درجات السيول على مستوى المواقع. تم أخذ المعلومات من (رابط). مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. (2025). ذوو الاحتياج في لمحة عامة حول الاحتياجات الإنسانية ومستويات الشدة لعام 2025: مصفوفة الفجوات وورقة حساب المنهجية. تم أخذ المعلومات من (رابط).

31. مؤسسة ريتش ومجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات اليمن. (2024). أدوات مراقبة المواقع تم أخذ المعلومات من (رابط ؛ رابط) ؛ مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. (2025). ذوو الاحتياج في لمحة عامة حول الاحتياجات الإنسانية ومستويات الشدة لعام 2025: مصفوفة الفجوات وورقة حساب المنهجية. تم أخذ المعلومات من (رابط).

32. مؤسسة ريتش ومجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات اليمن. (2024). أدوات مراقبة المواقع تم أخذ المعلومات من (رابط ؛ رابط) ؛ مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. (2025). ذوو الاحتياج في لمحة عامة حول الاحتياجات الإنسانية ومستويات الشدة لعام 2025: مصفوفة الفجوات وورقة حساب المنهجية. تم أخذ المعلومات من (رابط).

33. مؤسسة ريتش ومجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات اليمن. (2024). أدوات مراقبة المواقع تم أخذ المعلومات من (رابط ؛ رابط) ؛ مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. (2025). ذوو الاحتياج في لمحة عامة حول الاحتياجات الإنسانية ومستويات الشدة لعام 2025: مصفوفة الفجوات وورقة حساب المنهجية. تم أخذ المعلومات من (رابط).

34. مؤسسة ريتش ومجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات اليمن. (2024، مايو - يونيو). مجموعة بيانات أداة مراقبة المواقع الجولة 3. تم أخذ المعلومات من (رابط).

35. مؤسسة ريتش ومجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات اليمن. (2024). أدوات مراقبة المواقع تم أخذ المعلومات من (رابط ؛ رابط) ؛ مجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات. (2025). ذوو الاحتياج في لمحة عامة حول الاحتياجات الإنسانية ومستويات الشدة لعام 2025: مصفوفة الفجوات وورقة حساب المنهجية. تم أخذ المعلومات من (رابط).

36. مؤسسة ريتش ومجموعة قطاع تنسيق وإدارة المخيمات اليمن. (2024، مايو - يونيو). مجموعة بيانات أداة مراقبة المواقع الجولة 3. تم أخذ المعلومات من (رابط).

37. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. (2024). المشاورات القائمة على المناطق 2025. تم تضمينه كملحق 1.1 في خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لليمن، 2025

38. الجهاز المركزي للإحصاء (اليمن) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (2023). المسح العنقودي متعدد المؤشرات في اليمن 2023-2022، تقرير نتائج المسح. تم أخذ المعلومات من (رابط)

39. مؤسسة الألفية الإنمائية. (2024، أكتوبر). تقييم سريع لاحتياجات ثلاث مخيمات/ مساكن إيوائية للنازحين، محافظة الجوف.

40. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. (2024). المشاورات القائمة على المناطق 2025. تم تضمينه كملحق 1.1 في خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لليمن، 2025

41. الأمين العام للأمم المتحدة. (2024، يونيو). التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح. تم أخذ المعلومات من (رابط).

42. مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة. (2025) ذوو الاحتياج في نظرة عامة حول الاحتياجات الإنسانية ومنهجية الشدة. تم أخذ المعلومات من مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة في اليمن

43. مشروع تقييم القدرات. (2023، 2 أغسطس). مستجدات سلسلة الإمدادات الغذائية في اليمن: تقرير مواضيعي. تم أخذ المعلومات من ReliefWeb

44. موقع Reliefweb (بدون تاريخ). آثار تغير المناخ في اليمن واستراتيجيات التكيف. تم أخذ المعلومات من ReliefWeb

45. البنك الدولي. (2024، 26 يونيو). تقرير الاقتصاد اليمني يواجه أزمات متصاعدة. تم أخذ المعلومات من البنك الدولي.

46. مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة. (بدون تاريخ). إرشادات حول تعميم المساءلة أمام المتضررين في اليمن للمجموعة القطاعية. تم أخذ المعلومات من مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة في اليمن.

47. مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة. (بدون تاريخ). مذكرة توجيهية بشأن المساعدات الغذائية الإنسانية للمجموعة القطاعية. تم أخذ المعلومات من مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة في اليمن.

48. مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة. (بدون تاريخ). مذكرة إرشادية للتحويلات النقدية المشروطة الخاصة بالمجموعة القطاعية. تم أخذ المعلومات من مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة في اليمن.

49. مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة. (بدون تاريخ). المبادئ التوجيهية التشغيلية الخاصة بمجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة للشركاء المنفذين. تم أخذ المعلومات من مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة في اليمن.

50. مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة. (2024، 4 يوليو). تقرير ورشة عمل المراجعة النهائية لمناطق سبل العيش في اليمن. تم أخذ المعلومات من مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة في اليمن.

51. مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة. (بدون تاريخ). تحديد مواطن الضعف والاستهداف الخاصة بالمجموعة القطاعية. تم أخذ المعلومات من مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة في اليمن.

52. اليونيسيف. (2024، 10 يناير). اليمن يكافح تفشي فيروس شلل الأطفال المتحور وسط أزمة إنسانية. تم أخذ المعلومات من اليونيسف

53. مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة. (2024، يونيو). مستجدات الأمن الغذائي الفصلية في اليمن، الربع 2. تم أخذ المعلومات من مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة في اليمن.

54. منصة تبادل البيانات الإنسانية (عدد ذوي الاحتياج في مجموعة قطاع التغذية)

55. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن. (2024). ملخص معلومات السيول: التأهب للسيول في اليمن والاستجابة لها. تم أخذ المعلومات من Power BI.

56. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. (2024، 13 أغسطس). تقرير مستجدات السيول في اليمن رقم 02: التفاصيل الإقليمية والقطاعية. تم أخذ المعلومات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن.

57. بيانات العالم. (بدون تاريخ). الأعاصير في اليمن. تم أخذ المعلومات من بيانات العالم.

58. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. (2023، 5 نوفمبر). مستجدات الأوضاع في اليمن: إعصار تيج. تم أخذ المعلومات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن.

59. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. (بدون تاريخ). خدمة التتبع المالي . تم أخذ المعلومات من خدمة التتبع المالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

60. المركز اليمني للدراسات الاقتصادية. (بدون تاريخ). أزمة السيولة والسياسات الاستراتيجية للقطاع المصرفي في اليمن: ملخص تنفيذي. تم أخذ المعلومات من المركز اليمني للدراسات الاقتصادية

61. منظمة الصحة العالمية. (2024، فبراير). تقرير مستجدات موجز لنظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية في اليمن.

62. اليونيسف. (2024، 10 يناير). اليمن: الاستثمار في رأس المال البشري لحماية المستقبل. تم أخذ المعلومات من اليونيسف اليمن.

63. منظمة الصحة العالمية. (2024، فبراير). تقرير مستجدات موجز لنظام مراقبة توافر الموارد والخدمات الصحية في اليمن.

64. منظمة الصحة العالمية. (2024، 5 يناير). النضال الصامت: أزمة الصحة النفسية في اليمن. تم أخذ المعلومات من منظمة الصحة العالمية في اليمن.

65. مجموعة قطاع التغذية. (بدون تاريخ). ما هو التعاون بين المجموعات القطاعية والقطاعات؟ تم أخذ المعلومات من مجموعة قطاع التغذية.

66. موقع Reliefweb (نوفمبر 2023). تحليل سوء التغذية الحاد للتصنيف المرحلي المتكامل في اليمن (نوفمبر 2023 - أكتوبر 2024). تم أخذ المعلومات من ReliefWeb

67. منصة تبادل البيانات الإنسانية (عدد ذوي الاحتياج في مجموعة قطاع التغذية)

68. المنظمة الدولية للهجرة (2024). سجل مراقبة التدفق في اليمن: سلسلة إصدارات البيانات. تم الاقتباس من (رابط)

69. المواد المنزلية الأساسية مثل البطانيات وأدوات المطبخ والفُرش ودلاء المياه ومواقد الطهي والطاقة الشمسية المنزلية وما إلى ذلك

70. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . (2024). أداة تقييم الاحتياجات الأولية. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

كيفية المساهمة؟

المساهمة لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية

للاطلاع على خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لليمن وتقارير المراقبة، و من أجل التبرع مباشرة للمنظمات المشاركة في تنفيذ خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية، يُرجى زيارة الرابط : https://www.unocha.org/yemen

المساهمة عبر الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة

يوفر الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة تمويلًا أوليًا سريعًا للإجراءات المنقذة للأرواح في بداية حالة الطوارئ وللعمليات الإنسانية الأساسية التي تعاني من نقص التمويل في الأزمات الممتدة. يتلقى الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مساهمات من مختلف المانحين، بشكل رئيسي من الحكومات والشركات الخاصة والمؤسسات والجمعيات الخيرية والأفراد، التي يتم دمجها في صندوق واحد. يستخدم الصندوق للاستجابة للأزمات في أي مكان في العالم. لمعرفة المزيد حول الصندوق المركزي للاستجابة الطارئة وكيفية التبرع، يُرجى زيارة موقع الصندوق: https://cerf.un.org/donate

المساهمة عبر صندوق التمويل الإنساني في اليمن

صندوق التمويل الإنساني في اليمن هو صندوق قُطري مشترك. تعتبر الصناديق القُطرية المشتركة أدوات تمويل إنساني متعددة المانحين أنشأها منسق الإغاثة الطارئة ويديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الصعيد القُطري تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية. تتاح المعلومات حول صندوق التمويل الإنساني في اليمن وكيفية المساهمة عبر الرابط التالي:
https://crisisrelief.un.org/t/yemen

نبذة عن هذه الوثيقة

عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تجميع هذه الوثيقة نيابة عن الفريق القُطري الإنساني والشركاء، حيث تقدم فهمًا مشتركًا للأزمة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا والعدد التقديري للأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدات. كما تمثل قاعدة أدلة موحدة وتساعد على إثراء عملية تخطيط الاستجابة الاستراتيجية المشتركة.

صورة الغلاف

عدن، اليمن: طفل يبلغ من العمر 17 شهرًا في المناسبة السنوية ليوم الأبوة والأمومة. تمكن الفعالية الآباء والأمهات من دعم تربية أطفال أصحاء. الصورة: اليونيسف / YPN

لا تُعبِّر التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في التقرير عن أي رأي البتة من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.

للحصول على آخر المستجدات

OCHA

يُنسق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) العمل الإنساني لضمان حصول المتضررين من الأزمات على المساعدات والحماية التي يحتاجون إليها، كما يعمل على التغلب على العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الأزمات ويوفر القيادة في حشد المساعدات والموارد بالنيابة عن المنظومة الإنسانية.
https://www.unocha.org/yemen
https://x.com/OCHAYemen

Humanitarian Action
ANALYSING NEEDS AND RESPONSE

تقدم منصة العمل الإنساني ((Humanitarian Action لمحة عامة شاملة عن المشهد الإنساني، وتوفر أحدث المعلومات التي تم التحقق منها حول الاحتياجات وتقديم الاستجابة الإنسانية بالإضافة إلى المساهمات المالية.
humanitarianaction.info

rw response

تُشكِّل منصة ReliefWeb Response جزءًا من التزام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تجاه المجتمع الإنساني لضمان توفير المعلومات ذات الصلة في حالات الطوارئ الإنسانية لتسهيل فهم الأوضاع وصنع القرارات، وتعد بمثابة الجيل التالي من منصة الاستجابة الإنسانية.
https://response.reliefweb.int/yemen

fts Financial Tracking Service

تعتبر خدمة التتبع المالي المزود الرئيسي للبيانات المحدثة باستمرار حول التمويل الإنساني العالمي، وتسهم إسهامًا رئيسيًا في صنع القرار الاستراتيجي من خلال تسليط الضوء على الفجوات والأولويات، بالتالي المساهمة في تقديم مساعدات إنسانية تتسم بالفعالية والكفاءة وتقوم على المبادئ.
fts.unocha.org

اليمن
خطة الاحتياجات
والاستجابة الإنسانية